ناجي علوش

أوسلو

وآفاق الصراع العربي الصهيوني

يتناول هذا الكتاب اتفاق **أوسلو**. واتفاق أوسلو الذي وقع في واشنطن
في ١٣/٩/١٩٩٣ صار من حيث التوقيع جزءً من الماضي، ولكنه في الواقع
مازال حيّاً، لأنه يطبق في **فلسطين**، ويعمم في الوطن العربي كله. وبالتالي
فهو "اتفاق مبادئ" من المطلوب تطبيقها في الوطن العربي كله، ابتداءً
غزة وأريحا.

واتفاق **أوسلو** اتفاق وإجراءات. ومن المهم أن تُعرف الإجراءات
الاتفاق فقط. لأن معرفة طريق **أوسلو**، والطرفين اللذين وقعاه، وإج
الوصول إليه ضروري لفهم الاتفاق.

وقد حاولنا أن ندرس ذلك، وأن ندينه، لأن ذلك يحدد طبيعة ا
إلى لم تسلك الأطراف المعنية هذا الطريق، وت

أوسلو

وآفاق الصراع العربي ـ الصهيوني

نَـاجـي عَـلـوش

أوسلو وآفاق الصراع العربي - الصهيوني

دَارالكُنوُزالأدبيَّة

اوسلو وآفاق الصراع العربي ـ الصهيوني
نَاجي عَلّوش
الطبعة الاولى ١٩٩٦
جميع الحقوق محفوظة
دار الكنوز الادبية
ص. ب / ٧٢٢٦ ـ ١١ / بيروت ـ لبنان

الفهرس

هذا الكتاب ٧

الفصل الأول: ١١

أوسلو وما بعد ١١

الفصل الثاني ٢٣

المفاوضات من مدريد إلى أوسلو ٢٣

١. لقاء مدريد والمفاوضات العربية ـ الصهيونية ٢٤

٢. المفاوضات: الطبيعة، الأهداف، الآفاق ٤١

الفصل الثالث ٥٣

الأساس السياسي الاجتماعي لاتفاق أوسلو ٥٣

الفصل الرابع: ٦٩

ماذا يبقى من فتح والمنظمة بعد أوسلو ٦٩

١. قيادة عرفات تنهي مرحلة لتبدأ اخرى ٧٠

٢. وماذا يبقى من فتح بعد اوسلو ٧٨
٣. وماذا يبقى من المنظمة بعد اوسلو ٨٦
الفصل الخامس ١٠١
المسؤولية في اتفاق اوسلو ١٠١
١ ـ مسئولية قيادة عرفات ١٠٢
٢. مسؤولية الفصائل ١٠٦
الفصل السادس ١٠٩
اتفاق اوسلو واتفاق الصراع العربي ـ الصهيوني ١٠٩
الفصل السابع: ١٢١
خاتمة: اوسلو واستمرار المقاومة ١٢١

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب اتفاق أوسلو. واتفاق أوسلو الذي وقّع في واشنطن في ١٩٩٣/٩/١٣ صار من حيث التوقيع جزءً من الماضي، ولكنه في الواقع مازال حيّاً، لأنه يطبق في فلسطين، ويعمم في الوطن العربي كله. وبالتالي، فهو "اتفاق مبادئ" من المطلوب تطبيقها في الوطن العربي كله، ابتداءً من غزة وأريحا.

واتفاق أوسلو اتفاق وإجراءات. ومن المهم أن تُعرف الإجراءات لا الاتفاق فقط. لأن معرفة طريق أوسلو، والطرفين اللذيْن وقعاه، وإجراءات الوصول إليه ضروري لفهم الاتفاق.

وقد حاولنا أن ندرس ذلك، وأن ندينه، لأن ذلك يحدد طبيعة الاتفاق، ويشرح نصوصه، ولو لم تسلك الأطراف المعنية هذا الطريق، وتتبع هذه الاجراءات، لما كان ممكناً أن تصل إلى هذه الصيغة.

ثم إن دراسة هذه الصيغة، لا يجوز أن تتم بمعزل عن الهدف الأصلي. إذ إن الرجوع إلى "مشروع الحل المرحلي"، يجعل الخلاف مع أوسلو جزئياً. فالخلاف الأساسي مع العدو الصهيوني، ليس على تنفيذ قرار التقسيم، أو

تنفيذ القرار ٢٤٢ . لأن هذا هو خلاف بعض الأنظمة مع العدو الصهيوني، وهو خلاف بعض فصائل المنظمة. ولا يجوز الانطلاق من هذا الخلاف لمناقشة موضوع أوسلو. لأن المشكل الأساسي ناتج عن الاحتلال الصهيوني، وعن وجود الدولة الصهيونية. وهذا المشكل لا يعالج بالاعتراف بدولة العدو.

ولذلك كان لابد لنا من كشف حقيقة الطرف الفلسطيني الموقع على اتفاق أوسلو. وهذه الحقيقة هي أن قيادة فتح وقيادة المنظمة التي وقعت على الاتفاق، التفّت على أهداف فتح والمنظمة، وقادت إلى إخضاع فتح والمنظمة لبرنامج قيادة عرفات. وهذه القيادة دفعت فتح والمنظمة إلى فقدان فعاليتهما وصدقيتهما، والتحول إلى مؤسستين عاجزتين ومشلولتين، وغير قادرتين على أداء دورهما الذي أنشئتا من أجله.

وانتهى الكتاب إلى مناقشة آفاق الصراع العربي ـ الصهيوني.

ونحن نرى أن القضايا التي عالجها الكتاب بحاجة إلى دراسة جادة، للأسباب التالية: ـ

أولاً: لنتعلم كيف يعمل عدونا، وكيف تعمل قياداتنا وأنظمتنا، وكيف تخاض المعارك العسكرية والسياسية.

ثانياً: لنتعلم، كيف لا نلدغ من الجحر مرتين، فكيف إذا لدغنا مراراً وتكراراً.

ثالثاً: لنسقط أي غطاء سياسي أو تاريخي أو أخلاقي أو تبريري عن اتفاق أوسلو، أو أي اتفاق مماثل.

وهذا ما يحاوله هذا الكتاب.

وهي محاولة، تحتاج إلى مواصلة جهود كل المعنيين، لدراسة التجربة

الكبرى، تجربة اتفاق أوسلو. لأن اتفاق أوسلو "اتفاق المبادئ" هذا الذي بدأ تطبيقه في فلسطين، وامتد إلى الأردن بتوقيع المعاهدة الأردنية ـ الصهيونية، يراد له أن يفرض على الوطن كله، وأن يحكم وجودنا وعلاقاتنا وبرامجنا السياسية والاقتصادية والثقافية، وكل جوانب حياتنا.

فإذا لم ندرس ذلك جيداً، ونفهمه جيداً، ونعد لمواجهته إعداداً كافياً، فُرضت علينا الأهداف الإمبريالية ـ الأميركية ـ الصهيونية، حتى يأتي الجيل الذي يستطيع أن يستوعب ما جرى، وأن يعد للمواجهة الناجعة.

ولكنا، إذا رضينا بذلك، دفعنا ثمناً باهظاً من المذلة والعناء والدماء، وخير لنا ألا نتأخر عن تصعيد المواجهة.

المؤلف

الفصل الأول

أوسلو وما بعد

أوسلو وما بعد...

عشنا خلال عام ٩٣/٩/١٣ - ٩٤/٩/١٣ مع اتفاق أوسلو، وما زلنا نعيش معه.

وقد دفع الاتفاق كثيراً منا إلى الدهشة، وإلى النقمة في وقت معاً. لا لأن عملية المفاوضة كانت مفاجئة، فهي لم تكن كذلك. وكانت أخبار الاتصالات والمفاوضات متداولة. ولذلك، فإن الذي أحدث الدهشة والنقمة الأمور التالية:-

أولاً: طبيعة الاتفاق، فالاتفاق فريد من نوعه بين الاتفاقات التي وقعّت بين الدول وحركات التحرر، أو حتى بين القوات الغازية ووجهاء الدول المهزومة.

والدولة الغالبة، تطلب من "أهالي" الأراضي المحتلة، أن يتنازلوا عن السيادة، ولكنها لا تطلب منهم أن يتنازلوا عن السيادة والأرض. ولقد جاء هذا الاتفاق ليفرض صيغة التنازل عن الأرض، وعن حق السيادة عليها كلها. والسلطة التي أعطيت على جزء، أعطيت بلا سيادة مؤقتاً. وسلطة الحكم الذاتي لا تملك مقومات استعادة السيادة.

والاتفاق، بالإضافة إلى ذلك، استخدم موافقة الطرف الفلسطيني،

مدخلاً إلى فرض "سلامه" على الأمة العربية والشعوب الإسلامية.

وكان حجم التنازلات كبيراً في كل الميادين، حتى أنه أثار دهشة كثير من مؤيدي مشروع التسوية السياسية.

ثانياً: الأسلوب الذي أنجز به، فقد كانت المفاوضات جارية على قدم وساق في مدريد، والكل مشدود إلى اجتماعات واشنطن، ورغم ذلك فلم يخرج من واشنطن ومفاوضاتها ما يوحي بحل. ثم أعلن فجأة الوصول إلى اتفاق في أوسلو.

واتسم هذا الاتفاق بما يلي:-

١- أنه أنجز سراً، فلم يعرف به الوفد الفلسطيني المفاوض، ولا قيادتا حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وقيادة م.ت. ف. وبالتالي، فإن الاتفاق لم يدرس خارج إطار الحلقة السرية التي تفاوضت عليه. وقد أحدث ذلك كثيراً من الدهشة في أوساط الوفد الفلسطيني المفاوض. ورغم أن أعضاء الوفد، ورئيسه حيدر عبد الشافي، لم يحتجوا الاحتجاج المناسب، إلا أنهم وجدوا أنفسهم في حرج شديد. وهذا كان موقف اللجنة المركزية لحركة فتح، ومسؤول الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي، وقيادات المجلس الوطني، ورموز الدعوة للتسوية السياسية في الفصائل المؤيدة لهذا الخط.

٢- أنه جاء اتفاقاً منفرداً، بين العدو الصهيوني وطرف فلسطيني، رغم الشقشقة التي مارسها الطرف الفلسطيني، بضرورة توحيد الموقف العربي، ومنع الانفراد، ورغم أحاديث الطرف الفلسطيني، عن تفرد أردني أو سوري، وسوري خاصة.

٣- أنه وجه للعمل الوطني الفلسطيني ضربات كبرى، في الميادين التالية:-

أ- أسقط ما يَجْمع الفصائل، ضمن م. ت. ف. وبرنامجها الأساسي، أو

المرحلي. وزاد حدة الخلاف مع الذين عارضوا خط الحل السياسي من قبل.

ب ـ استبدل المقاومة المسلحة، بالمفاوضة غير المستندة إلى أي نوع من الضمان السياسي أو العسكري أو الشعبي العربي أو الدولي.

جـ ـ ربط مستقبل الضفة الغربية وغزة بالتفاوض الأعزل مع العدو.

دـ أسقط ما كان يتذرع به، من أنه أساس الحل، وهو قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين التي نشأت المقاومة لاعتبارهذه القرارات مجحفة وتصفوية؛ بما في ذلك قضية اللاجئين والنازحين، وحوّلها إلى قضية مفاوضة، بين الدولة الصهيونية وحكومات مصر والأردن وسلطة الحكم الذاتي، دون أية مرجعية.

هـ ـ جعل دور القوى الفلسطينية الموافقة عليه (أي الاتفاق) مجرد شرطة في خدمة الاحتلال، تحمي حدود دولة العدو من شعب فلسطين، وتفاوض بلا أسلحة على صلاحيات تطلبها من دولة الاحتلال.

ثالثاً: إصرار الطرف الفلسطيني على اعتبار ما جرى انتصاراً. ولذلك، أصرّ هذا الطرف على الاحتفال "بانتصاره"، دون أي اعتبار لما يحدثه ذلك من أذى ونقمة لدى جماهير الشعب.

وها نحن نعيش، منذ ١٩٩٣/٩/١٣ ، مراحل تطبيق اتفاق أوسلو. وقد رأينا جميعاً، كيف يفرض العدو الاتفاق بحذافيره، كما فهمه وصاغه، وكيف خضعت قيادة سلطة الحكم الذاتي لآلية هذا التطبيق.

وقد جاء التطبيق ليعطي الاتفاق أبعاده العملية، وليكشف لكل الحالمين والواهمين والعاجزين عن التقدير والمضلّلين المعاني العملية للاتفاق.

ونستطيع أن نقول: إن تطبيق الاتفاق كشف بوضوح الأمور التالية:ـ

أولاً: أن سلطة الحكم الذاتي المحكومة باتفاق أوسلو، لا تستطيع أن تقرر في أي شأن من الشؤون الداخلية، إلاّ بموافقة سلطات الاحتلال. وبالتالي فإنها

في السياسة، كما هي في الثقافة والاقتصاد، مطالبة أن تنفذ سياسات العدو، وأن تلتزم بأمن الكيان الصهيوني ومصالحه، في علاقاتها الداخلية والخارجية.

ولما كان من أكثر مهماتها أهمية وإلحاحاً تصفية أية مقاومة مسلحة أو غير مسلحة، فإن هذا يضمن للعدو أن تكون المفاوضة غير المتكافئة أساس العلاقة بين دولة الاحتلال وسلطة الحكم الذاتي.

ثانياً: إن قيادة الحكم الذاتي حملت معها موظفيها وتراثها في الخارج، من الفوضى إلى "الزعرنة"، ومن عدم احترام حقوق المواطن إلى الاستخفاف بإرادة الشعب، ومن الفردية والذاتية إلى الفساد والرشوة. ولذلك كثر النقد، حتى اضطرّت قيادة تنظيم فتح في غزة إلى توجيه مذكرتها (الصحف ١١/٣٠/ ١٩٩٤). وقد أشارت المذكرة إلى كل ذلك إشارات محددة، وإن كانت مهذبة لا تعكس كل قساوة الواقع. وفي هذا الإطار يأتي النقد الذي يوجهه إدوارد سعيد في هذه الأيام (الصحف ١٩٩٤/١٢/٣).

كل هذا، ونحن ما زلنا في بداية السنة الثانية من تنفيذ اتفاق أوسلو. فماذا سيكون مستقبل شعبنا في ظل أوسلو؟...

إن العدو الصهيوني يواصل الهجوم، بكل قوته. والعدو، يشدد هنا، على محورين:

الأول: على الصعيد الفلسطيني، والعدو هنا، يريد أن يكرس احتلاله، عِبْر بناء سلطة الحكم الذاتي، حَسْب المخططات التي رسمها. وهذا يعني أن تكون السلطة أداة الاحتلال في تصفية قضية الشعب. ولما كانت السلطة التي تتكون الآن، تفتقد إلى المقومات اللازمة للقدرة والنظام، فإن العدو سيختبرها خلال التجربة، ليعزز دور المؤهلين للبقاء، وليسقط غير المعدين للدور المطلوب. وعبر عملية تكوين السلطة، سَيُدسُّ العملاء المدربون، وسيوظف آخرون، ليكتمل

بناء السلطة، حسب الشروط المطلوبة، ولتنجز مهمتين:

الأولى: تصفية روح المقاومة في الشعب، وضرب الخلايا السرية وأية نويات عمل، وإفساد أي نشاط سياسي أو ثقافي أو اجتماعي، يناهض الاستسلام والالتحاق.

والثانية: دمج المجتمع العربي في الأرض المحتلة بالمجتمع الصهيوني، وتكوين طبقة مستفيدة ومرتبطة.

فإذا تواصلت المفاوضات، لم يكن هنالك طرفان، بل طرف واحد. وإذا ما طرحت قضايا الحكم الذاتي، طرحت على أساس تحسين شروط الارتباط بالعدو. وإذا ما طرحت فكرة الدولة، عطّلت وكيّفت حسب متطلبات البقاء في حالة ارتباط مع العدو، حتى لو سميت دولة فيما بعد.

الثاني: على صعيد عربي، والعدو هنا سيواصل "هجوم سلامه" ليحقق المهمات التالية:-

١- تعزيز وضع العلاقة مع الأردن، أول الموقعين بعد أوسلو.

٢- تذليل العقبات فيما يتعلق بالسلام مع سورية. وهذا يحتاج إلى إخضاع سورية، بكل الوسائل.

٣- مواصلة الهجوم في المغرب وتونس لتحقيق نجاحات جديدة.

٤- إعادة ترتيب وضع العلاقة مع مصر، لأن الهجوم الصهيوني على الصعيد العربي أحدث خللاً في العلاقة مع مصر، وخاصة بعد أن قررت السياسة الأميركية، جعل الكيان الصهيوني محور الوطن العربي.

٥- توسيع العلاقات مع دول الخليج وتعزيزها، ومحاولة فتح أبواب العلاقات مع المملكة العربية السعودية، وخلق قوى محلية تحمي هذه العلاقة.

٦- مواصلة الضغط على العراق وليبيا والسودان واليمن والجزائر، لفتح الأبواب

المغلقة، ولضرب أية معارضة لبرنامج "السلام الصهيوني ـ الأميركي".

ويحاول العدو بذلك أن يحيط فلسطين إحاطة السوار بالمعصم، وأن يغرق فلسطين ببحر استسلام عربي، وأن يستثمر الأسواق العربية بفتح هذه الأسواق للسلع الصهيونية، وفي الوصول إلى الخامات الرخيصة.

وسيظل هدف العدو الرئيسي في الوطن العربي عامة، وفلسطين خاصة، تصفية قوى المقاومة، وقوى الوحدة، بإثارة كل أشكال الصراعات والفتن لاستنزاف طاقة المقاومة، ولضرب اتجاه الوحدة، ولجعل الوطن العربي منقسماً على نفسه متناقضاً متعادياً، تبدد قواه البشرية والمادية بغير حساب.

وسيبذل العدو كل جهد لبناء قواه في الوطن العربي التي تقوم بالمهمات المرسومة، حسب التخطيط.

وستكون فلسطين الخاضعة للاحتلال ترزح تحت وطأة قوتين:

الأول: قوة الاحتلال، وهي قوة كبرى، بالنسبة لفلسطين، وذات وزن عسكري وسياسي واقتصادي، لا يستخف به.

الثانية: قوة سلطة الحكم الذاتي التي ستكون معنية، حسب ما يراد لها، بالمحافظة على وجودها، ضمن إطار سلطات الاحتلال. وقد تحاول تحسين شروط علاقتها مع الاحتلال، ولكن دون أن يصل ذلك إلى حد التناقض. لأن سلطة الحكم الذاتي، بطبيعة قواها المكونة لها، لا يمكن أن تكون مؤهلة لمسعى استقلالي في أي ميدان من الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية.

وسيقود ذلك إلى أن تصبح جماهير الشعب في جهة، وسلطة الحكم الذاتي في جهة أخرى. لأن سلطة الحكم الذاتي غير قادرة على حل المشاكل الاجتماعية المتراكمة، وغير قادرة على معالجة مسألة الاحتلال الصهيوني.

وستكون المعركة صعبة، لأن أموال الدول المانحة، ستعزز أجهزة

السلطة، وستبني قطاعاً واسعاً من الموظفين والاتباع والمراتب القيادية ذات المصالح، لتخل بميزان القوى لمصلحة السلطة في صراعها مع الشعب العربي في الأرض المحتلة.

وهو ما سيجري العمل له على الصعيد العربي، ليصبح نموذج "الدولة القزمة" النموذج السائد؛ ولتكون هذه الدولة أداة منع التحول السياسي والاجتماعي من جهة، وأداة الارتباط بقوى الخارج من جهة أخرى. وأبرز هذه القوى الآن حكومة الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني.

إلاّ أن هذا المخطط كله الذي يستهدف وجود الأمة، سيواجه بردود شعبية ناقمة، كما جرى منذ ١٩١٧ .

وإذا كنا لم نحقق، منذ ١٩١٧ ، النجاحات التي طمح إليها شعبنا، فلأن الأنظمة التي بُنيت على أساس الخرائط الاستعمارية، استطاعت باعتمادها على قوتها، وعلى تجزئة الحركة الشعبية، والاستعانة بالقوى الخارجية في معظم الأحوال، أن تحافظ على أساس وجودها.

وتعلمنا هذه التجربة في فلسطين، وسائر أجزاء الوطن، أن الاعداد لمواجهة ناجعة، يتطلب وحدة القوى الشعبية في كل الوطن، ورفع مستوى المواجهة عن مستوى كل المواجهات السابقة، منذ ثورة الأمير عبد القادر الجزائري، ١٨٣٠ ، حتى الآن.

وسيظل اتفاق أوسلو، في رأس جدول أعمال كل مقاومة. لأنه عنوان لأسلوب تعامل العدو معنا، وعنوان لأسلوب تعامل بعض القوى في مجتمعنا مع العدو، وخاصة القوى الحاكمة وتوابعها السياسية والاجتماعية.

ولذلك فإن الاتفاق خطير إلى أبعد الحدود في الحالتين، حالة نظرة العدو إلى شعبنا ووطننا، وحالة نظرة بعض "قياداتنا وقوانا وأنظمتنا" إلى شعبنا

ووطننا، وإلى العدو.

وإذا سمح لأوسلو أن يكون أسلوباً في التعامل بيننا وبين العدو الصهيوني، وبالتالي سائر الأعداء، فإن هذا يعني قبول سيطرة العدو الصهيوني على أرضنا، واغتصاب سيادتنا، وقبول سيطرة قوى عربية حاكمة في ظل اتفاقات كأوسلو...

إن هذا يعني أن تستمر المقاومة لأوسلو على مختلف الجبهات، وذلك باستمرار المقاومة المسلحة للعدو، وبتطوير كل أشكال العمل السياسي المناهض له. وهذا يتطلب بناء جبهة القوى المقاتلة، من كل القوى التي ترى ضرورة المقاومة، وبناء جبهة القوى الشعبية المعادية للاستسلام؛ لتكون الثانية الحزام الشعبي الواسع الذي يحضن الأولى، بمشاركة أوسع جماهير شعبنا.

وبهذا يسقط اتفاق أوسلو، وتسقط سلطته التابعة.

أمّا على الصعيد العربي، فإن العودة إلى برنامج التحرير القومي، والوحدة القومية هو الأساس.

وإذا كنّا، قد وصلنا أوسلو، فإن السيد الرئيس يعود إلى"فلسطنة" القضية الفلسطينية، بالتشديد على فلسطينيتها، وإسقاط بعديها القومي والإسلامي، وبالانتقال من مقاومة الإمبريالية إلى إعتبار الأمبريالية عامة والأميركية خاصة، حكماً عادلاً، ووسيطاً ضرورياً، وحامياً مطلوباً، ومسانداً أساسياً.

وإذا كنا قد عشنا مع اتفاق أوسلو، منذ ٩٣/٩/١٣ ، فإننا عشنا أيضاً مع تصاعد المقاومة المسلحة داخل أرضنا المحتلة.

وكانت هذه المفاجئة الثانية لشعبنا ولأنظمتنا ولعدونا الصهيوني، ولحكومة الولايات المتحدة الأميركية والدول الإمبريالية.

كانت مفاجئة لشعبنا، لأن شعبنا تعوّد أن تقوده قيادة المنظمة وفصائلها،

ولم تكن حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، أو الجهاد الإسلامي منها، منذ قامت فتح، وأنشئت المنظمة.

وحين وُقع الاتفاق سادت خشية من خطر الانهيار الكبير، لأن قادة المقاومة الرسميين، و "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"، كرّس بالاتفاق الانتقال النهائي من موقع المقاومة، إلى موقع الاستسلام، فمن يحمل العبء إذن؟.

وهنا برزت حركتا المقاومة الإسلامية والجهاد الإسلامي للمهمة الصعبة، وقدمتا الرد الضروري. وكانت مفاجأة لجماهير شعبنا المتمسكة بفلسطين وبالتحرير والمقاومة، رغم أن حركة حماس والجهاد الإسلامي بدأتا المقاومة المسلحة قبل توقيع الاتفاق.

ولكنها أيضاً كانت مفاجأة لقيادة سلطة الحكم الذاتي التي اعتقدت، أنها حَكَم، يطلق الصفير، بأن المباراة انتهت، فيمتثل اللاعبون، ويخرجون من الملعب، فإن لم يخرجوا أخرجهم الشعب أو شرطته المدعومة صهيونياً ودولياً.

إلاّ أن أحلام قادة السلطة لم تثبت أن لها علاقة بالواقع، لأن المقاتلين هبوا، وأيّدهم الشعب، مما دفع السلطة إلى إجراءاتها القمعية، من الاعتقالات المتكررة إلى مجزرة يوم الجمعة الدامي ١٩٩٤/١١/١٨م.

ولقد فاجأت عزيمة المقاتلين العدو الصهيوني والدوائر الإمبريالية، وخاصة في واشنطن، وعَلَت صيحات الاستنكار التي لم يرُعها تشريد شعب كامل، وقصف المدن والقرى والمدارس والمصانع والمزارع. وتكررت دعوة السلطة الفلسطينية إلى معالجة الأمر بحزم، ومازال الأمر كذلك.

وها هو اتفاق أوسلو، يواجه مصيره على يد هؤلاء المقاتلين الذين تسندهم نقمة شعبية تزداد اتساعاً، في الأرض المحتلة وخارجها.

أما خارج فلسطين، فإن المقاومة اللبنانية مستمرة من جنوب لبنان، ودعوات مقاومة التطبيع مع العدو، تتسع في الوطن العربي.

ولذلك، فإن اتفاق أوسلو الذي مازال يكشف عوراته الفظيعة، ما زال يواجه أيضاً مقاومة متزايدة.

هل سترجح كفة السلام الصهيوني ـ الأميركي؟...

إن العدو الأميركي ـ الصهيوني يحاول ذلك بكل الوسائل، من حصار العراق وليبيا والسودان، إلى العمل على إثارة صراعات وفتن، إلى استثمار خلافات وصراعات موجودة. والمهم في المخطط الأميركي ـ الصهيوني، أن يُشغل الجميع، وأن يستنزف الجميع.

ولكن هذه العملية الدامية التي تفكك الأقطار القائمة، وتدمر البنى السياسية والاجتماعية، وتعمم الجوع والموت والرعب في كل مكان، والتي تؤسس لوجود قوى مرتبطة بالمخططات الامبريالية والصهيونية، تخلق قوى شعبية واسعة معادية لهذا المخطط، وتدفع أجنحة في الأنظمة مهددة بالسقوط، وفئات برجوازية ذات مصالح مهددة، وقطاعات واسعة من البرجوازية الصغيرة إلى مقاومة المخطط المعادي.

ومادام العنف الامبريالي ـ الصهيوني، يشتد ويتسع، وعنف القوى الحاكمة الباغية يخرج عن نطاق حاجة النظم، ومادامت أغلب الأنظمة تلجأ إلى تكوين عصابات ضاربة، كما جرى في كثير من بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، فإن العنف، يصبح الأسلوب السائد. وحين يفلت العنف الرسمي وشبه الرسمي من عقاله، يسقط حاجز الخوف، وتنبري قوى اجتماعية مختلفة لامتلاك السلاح واستخدامه.

وحين تجد جماهير الشعب المسالمة أنها تعيش وسط جحيم العنف، وأنها

تجوع وتعرى وتُذل وتُهان، وأرضها تقسّم، ومصالحها تُصادر، وتجد السماسرة واللصوص والقتلة يصبحون حكاماً، أو يحاولون،تجد في استخدام السلاح الوسيلة الوحيدة للدفاع عن النفس والوجود.

ومادامت عملية التفكيك الدموية التي تقوم بها الامبريالية والصهيونية جارية على قدم وساق، فإن على القوى المعنية بالدفاع عن الوطن ومصالح الشعب أن تستعد للمواجهة الشاملة، بوضع البرامج لتطوير ما هو قائم، والاعداد لتطوير المشاركة الشعبية، ولامتلاك خبرات التنظيم والعمل اللازمة، والضرورية لإحباط مخططات الاستسلام.

وهنا، نحن بحاجة إلى نقد تجارب العمل كلها، وفي كل الميادين، سواء ما ساد منها بالأمس، وما هو قائم اليوم، وما قام في فلسطين، أو في الوطن العربي، حتى لا تستمر عوامل القصور، وحتى يتعلم العاملون اليوم من تجارب الذين سبقوهم، ويرتفع الجميع إلى مستوى المسؤولية الوطنية.

إذن، نحن عشنا مع اتفاق أوسلو، وعرفنا قُواه، ولكن اتفاق أوسلو لم يصبح الخط السائد، وقواه لم تصبح القوى القائدة.. وبالمقابل، فقد عشنا مع مقاومة تتسع وتشتد، في ظل الاحتلال والسطلة، رغم شراسة أساليب قوات الاحتلال ومساعي سلطة الحكم الذاتي.

وفي الوقت الذي يحاول فيه قادة الاحتلال أن يعززوا سلطة الحكم الذاتي، وتهرع الدول المانحة لمد هذه السلطة بالمال والخبرات والإمكانات، تواصل المقاومة تصاعدها... رغم كل العقبات.

وهكذا، يلقى اتفاق أوسلو ترحيب المستسلمين والواهمين، ولكنه يلقى المقاومة العنيفة أيضاً... التي تؤكد أن شعبنا لن يقبل الاستسلام، وسيدافع عن حقوقه دفاعاً مشرفاً، كما كان دائماً.

الفصل الثاني

المفاوضات من مدريد ألى أوسلو

١. لقاء مدريد: والمفاوضات العربية ـ الصهيونية

يكثر الحديث في هذه الأيام عن السلام والتفاوض، ويُهلل للعملية في أجهزة الإعلام العربية الرسمية، وشبه الرسمية، فهل يجوز لنا أن نسأل عن طبيعة ما يجري، وهل نسأل ماذا يراد منها؟.

وحتى لا يظن أحد، أننا نرفض السلام، أيّ سلام، والمفاوضة، أية مفاوضة، نرى من الضروري أن نوضح ما يلي:

أولاً: إن السلام الذي يضمن التعايش السلمي غاية نبيلة، لاتتحقق إلا بانعدام العدوان الخارجي، والطغيان الداخلي. ومادام هنالك عدوان، يحتل الأرض، ويشرد الشعب، ويمس السيادة، أو طغيان داخلي، يستهتر بإرادة الأمة،ويستخف بحقوق المواطنة، فلا مكان لسلام، إلا إذا كان الأمر يتعلق بسلام المعتدي، وطمأنينة الطاغية.

ثانياً: إن المفاوضة جزء من الحياة السياسية، ولكن للمفاوضة قوانينها. وهذا شأن الحرب. وهناك مفاوضة المُحارب الصامد، ومفاوضة المحارب

الذي يملك إمكانات النصر، ومفاوضات الطرف المُسْتَسْلِم، وكل منها يختلف عن الآخر.

وعليه، فإن السلام لا يقوم مع العدوان، ولا يصح مع الطغيان. والمفاوضة تقوم بين طرفين، يكون أحدهما صامداً والآخر قادراً، أو أحدهما ترجح كفته والآخر، تتراجع كفته، أو منتصر ومهزوم، ولكل من هذه الحالات نمط من المفاوضات، فأي المفاوضين هو المفاوض العربي؟.

إن الأطراف العربية، ومنها قيادة م. ت. ف. تعترف أنها طرف مهزوم، وإذا لم تعترف، فإن هذا ما تثبته الوقائع. فماذا سيقول الطرف المهزوم للطرف المنتصر؟.

إن الأطراف العربية، ذهبت إلى مدريد مُسَلِّمة بكل ما طلبه الطرف الأمريكي الصهيوني، وتجلى ذلك فيما يلي:

أولاً: إن الوفود العربية، ذهبت إلى مدريد، بعد أن تنازلت الحكومات عن القضية الفلسطينية، وكرّست التنازل عن الصراع العربي ـ الصهيوني، والعربي ـ الامبريالي الأمريكي.

فعلى صعيد القضية الفلسطينية، باتت القضية قضية الضفة الغربية وغزة. أما الأراضي المحتلة، منذ ١٩٤٨ ، وحتى ١٩٦٧ ، فليست قضية، ووجود الكيان الصهيوني، ليس مشكلة. ولذلك لم يطرح هذا الأمر في ما سمي مؤتمر مدريد، حتى خطاب الوفد الفلسطيني[١]. وبينما حمل خطاب شامير روح التمسك بالأرض، والالتزام بالصهيونية التزاماً واضحاً، حمل خطاب الوفد الفلسطيني روح التنازل والمساومة والمراوغة. كان شامير أقوى في الدفاع عن باطله، من حيدر عبد الشافي في الدفاع عن حقه. لقد أسقط الوفد الفلسطيني قيم الوطن والتحرير والتمسك بالأرض والحق والسيادة،

واستند إلى القرار ٢٤٢ ، لأن المؤتمر يقوم أساساً على ضرورة الاعتراف العربي بوجود "اسرائيل". وهذا ما تضمنته أيضاً رسالة الضمانات الأمريكية، والتي نصت على ما يلي: "وتدرك الولايات المتحدة أن أعضاء الوفد، يجب أن يكونوا فلسطينيين من المناطق، يوافقون على المفاوضات بمسارين، وعلى مراحل، وأن يكونوا مستعدين للعيش بسلام، مع إسرائيل"[٢]. ولهذا فإن خطاب الوفد الفلسطيني، أشار إلى أن الدعوة التي وجهت إلى الفلسطينيين: "قد أتت إلى جزء فقط من شعبنا، متجاهلة وحدتنا الوطنية والتاريخية والعضوية". ولكنه بدلاً من أن يتحدث عن القضية الأساسية اكتفى بالإشارة إلى فلسطينيي "المنفى والشتات" وإلى القدس، مبتعداً عن الإشارة الواضحة إلى أساس الصراع، ومعلناً: "باسم الشعب، نود مخاطبة الشعب الإسرائيلي، الذي عانينا وإياه دهراً من الألم، نحن على استعداد لأن نعيش جنباً إلى جنب، نقتسم الأرض والوعد، بالمستقبل، غير أن التقاسم يستدعي أن يكون الشريكان على استعداد للاقتسام كأنداد..."[٣]. وهكذا حوّل الوفد الفلسطيني القضية إلى قضية اقتسام أنداد، مع أن الوفد الفلسطيني موافق على قسمة مذلة، تتيح للعدو الاحتفاظ بالأرض التي احتلت، سنة ١٩٤٨ ، وهي ٨٧٪ من أرض فلسطين، وبالمساومة على الباقي. وينسى الوفد الفلسطيني أنه بهذه المساومة المُذلّة، ينسى الوطن والحق، ويسقط أساس الصراع، ويساوم على الثانوي بدون الرئيسي، والجزء مقابل التنازل عن الأصل.

وبالمقابل، كان الوفد الصهيوني يعلن، من على منصة المؤتمر: "فنحن الشعب الوحيد الذي عاش في أرض إسرائيل، حوالي أربعة ألاف عام دون انقطاع. ونحن الشعب الوحيد الذي تمتع بسيادة مستقلة في هذه الأرض، باستثناء مملكة صليبية قصيرة. ونحن الشعب الوحيد الذي كانت عاصمته

القدس... ولم تعرب أمة عن ارتباطها بأرضها وبمثل هذه القوة والاستمرارية، كما فعلنا... إن أرض إسرائيل هي وطننا الحقيقي، وأي بلد آخر، مهما تكن درجة ضيافته، لا يزال هو الشتات، ومحطة مؤقتة على الطريق نحو الوطن"(٤).

وهكذا نرى منطقين: أولهما منطق الطرف العربي، ومنه الوفد الفلسطيني، وهو منطق استسلامي، وثانيهما منطق صهيوني، يدافع بصلافة وغطرسة عن قضية باطلة، ويحاول أن يجعل من باطله حقاً.

وعلى الصعيد العربي، تم التعامل بالمنطق عينه، لأن الموضوع لا يعدو الضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان، وتنفيذ القرارات ٣٣٨ و ٢٤٢ و٤٢٥ . لقد غاب موضوع الصراع الأساسي، ألا وهو الصراع العربي ـ الصهيوني، العربي ـ الامبريالي، وتحولت القضية إلى مجرد خلاف، حول ٢٤٢ و ٢٣٨ ، ونقد مخفف "للممارسات الإسرائيلية اللانسانية"، ومطالبة "بانسحاب إسرائيل من كل شبر من الجولان السوري المحتل، والضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وجنوب لبنان... وتأمين الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير".

وكان هدف الطرف العربي، مثلاً: محاولة: "الوصول إلى سلام عادل ومشرف، شامل لجميع جوانب الصراع العربي ـ الإسرائيلي وجبهاته". وجاء في كلمة الوفد السوري: "جاء وفدنا مزوداً باحتياطي لا ينضب من حسن النية والرغبة في إنجاح عملية السلام في تحقيق هدفها النبيل، لا يعادله سوى التصميم على رفض أي استغلال باستعمال مسيرة السلام الحالية، لاضفاء الشرعية على ما هو غير شرعي، وغير مقبول بنظر الأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها، أو تحقيق أي مكاسب، مهما صغرت، تكون بمثابة انعكاس لثقل العدوان أو مكافأة للمعتدي"(٥).

ولقد كان الحرص المبالغ فيه على السلام، وعملية السلام، الناظم الذي يجمع خطابات كل الوفود العربية. أما الوفد الصهيوني، فكان يتحدث باسم التاريخ والحق، ويهود "إسرائيل" ويهود الشتات، وباسم مطامح شعب يبني دولة، ويحتل ويدافع عن احتلاله، وكما قال شامير: "إن القضية ليست الأرض، وإنما وجودنا".

أما الوفود العربية، فقد غاب الوجود العربي والمستقبل العربي، من كلماتها.

لماذا؟ لأن الوفد الصهيوني جاء منتصراً، يفاوض مهزومين معترفين، ولأن الوفود العربية ذهبت مهزومة ومعترفة بالهزيمة، تفاوض المنتصر، بلا حرب وتحت مظلة أكبر عدو للأمة العربية: الامبريالية الأمريكية.

ولقد ظهر منطق المنتصر، ومنطق المهزوم، قبل بدء المفاوضات، فتنازلت الأطراف العربية عن الأصل، وطرحت قضية الفرع، بينما تمسك العدو بالأصل والفرع، وطالب بتنازلات تمس الوجود العربي كله.

ولقد ذهبت الأطراف العربية مسلمة بكل الشروط الأمريكية الصهيونية، من التفاوض، إلى قبول الصلح والاعتراف، ومن التنازل عن الأرض والحق، إلى التنازل عن المؤتمر الدولي، ومن اشتراط تطبيق القرارات الدولية، إلى قبول مبدأ التفاوض عليها، حتى أن شامير، قال في كلمته أمام المؤتمر: "إن تجمع اليوم، هو نتيجة لجهد أمريكي متواصل، اعتمد على خطتنا للسلام في أيام ١٩٨٩ التي قامت بدورها على أساس اتفاقات كامب ديفيد"[٦].

ويلمس من يدرس ترتيبات مؤتمر مدريد، ويقرأ رسالة التطمينات الأمريكية إلى الطرف الفلسطيني، بأنها مصاغة انطلاقاً من مشاريع بيغن وشامير[٧].

وفي الموقف العربي خللان أساسيان:

الأول: مبدئي استراتيجي، ناشيء عن إسقاط أصل الصراع، من حيث هو صراع، ضد الامبريالية عامة، والأمريكية خاصة، لأنها احتلال وعدوان ونهب وعبث بمصائر الأمم، ومن حيث هو صراع ضد الاستيطان الصهيوني والمرتبط بالمشروع الامبريالي.

وهذا الصراع يمثل مطامح شعب عربي واحد، جزأته أنماط الاحتلال الامبريالي، والقرارات الدولية، منذ ١٩١٨ حتى الآن.

إن عدم التحدث في ذلك، يدل على أن الموقف العربي، هو موقف قوى النظام العربي الذي تخلى عن هذه المطامح والأهداف، وخضع للمشروع الأمبريالي ـ الأمريكي ـ الصهيوني. وهذا الموقف يُفقد العرب الأساس في قوة موقفهم، وعدالة قضيتهم.

الثاني: أسلوبي (تكتيكي). إن التنازل عن الأصل، ومحاولة المساومة على الفرع، تجعل المساومة في الفرع، وتجعل العدو قادراً على التمسك بالأصل، وانتزاع تنازلات رئيسة مقابل المساومة على الفرع. وعليه فإن هذا الأسلوب، لا يفتقد إلى القوة فقط، بل ويفتقد إلى الحكمة. إنه أسلوب المستسلم المتهافت الذي يقدم كل شيء، مقابل رشوة. وهذا الأسلوب، ليس أسلوب دول، وحركات تحرر، إنه أسلوب الأفراد الضعاف الذين يستسلمون لأعدائهم.

وهذا هو الخلل الأول والأساس في عملية التفاوض التي تبدأ من تنازل واضح عن القضية، وعن المبادئ الوطنية، والقواعد القانونية المتعلقة بالأرض والحق والسيادة.

ثانياً: إن الحكومات العربية، أرسلت وفودها إلى مدريد، على أساس المشروع الأمريكي، لما يسمى السلام. والحكومات العربية بذلك أسقطت

أمرين:

الأول: أن حكومات الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تملك مشروعاً للسيطرة على الوطن العربي. وقد تكشف هذا المشروع، منذ بدء الحرب الباردة، وتجلى بأشكال مختلفة، من نظرية الرئيس ايزنهاوز، بملء الفراغ في الشرق الأوسط، سنة ١٩٥٧ ، إلى مشروع بوش باحتلال الجزيرة والخليج[٨].

وإذا كان هذا المشروع جزءً من الحرب الباردة، فإن توقف هذه الحرب، بانهيار الاتحاد السوفياتي، يزيد المشروع الأمريكي قوة واندفاعاً ولا يبدله، كما يبشر: "دعاة السلام" بل يجعله أكثر ضراوة وقوة، كما دل الهجوم على العراق، ويدل التهديد بالهجوم على ليبيا.

الثاني: إن المشروع الصهيوني جزء من المشروع الأمريكي، الامبريالي، منذ ١٩٤٢ . ولقد تبنت حكومات الولايات المتحدة، منذ ١٩٤٢ مساندة هذا المشروع، وتمكينه من البقاء والصمود والتوسع. ولم تكتفِ حكومات الولايات المتحدة الأمريكية بالدعم السياسي والاقتصادي والعسكري، بل لجأت إلى التدخل المباشر لحماية المشروع الصهيوني، كما جرى، سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٣ و ١٩٨٢ ، و١٩٩١ بالعدوان على العراق، ولتعطيل أية اجراءات دولية، تحد من العدوان الصهيوني.

إن إسقاط هذين العاملين الرئيسين في الصراع، جعل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حكماً في صراع هي طرف أساس فيه، وجعل العدو الصهيوني دولة جارة، نختلف معها على قضايا جزئية، لا قوة معتدية، احتلت الأرض، وشرّدت الشعب، ومازالت تهدد بمزيد من الاحتلال والتوسع والتشريد.

ويوضح "مؤتمر" مدريد بأهدافه وإطاره، ورسائل التطمينات الأمريكية، والبيانات الأمريكية الرسمية، أن السياسة الأمريكية المعادية للعرب لم تتغير، رغم محاولات الأطراف العربية المعنية ومنها الطرف الفلسطيني، إسباغ تحول على الموقف الأمريكي، لم يحدث فيه، بإسقاط أحلام ومطامح عليه، لا تمت له بصلة.

وما جرى في حرب الخليج، والتهديدات الموجهة إلى ليبيا الآن، وما يجري في الاتحاد السوفياتي (سابقاً) والهند والصين وكل مكان من العالم، يكشف الطبيعة العدوانية للسياسة الأمريكية، واتجاهها نحو المزيد من العدوانية، بعد أن تمكنت من الانفراد بالقيادة على المسرح العالمي، وبعد أن أطلقت العنان لشراستها، وتخطت عقدة الهزيمة الفياتنامية.

إن اعتراف الأنظمة العربية بالدور الأمريكي، جعل مؤتمر مدريد، مجرد إطار لاخراج عملية الاستسلام العربية، ولتنفيذ الشروط الأمريكية.

وسيساعد هذا الموقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على التغلغل السياسي والاقتصادي والثقافي في الوطن العربي، وعلى تحقيق الأهداف الامبريالية الأمريكية، من بسط الهيمنة إلى توسيع إطار النهب، إلى تعميق التناقضات الداخلية في الوطن العربي، بدلاً من الوحدة في مواجهة العدو الأمريكي الامبريالي الصهيوني.

ثالثاً: إن الحكومات العربية المعنية، قبلت الذهاب إلى المؤتمر، باسم مظلة الشرعية الدولية، وهذه الحكومات تعرف:

١ـ أن الشرعية الدولية كانت الإطار الدولي لنهب الوطن العربي وتقسيمه، منذ ١٧٧٣ ، حين بدأت المسألة الشرقية [٩]، ويؤكد هذه الحقيقة مجرى الأمور في عصبة الأمم، ومن ثم هيئة الأمم، منذ ١٩١٨

وحتى الآن.

إن قرارات الانتداب، ووعد بلفور والتقسيم، وكل القرارات الأخرى، والتي رسمت حدود الوطن العربي، وحددت طبيعة دوله كانت قرارات دولية، ولم تكن مرة واحدة لمصلحة العرب. وعليه، فإن الذهاب تحت مظلة الشرعية الدولية يكرس أمرين:

أ- حق هذه الشرعية بمواصلة النهب والتقسيم والتوزيع.

ب - الاعتراف العربي الرسمي بقراراتها، مهما كانت النتائج.

٢- إن الشرعية الدولية الآن، معطلة، وإن حكومة الولايات المتحدة، تأخذ الآن دور الشرعية الدولية. ولذلك، فإن مجلس الأمن الذي اتخذ القرار ٢٤٢ و ٣٣٨ ، ليس صاحب الدور الرئيس في تنفيذ هدف القرارين، أو حتى تفسيرهما، وإن الأمم المتحدة، صاحب القرار ١٨١ ، محرومة من أي دور، وأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هي المرجع الأول والأخير.

وفي الحالين، فإن الحكومات العربية المعنية تعرف أن الشرعية الدولية، بالنسبة للعرب مجرد إطار لتغطية احتلالهم ونهبهم وتشريدهم، وفرض أنظمة معادية لهم عليهم، وإن نخويل لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية دور الشرعية الدولية يزيد الطين بلة، ويعقد المسألة، ويوكل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المعادية كل العداء للعرب، بالاشراف على حل المشاكل العربية.

وهكذا فإن الذاهبين إلى مدريد، ومنهم الطرف الفلسطيني، يساعدون حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على مواصلة العداء للعرب،وضربهم ونهبهم بعباءة عربية منمقة خادعة.

رابعاً: إن الحكومات العربية المعنية، قبلت بمبدأ التفاوض على أساس

الشروط الأمريكية ـ الصهيونية، ورضيت أن ينص على أن يكون القرار ٢٤٢ أساساً للمفاوضات، والحكومات العربية تعرف ما يلي:

١ـ أن القرار ٢٤٢ ، صدر سنة ١٩٦٧ ، وأنه لم ينفذ حتى الآن، لأن العدوين الأمريكي والصهيوني رفضا تنفيذه، ولأن مجلس الأمن الذي أصدره لم يكن راغباً في تنفيذه. وعليه، فإن القرار مات، ولم تُعد له الحياة حرب ١٩٧٣ ، ولا نص القرار ٣٣٨ الذي يطالب بتنفيذه.

٢ـ أن قبول المفاوضات على أساس ٢٤٢ و ٣٣٨ يعني التخلي عن القرارين، لأن مجلس الأمن أصدر قرارين للتنفيذ، ولم يصدرهما ليكونا أساس التفاوض. وتحويل القضية إلى تفاوض على أساس القرارين، يسقط القرارين، ويفتح المجال واسعاً لمفاوضات متعددة الجوانب والأهداف.

٣ـ إن العدو الصهيوني لم يقبل القرارين، وليس في خطاب الوفد الصهيوني أية إشارة إليهما، وفي الخطاب ما يؤكد رفضها جملة وتفصيلاً.

وعليه، فإننا نفهم من اعتماد القرار ٢٤٢ أساساً للمفاوضات وسيلة للخداع، يستخدمها الجانب الأمريكي، ويغض الطرف عنها الجانب الصهيوني، ويقبلها الطرف العربي لتغطية قبوله بالمخطط الأمريكي التصفوي.

ومن الأدلة على هذا التضليل أن الطرف الأمريكي، في رسالة التطمينات، لا يلتزم بنص القرار ٢٤٢ ، لأنه مثلاً، عندما يتحدث عن القدس، يؤكد: "أن القدس يجب ألا تقسم ثانية، وأن وضعها النهائي، يجب أن يحدد في المفاوضات"[١٠]. وهذا رغم أن القرار ٢٤٢ ، يشمل القدس الشرقية، حسب ما هو معروف للجميع. ويفسر فيصل الحسيني ذلك معتقداً أن الموقف الأمريكي، يلتزم بمضمون القرار ١٨١ في قضية القدس (فلسطين الثورة، العدد ٨٦٧ تاريخ ٩١/١١/١٠ ص٢٠ ـ ٢١).

وهذا ما يجعلنا مقتنعين أن الحكومات العربية المعنية التي تعرف كل هذه الحقائق، وافقت على المؤتمر، لأنها تبحث عن "السلام"، ولأنها تريد تسهيل المهمة الأمريكية، وتصفية الصراع العربي الصهيوني، لا لأي سبب أخر.

خامساً: إن الحكومات العربية المعنية، ذهبت إلى مدريد، وهي تعرف أن ميزان القوى مختل لمصلحة العدو الأمريكي ـ الصهيوني. ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

١ـ انهيار الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، واستفراد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم.

٢ـ تراجع الصين عن دورها العالمي، وانتهاء دور كتلة عدم الانحياز، وتراجع دور حركات التحررالوطني، والحركات الديمقراطية والثورية في العالم.

٣ـ نتائج حرب الخليج، وتسليم النظام العربي، قبل هذا العدوان، وخلاله وبعده للسيطرة الأمريكية، والتكيف مع متطلباتها.

٤ـ تراجع مقاومة الأنظمة العربية المعادية للامبريالية، وكل القوى الثورية والوطنية المعادية للاحتلال الصهيوني والسيطرة الامبريالية، ومنها فصائل أساسية في م. ت. ف.

ولما كان ميزان القوى مختلاً لمصلحة العدو الأمريكي الصهيوني، وكانت الأنظمة العربية المعنية تعرف ذلك، فإن ذهابها يعني الموافقة على الاستسلام غير المشروط.

وكان يمكن أن يكون التفاوض جزء من الصراع، لو كان التفاوض يجري والمقاومة تتصاعد، والمفاوضون يتحدثون ويعملون لتطوير المقاومة. أما والمفاوضون يتحدثون عن اختلال موازين القوى لمصلحة العدو، ويسلمون أمورهم للقرار الأمريكي، وبعضهم كَسَريٌ نسيبة، يطالب بوقف

الانتفاضة رسمياً في أحاديث صحفية وخطابات علنية، فإن التفاوض يعني إخراج عملية الاستسلام فقط.

إن موازين القوى وإرادة الصراع هي التي تجعل المفاوضة جزءً من الصراع، لا جزء من الاستسلام، وكل ما يذكره المفاوضون دفاعاً عن المفاوضات، يجعلها جزءً من برنامج الاستسلام، لا جزء من برنامج الصراع.

وبعد هذا كله، ماذا يمكن أن يقال عن هذه المفاوضات؟.

إن الأطراف العربية المشاركة، تطرح دعاوى مختلفة وبأساليب متعددة، ومن ذلك، مثلاً:

١ـ أن الهدف هو درء المفاسد، لاجلب المنافع. ولكن كيف يمكن أن يكون الاعتراف بكيان استيطاني على أرض الوطن، ورفع الحصار عنه، وفتح الأسواق له في الوطن العربي، درءاً للمفاسد؟. وهل يستطيع الضعفاء العاجزون باعترافهم عن الاستمرار في المقاومة ووقف الاستيطان قادرين على درء المفاسد؟ وهل يعتبر فتح كل أبواب الوطن العربي للاستيطان الصهيوني والتجارة الصهيونية، والتسليم بالسيطرة الامبريالية الأمريكية درءاً للمفاسد؟.

وهل يمكن أن تدرأ المفاسد بتسليم الوطن للعدو والقبول ببرامجه؟.

وهل يمكن أن يجري الاعتماد على السياسة الأمريكية لدرء المفاسد؟.

وهل يكون درء المفاسد بالتخلي الكلي عن سياسة جلب المنافع؟.

وكيف يمكن أن يدرأ المفاسد عن الوطن من يتخلون عنه وعن شعبه المشرد، ومن يفتحون أبواب الوطن للأعداء؟، حتى لو قالوا إنهم يفعلون ذلك للدفاع عن القضية، وعلى أساس المراحل (الدستور الأردنية ٢٣/١١/ ٩١ ص ـ ٣ ـ الوفد الفلسطيني في حوار مع جمهور محافظة إربد).

واضح من كل ما يجري أن هذا المبرر لا أساس له، وأن ما يطرحونه

يحاولون به تغطية عجزهم واستسلامهم.

٢ـ إن الهدف هو الكسب الإعلامي، وأن دخول المؤتمر سلّط الأضواء على القضية الفلسطينية، وأن الانجاز "الذي تحقق في مدريد يعتبر إنجازاً إعلامياً"[١١]. ولكن هل هو هذا الطريق المناسب للمكاسب الإعلامية؟. إن هناك طرقاً عديدة للمكاسب الإعلامية التي لا تحتاج إلى مثل هذا الثمن الباهظ؟.

وهل نحن بحاجة للصلح والاعتراف والتنازل عن أرض فلسطين، وفتح الوطن العربي للتغلغل السياسي والاقتصادي والثقافي الأمريكي ـ الصهيوني، وتبرئة الأنظمة العربية من مسؤولياتها القومية، هل نحن بحاجة لكل ذلك، حتى نحرز مكسباً إعلامياً مؤقتاً، دون أن نحقق أي مكسب على الأرض، كما يقول د. نبيل شعث؟ (الحياة ٩١/١١/٩).

٣ـ إن غياب البديل، هو الدافع إلى قبول سياسة مؤتمر مدريد. ولكن من قال إن للعاجز حق جَر الشعب إلى مأزقه. قد لا يكون للمستسلم بديل عن الاستسلام، ولكن للشعب بدائله دائماً. وبدائله دائماً هي المقاومة، كل أشكال المقاومة. والشعب لا يعدم الوسيلة للتعبير عن رأيه. وحين يسلم العاجزون يختار الشعب طريقه.

وعليه فإن المستسلم يختار الاستسلام، أما الشعب فيختار المقاومة بلا تردد. وإذا كان طريق البحث عن الحكم الذاتي طريق المستسلمين، فإن طريق الشعب هي طريق التحرير.

وقد تتعب قيادة، أو فئة، فتنصرف إلى البحث عن مكاسب صغيرة، أو مجرد الدفاع عن الوجود، ويصبح مطلب الحكم الذاتي أكبر من الوطن. ولكن هذا لا يصغّر الوطن إلى حكم ذاتي، ولا يسقط مبادئ الوطنية، وقيم الحرية، ولا يجعل مصالح الشعب مصالح العاجزين الصغار.

وهكذا تصغر كل هذه المبررات، ويتهافت أصحابها. أما الوطن فيظل كبيراً وعزيزاً، ويظل المناضلون من أجله على استعداد لبذل الغالي والرخيص.

وتَسقط هنا أطروحات المرحلية التي تُسقط كل المراحل السابقة واللاحقة، على أمل دخول مرحلة، لا قوة لدخولها. فما معنى المرحلية، حين يطرحها طرف يسقط القضية، ويسقط الأهداف، ويبدي الاستعداد للالتزام، بأهداف المعسكر المعادي؟. وما فائدة الحديث عن دور الأجيال المقبلة ممن لايريدون إبقاء دور للأجيال المقبلة؟ لأن المفاوض الذي يسقط التاريخ ويلغي الهدف، ويلتزم ببرنامج العدو، لايحق له أن يتحدث عن استمرار النضال، وعن دور الأجيال المقبلة. وإذا ما تحدث، فإن ذلك يعني أنه يحاول خداع الجماهير، "وتمرير" العملية دون مواجهة. إنها مرحلية إسقاط كل المراحل، لأنها ليست برمجة تحقيق الأهداف، ضمن إطار صراع موازين القوى، القائمة على التمسك بالتاريخ والحق والهدف، وإنجاز ما يمكن انجازه في مرحلة معينة، بل مرحلية الذين "لايريدون الخروج من المولد بلا حمص".

إن الحق الوطني في الأرض، وفي السيادة عليها حق مقدس، ولايجوز لأحد المساس به. وكل مفاوضة تمس به، تعرض القائمين بها للتناقض مع المبادئ الوطنية والإرادة الشعبية.

ومهما حشد المفاوضون من القوى والتغطية السياسية والإعلامية، فإنهم لا يستطيعون تغطية هذه الجريمة، كما أثبتت حوادث التاريخ..

ويجب أن يعرف أصحاب قرار التفاوض على الأرض وحق السيادة عليها، أنهم يتنازلون عن الحق الوطني في الأرض، وعن حق الشعب في السيادة الوطنية عليها، وأنهم يسلمون كل الوطن للأعداء... وأنهم بذلك يجتازون كل الحواجز المحرمة.

ولا يجوز لشعب ولقيادات وطنية أن تقبل اللعب بهذه المبادئ، لأنه عندئذ، يفقد الكرامة الوطنية والقدرة على البقاء.

ولهذا كله، فإننا ندعو إلى العودة للمبادئ الأساسية في التمسك بالوطن، كل الوطن، والدفاع عن الأرض والسيادة القومية، وإحباط مخططات الاستسلام، وندعو إلى مواصلة النضال، كل أشكال النضال، لتحرير الأرض، وتحقيق أهداف الشعب العربي كلها، في التحرير والوحدة والتقدم والديمقراطية.

وسيكون المقياس في الحكم على الأفراد والقوى والأحزاب مقياس النضال والتضحية، والدفاع عن الوطن ومصالح الشعب، ومحاربة الاتجاهات الانتهازية والاستسلامية، مهما كانت العقبات. ونحن نعرف أن "آلية السلام" التي أطلقها بوش، تستنفر قواها في كل مكان من الوطن العربي، وهي في فلسطين، تعلن عن بناء قواها، باسم اللجان السياسية، والأن باسم سلطة الحكم الذاتي. ولكنها تستعد في كل مكان من الوطن، لتوحيد قواها في ظل الهيمنة الأمريكية، لانتزاع السيطرة الكاملة، على السلطة والشارع.

ولذلك، فإن علينا أن نتوقع هجوم "فرق السلام" في فلسطين، كما حدث، مع نهاية ثورة ١٩٣٦[١٢] وكما حدث منذ دخول شرطة الحكم الذاتي، وفي كل أنحاء الوطن العربي، وأن نستعد لمواجهة قوى القمع الرسمية، وكل أشكال القوى القمعية المنظمة والمدربة، والعاملة، ضمن الإطار الرسمي بشكل سري، أو شبه سري، لخدمة مخططات التصفية الشاملة.

إننا أمام المخطط الأمريكي ـ الصهيوني، وقواه العربية التي تريد الانتقام لما تجرعته خلال العقود الأربعة الماضية، وتريد أيضاً إعادة ترتيب الأوضاع العربية، بما يكفل منع حدوث أية تطورات، تمس بمصالح الفئات العربية الحاكمة، والمصالح الأمريكية ـ الامبريالية...

وعلى جماهير الشعب أن تستعد لمثل هذه المواجهة.

الهوامش

١ـ فلسطين الثورة ـ المؤتمر/ وثائق. خطاب الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر السلام، ص١٧ ـ ١٩ ـ العدد ٨٦٧ ، تاريخ ٩١/١١/١٠ .

٢ـ فلسطين الثورة ـ المرجع السابق، ص٢٠ ـ ٢١ ، العدد ٨٦٧، تاريخ ١٠/ ٩١/١١ .

٣ ـ فلسطين الثورة ـ المرجع السابق ، خطاب الوفد.

٤ـ السفير ـ ٩١/١١/١ ص١٠ .

ويقول أحد كتاب فلسطين الثورة: "الإسرائيليون بلسان شامير، تحدثوا عن الماضي، السوريون، بلسان الشرع، تحدثوا عن الماضي والمستقبل، والفلسطينون، بلسان عبد الشافي تحدثوا عن الحاضر والمستقبل والماضي، (فلسطين الثورة ـ سياسة التكامل والتفاضل، ص١٣)، فهل كان الأمر كذلك؟. إن شامير تحدث حديث المتمسك بالتاريخ والأرض والقوة والوهم الأيديولوجي، والمصمم على التحدي، بينما تحدث عبد الشافي حديث الضعيف الذي يبحث عن مكسب صغير وسلام مذل.

٥ـ السفير ٩١/١١/١ .

٦ـ السفير ١٩٩١/١١/١ .

ويقول نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية في مقابلة له: (.. الاتجاه

المحافظ والمتنفذ بقوة المال والأجهزة الإدارية البيروقراطية في م. ت. ف كسر هذه القرارات (أي قرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي، وسلم للشروط الأمريكية) (الحرية ٩١/١١/١٧ ص٦).

٧- فلسطين الثورة، المرجع السابق، ص٢٠ - ٢١ .

٨- ناجي علوش - الامبريالية وحقوق الإنسان العربي،الفكرالعربي، العدد ٦٥ ، تموز - إيلول ١٩٩١ ، ص٣٥ .

٩ - كارل براون، السياسة الدولية والشرق الأوسط بالانجليزية، الناشر: ي.ب تورس لندن ١٩٨٤ .

١٠ - فلسطين الثورة، رسالة التطمينات. العدد ٨٦٧ ص٢٠ - ٢١، تاريخ ١٠/ ١٩٩١/١١ .

وهذا ما يؤكده فيصل الحسيني، في حديث لفلسطين الثورة، العدد ٨٦٧ تاريخ ٩١/١١/١٠ ص٩٠ .

١١- حديث مع د. نبيل شعث - الحياة ١٩٩١/١/٩ .

١٢- "فرق السلام" مجموعات شكلتها القيادة البريطانية، من العرب الفلسطينيين المعادين للمقاومة المسلحة. وقد لعبت دوراً في إخماد ثورة (١٩٣٦ - ١٩٣٩)

ناجي علوش: المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨، دار الطليعة - الطبعة الثالثة، سنة ١٩٧٥ .

٢. المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية
الطبيعة، الأهداف، الآفاق

انتهت جولة من المفاوضات العربية الصهيونية، التي ابتدأت في مدريد، وستبدأ جولات أخرى...

ورغم ذلك، فإن الطرف الأمريكي ـ الصهيوني، والدول الأوروبية مصرة على استمرارها، دون أية محاولة للبحث الجدي في الضغط على الطرف الصهيوني لتقديم تنازلات. كما أن الأطراف العربية المفاوضة، ومنها الوفد الفلسطيني، وقيادة م. ت. ف التي تنتقد التعنت الصهيوني أحياناً، وتطالب الطرف الأمريكي بدور أكثر فعالية، لا تفعل ما يؤدي إلى وقف المفاوضات، وتتحدث بإيجابية حذرة أحياناً عن تقدم هنا وهناك... فما حقيقة ما يجري؟... وماذا تريد الأطراف المختلفة من المفاوضات؟.

إن الإجابة على هذين السؤالين، تقودنا إلى كشف أهداف المفاوضات وأساليبها، وتفسر لنا لماذا تستمر، ولماذا يمر الزمن، دون تحقيق نتائج ملموسة، وما الذي ستقود إليه المفاوضات، حسب البرامج المرسومة لها.

إنما يجري في الحقيقة يستحق الدراسة، لأن المفاوضات ليست ككل المفاوضات في التاريخ، إذ أن المفاوضات تأتي عادة، لتكرس اختلالاً في ميزان القوى، نتيجة حرب، فيخضع الطرف المهزوم لإرادة الطرف الظافر. وتنتهي القضية مؤقتاًبترتيبات سياسية وعسكرية واقتصادية عاجلة. وهذا ما حصل في ألمانيا واليابان وإيطاليا في نهاية الحرب العالمية الثانية. وما حصل في الحرب العالمية الأولى، وفي الحرب بين بروسيا وفرنسا، سنة ١٨٧٠ وهكذا...

ولكن هذا لم يحصل بين العرب و "دولة إسرائيل"، رغم الهزائم العربية المتكررة، منذ ١٩٤٨ وحتى الآن.

فلماذا لم يوقع العرب اتفاق استسلام، منذ ١٩٤٨؟.

إن هناك سببين:

الأول: يعود للموقف العربي الشعبي عامة، ولموقف بعض الأنظمة العربية خاصة.

الثاني: يعود للموقف الصهيوني، وللموقف الامبريالي من ورائه.

وبالنسبة للسبب الأول، فإن العرب عامة، كانوا يعتقدون أن الغزو الصهيوني احتلال وعدوان، وأن الخضوع له استسلام، وأن الكيان الصهيوني الذي قام، سيواصل مساعيه وحروبه لمزيد من الاحتلال والتوسع، وفرض الهيمنة، وسيكون جزءاً من المخطط الامبريالي لإبقاء الوطن العربي مجزأً ومتخلفاً وتابعاً، ولذلك رفض الرأي العربي العام كلمة سلام في هذا المجال، وظلت الأنظمة تخشى قبول "السلام" نتيجة ما يلي:

١ـ لأن الأنظمة كانت تخشى الموافقة على "سلام" لا تقبله الجماهير عامة، ولا تسلم به معظم الأنظمة. وكانت الأنظمة الموافقة على مثل هذا

"السلام" لا تجرؤ على إعلان موافقتها للجماهير، وإن كانت لا تتوانى في تأكيد ذلك على صعيد الأمم المتحدة، والدول ذات العلاقة.

٢ـ لأن "دولة إسرائيل" لم تكن تساعد الأنظمة العربية الموافقة على ما يسمى السلام... إذ أن "دولة إسرائيل" كانت ترفض القرارات الدولية، وتتحدى ما يقرر دولياً، وتطالب الأنظمة العربية بما يتجاوز دائماً قدرتها على القبول أو التنفيذ. ولذلك، فإن القوات الصهيونية العسكرية، احتلت سنة ٤٧ ـ ٤٩ أراضي تتجاوز كثيراً، ما حدده قرار التقسيم ١٨١ ، وطالبت القيادة الصهيونية الأنظمة العربية بالتفاوض خارج إطار هذا القرار، وقتلت الوسيط الدولي، برنادوت، الذي كلفته الأمم المتحدة بالإشراف على تنفيذه. وهذا ما حدث، إثر عدوان حزيران، سنة ١٩٦٧ ، إذ رفضت السلطات الحاكمة في "إسرائيل" القرار ٢٤٢ ، ورفضت تنفيذه، وهذا ما حصل، سنة ١٩٧٣ ، وسنة ١٩٨٢ وهكذا.

وكانت "دولة إسرائيل" دائماً، ترفض القرارات الدولية، وتُصِرُّ على التفاوض، خارج اطارها، وعلى المطالبة بما يتجاوز وهذه القرارات، وهو مايصعب على الأنظمة المستعدة للتفاوض الموافقة عليه.

وهذا مايجري الآن.

وكانت "دولة إسرائيل" بعد قيامها، سنة ١٩٤٨، لاتريد أن يكون التفاوض، على أساس التقسيم، لأن مثل هذا التفاوض، يمنع أو يُعَقِّد مواصلة تنفيذ البرنامج الصهيوني لاحتلال باقي فلسطين، وهو ما سُمّي الضفة الغربية وقطاع غزة، والامتداد في الأرض العربية المجاورة.

وحين احتلت "دولة إسرائيل" الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان سنة ١٩٦٧ ، ومن ثم جنوب لبنان، رفضت التفاوض على أساس القرار

٢٤٢ ، لأنه ينص على الانسحاب من أرضٍ احتلت، وانتظرت الظروف الدولية والعربية المناسبة. وكانت هذه الظروف تتلخص دولياً بانهيار الاتحاد السوفياتي، وعربياً بانهيار النظام العربي. وقد انهار الاتحاد السوفياتي، وينهار النظام العربي الآن، بسبب الضربات الأمريكية ـ الدولية، والتخريب الداخلي المرتبط بالبرنامج الامبريالي الدولي، وباشكالات القيادة والتنمية، ودور النخب السياسية والثقافية.

ولذلك، فإن "دولة إسرائيل" تفاوض، وهي تنتظر ما سوف يتحقق على الأرض، من نتائج انهيار النظام العربي، لا ما سيتحقق في المفاوضات.

وهذا الذي يجعل المفاوضات تطول، فما إن تبدأ جولة، حتى تنتهي، دون نتائج ملموسة، لأن "دولة إسرائيل" لا تريد أن تنفذ القرارات الدولية، التي لا توافق عليها أغلبية الجماهير العربية، حتى لو وافقت عليها الأنظمة، ولا تريد أن تفاوض دولاً، تقبل بالقرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و٤٢٥ ، بل تريد استلاماً عربياً كاملاً، يعلن الاعتراف الرسمي "بدولة إسراءيل"، ويفتح الحدود بلا عوائق للخبرات والرساميل والسلع الصهيونية، ويُسلِّم كل أمور العرب للقيادة الصهيونية، بلا قيد ولا شرط، كما هي حال لحد في جنوب لبنان، وخارج أي إطار دولي يلزم "دولة إسرائيل" بأي التزام.

ورغم التأييد الأمريكي الرسمي "لدولة إسرائيل" في كل الميادين، فإن "دولة إسرائيل" كانت تريد من الطرف العربي المستسلم أن يخاطب تل أبيب مباشرة، وخارج أي إطار دولي، وخارج الإشراف الأمريكي المباشر.

وهذا ما تدعو له حكومة تل أبيب الآن، كما دعت له في الماضي.

ولذلك، ورغم استعداد الأنظمة العربية المحيطة "بإسرائيل" للتفاوض والصلح والاعتراف، إلا أن المفاوضات لا تحقق نتائج سريعة، لأن أهداف

حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية و "إسرائيل" تتعدى المطروح في المفاوضات، ولأن المطلوب ما زال لم يتحقق كله. ولما كانت الأوضاع العربي تتردى، وكانت التنازلات التي تقدم في المفاوضات، تزيد التردي، وكان استمرار المفاوضات، يشجع قوى الاستسلام العربية على التبلور والتنمر، فإن هذا يتطلب أن تستمر المفاوضات، وأن تطول، ليتحقق في الميدان، ما يريده المفاوض الصهيوني أو الراعي الأمريكي.

إن هذا يقتضي أن تستمر المفاوضات، وأن يظل الطرف العربي متمسكاً بها، لتكرس خط الاستسلام، وليبرز قواه الكامنة المستعدة لمحاربة الرأي العام الشعبي الذي يرفض الاستسلام. وفي هذا الوقت يقوم الطرف الامبريالي - الأمريكي الصهيوني بالمزيد من المساعي لتسريع عملية انهيار النظام العربي، وإغراق الوطن العربي في بحار من الدماء. وسيأتي ضمن إطار هذا الانهيار العربي، السلام الصهيوني المطلوب.

إذن، إن المطلوب في المفاوضات المعلنة، ليس هدف المفاوضات. وما يريده الطرفان الأمريكي والصهيوني، لا يتحقق في المفاوضات، بل على الأرض، وفي الميدان. ولكن المفاوضات ضرورية لتحقيق التبلور المطلوب لقوى الاستسلام العربية، ولتكريس خط التفاوض والاستسلام بديلاً لخط المقاومة والحرب، لأن المفاوضات تكرس ما يلي:

١- سيادة منطق التفاوض والصلح والاعتراف، بدلاً من منطق المقاومة والحرب.

٢- سيادة قوى التفاوض والصلح والاعتراف، بديلاً لقوى الثورة ومحاربة الامبريالية و الصهيونية والطغيان.

وبعد ذلك كله، ما الذي تريده الأطراف المختلفة من عملية التفاوض؟.

إن ما ذكرناه سابقاً، يكشف طبيعة المفاوضات، ويبين أهدافها. ولكن هذا لا يمنع أن نحدد بدقة ما يريده كل طرف، من هذه الأطراف، وهو كما يلي:

أولاً: الطرف الأمريكي، راعي المفاوضات الأول والأساسي لعجز الطرف الثاني، الطرف الروسي، عن القيام بأي دور فعّال.

ويريد الطرف الأمريكي من المفاوضات ما يلي:

١ـ أن يغطي على الدور العدواني الأمريكي في حرب الخليج، وفي العالم كله، وأن يخدع العرب الذين يعمل لإخضاعهم في العراق وليبيا والسودان وفلسطين، ويضرب مطامحهم في الوحدة القومية والتحرر والتقدم والديمقراطية في كل أجزاء الوطن العربي.

٢ـ أن يُعطي قوى الاستسلام العربية الإشارة لتصعيد هجومها على القوى المعادية للامبريالية والصهيونية في الوطن العربي.

٣ـ أن يكرس خط المفاوضة بديلاً لخط الحرب في الوطن العربي، وقوى المفاوضة بديلاً لقوى الحرب، وأن يحمي خيار الاستسلام العربي، وأن يحوّل الصراع من صراع عربي مع الامبريالية والصهيونية إلى صراع ديني وطائفي واثني ومحلي داخلي.

٤ـ أن يساعد "دولة إسرائيل" على كسر طوق الحصار العربي، وأخذ دورها السياسي والاقتصادي والثقافي في الوطن العربي، وسائر دول آسيا وأفريقيا.

٥ـ أن يكرس الدور الأمريكي في صياغة سياسة "حكومة إسرائيل"، وأن يظل يلعب دور "الراعي المهيمن" في العلاقات "الإسرائيلية ـ العربية".

وليس الطرف الأمريكي في عجلة من أمره، لأنه أطلق عملية

المفاوضات، حين رأى الوضع مناسباً، ويرى أن استمرارها يخلق آلية تفاعل، وأن التطورات اللاحقة في الوطن العربي، من صراعات دموية، وأزمات اقتصادية، وإشكالات مع دول الجوار، وخاصة تركيا وإيران، سيحقق سائر الأهداف المنشودة، مهما كانت العقبات.

لذلك، فإن الطرف الأمريكي أقوى أطراف الصراع، وراعي القوة الصهيونية، وحامي حماها... وهو معني بأن يبقى الكيان الصهيوني قوياً، وأن يظل قادراً على مواجهة مفاجآت الوطن العربي، وما يُسمّى "الشرق الأوسط"، وأن تفتح له أبواب الوطن العربي وآسيا وأفريقيا، ليسهم في عملية التدمير والتفتيت المرسومة، حسب خطط البيت الأبيض، وليشارك في عملية التغلغل السياسي والاقتصادي والثقافي.

وهذا ما يجعل مطالبة الطرف الأمريكي، بأن يكون محايداً محاولة مكشوفة، تخدم المخطط الأمريكي ـ الصهيوني، ولا تجد في الوقائع ما يبررها أبداً.

إن الطرف الأمريكي، هو حامي القوة الصهيونية، ومُمَوِّلُها، وبالتالي، فهو على رأس معسكر العدو الرئيسي بالنسبة للعرب، ولا يمكن تحييده في الصراع، إلا إذا هزم عسكريا، كما حدث مع الانجليز والفرنسيين.

ثانياً: الطرف الصهيوني، يتسم الطرف الصهيوني بسمتين أمريكيتين، هما:

١ـ غطرسة القوة.

٢ـ اعتماد سياسة الضربات القاضية.

ولكنه يتسم أيضاً بسمات غير أمريكية، وأبرزها:

١ـ التمسك بالتاريخي والسلفي، وعدم الاكتفاء بالذرائعي، كما هي

حال السياسة الأمريكية.

٢ـ الاعتماد على الديني في التعبئة والحشد، وعدم الاكتفاء بالمصلحي والأمني.

٣ـ هيمنة الهاجس الأمني على كل السلوك السياسي، وأكثر مما هي الحال في أية دولة.

ولذلك لا يرى العقل الصهيوني في المفاوضات وسيلة للتفاهم، ولا لتحقيق الأهداف، ولكن باعتماد الضربات القاضية، وعدم إعطاء الضحية فرصة للكلام. ولذلك يجب ألا يتحدث المهزوم عن "شروط سلام"، وألا يعطى الفرصة . فإذا تحدث، كان عليه أن يتلقى ضربات جديدة، حتى يسلم بلا شروط.

وهذا ما يجعل العدو الصهيوني يهدف من المفاوضات إلى ما يلي:

١ـ إشعار كل صهيوني في العالم بأن "باب إسرائيل" مفتوح له، وأن مخاطر الحصار العربي تتحطم، وأن العرب يستسلمون.

٢ـ استثمار القبول العربي بالتفاوض لفتح أبواب العالم التي كانت مغلقة. وتصفية معارضة الصهيونية في كل مكان من العالم.

٣ـ استثمار القبول بالمفاوضات لفتح أبواب العلاقات مع الوطن العربي، واستنهاض قوى الاستسلام والخيانة فيه.

٤ـ استثمار المفاوضات في التأسيس لعلاقات "إسرائيلية ـ عربية" خارج إطار الأمم المتحدة، وتكريس "دور الراعي الأمريكي".

ولذلك، فإن العدو الصهيوني، ليس مستعجلاً نجاح المفاوضات، وهو يعرف أن استمرارها يخدمه، وأن المطلوب منها لا يتحقق إلا بالمزيد من الفتن والحروب الأهلية العربية ـ العربية.

ويحاول العدو الصهيوني، أن يطيل أمد المفاوضات، لتعميق أسباب الاستسلام وتوسيعها. وسيظل العدو الصهيوني يناور للابتعاد عن مناقشة الرئيسي، كالانسحاب، وشدّ المفاوض العربي إلى الثانوي والشكلي. وسيظل يطرح مقابل المطالبة العربية بالانسحاب، وتطبيق القرارات الدولية برامج تقوم على الصلح والاعتراف، وتلبية مطالب "الأمن الإسرائيلي".

وينتظر العدو الصهيوني الظروف الملائمة لفرض الاستسلام على أطراف عربية متنازعة، لا تملك مقومات المقاومة، أو مناقشة الشروط. وجاءت التنازلات العربية عامة، والعربية ـ الفلسطينية خاصة، لتؤكد صحة "النهج الإسرائيلي" منذ ١٩٤٨ .

وفي مثل هذا الوضع، فإن الطرف الصهيوني، كالطرف الأمريكي، سيظل يتحدث عن السلام، ويشدد على أهمية استمرار المفاوضات، وهو يعمل على محور تهديم بنى النظام العربي، وإحداث أوسع الشقوق والخروق فيه. وسيظل يُطالب، وحين ينتزع تنازلاً، بتنازل آخر، دون أن يقدم أي تنازل جدي، في أي ميدان، لأن "أرض إسرائيل" لا تقبل القسمة، ولا الخضوع لسيادة أجنبية، ولأن "أمن إسرائيل" يحتاج إلى سيطرة صهيونية كاملة، من الفرات إلى النيل.

والمهم أن الطرف الصهيوني، يعرف أن النظام العربي غير قادر على الحرب الآن، وأنه غير قادر على الخروج من أزمته في المدى المنظور. وهذا يجعل إطالة أمد المفاوضات، وإطالة أمد الاستنزاف مفيداً للمخطط الأمريكي ـ الصهيوني، ولقوى الاستسلام العربية.

ثالثاً: الطرف العربي: ينقسم الطرف العربي الآن، إلى ثلاثة أقسام:

الأول ـ لا يريد الاستسلام للعدو الصهيوني، ولا يرغب فيه، مثل ليبيا

والسودان والعراق: والعديد من الأحزاب والقوى وأوسع جماهير الشعب العربي. ولكن الأنظمة التي ترفض سياسة الاستسلام غير قادرة الآن على القيام بمقاومة جدية، والأحزاب والقوى المناهضة للبرنامج الصهيوني - الأمريكي قاصرة عن المواجهة الفعالة، وأوسع جماهير الشعب غير منظمة، وغير موحدة، وتعيش بلبلة وانقساماً وانكفاءاً.

ويساعد هذا الطرف على "تشدده النسبي" بُعد حدود أقطاره عن حدود "دولة إسرائيل".

٢- لا يرغب في الاستسلام، ولكنه مطالب بدفع استحقاقات عاجلة، ويجد جميع الظروف المحيطة غير مشجعة، فيلجأ إلى تقديم التنازلات، ومحاولة المناورة والتهرب من الاستسلام السريع، ولكن التنازلات تتوالى، والأزمات تتفاقم، ولايجري أي عمل جدي لوقف التدهور الداخلي أو التدهور العربي العام.

٣- يرغب في الاستسلام، والتكيف الكامل مع المخططات الأمريكية - الصهيونية، ولكنه ينتظر المزيد من الظروف الدولية والعربية والمحلية الملائمة، ويعمل لتوفير مثل هذه الظروف، ويرى الظروف الدولية والعربية الرسمية والعربية الشعبية مشجعة.

وترى قوى الاستسلام العربي أن انتصار خط المفاوضة والاستسلام، يحميها من قوى الثورة والوحدة القومية والديمقراطية. لأن خط المقاومة والثورة ومحاربة الامبريالية والصهيونية هو خط الجماهير، وتصاعد المقاومة، يذكي نار الثورة، ويطلق حماسة الجماهير.

ولكل قسم، من هذه الأقسام الثلاثة سياسته إزاء المفاوضات، ويمكن تلخيص ذلك على الوجه التالي:

١ـ إن الأنظمة والأحزاب والقوى المناهضة للاستسلام، تعلن رفضها ومعارضتها، ولكنها معارضة لا ترتبط بعمل منظم، ولا مقاومة جدية، وحتى دون "زوابع إعلامية"، كما كانت الحال في الماضي.

٢ـ إن الأنظمة والقوى والأحزاب التي لا ترغب بانتهاج هذا النهج، ولكنها تجد نفسها مضطرة للتعاطي معه، ولتقديم التنازلات، تناور لإطالة أمد المفاوضات، على أمل أن يحدث من التطورات ما يساعدها على تحسين وضعها. ولكن هذه الأنظمة والأحزاب والقوى، لا تفعل ما يساعدها على ذلك، ولا تبني قوى مواجهة، ولا تعتمد أسلوب التعبئة القومية. لأن هذه الأنظمة والأحزاب والقوى، تضخم عوامل الضعف، وتقزّم عوامل القوة، لتبرر "تكتيكاتها" وتنازلاتها.

٣ـ إن الأنظمة والأحزاب والقوى التي ترغب بالسلام الأمريكي ـ الصهيوني، وتريد أن تنخرط فيه، تريد من المفاوضات ما يلي:

أ ـ تكريس خط المفاوضة، ونبذ خط المقاومة: كما هي حال حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وحكومة "إسرائيل".

ب ـ فتح أبواب العلاقات مع العدو الصهيوني.

ج ـ التكيف مع المخططات الأمريكية.

د ـ بناء "قوى السلام" المسلحة، القادرة على فرض هذا الخط على الشعب كله.

وهذا القسم، يعرف نهج الطرف الأمريكي ـ الصهيوني في المفاوضات، ويعرف أن الجولات مجرد "مراسم احتفالية" لتكريس ما هو أبعد منها وأخطر.

ولذلك، فإن هذا القسم يذهب إلى المفاوضات، وهو لا ينتظر نتائج مباشرة، وسريعة، ولكنه يذهب، لأنه يفكر بخيار آخر، ويذهب ليؤكد

خياره، وليكسب رضى القوى الامبريالية والصهيونية ومساندتها. ويظل هذا القسم متمسكاً بما يسميه "خيار السلام"، ليبعد خيار الحرب، وقوى الحرب عن الميدان.

ويقع "الوفد الفلسطيني المفاوض" من حيث هو خط، لا من حيث هو أفراد، ضمن هذا الإطار، ومهمة هذا الوفد لا تتعدى ما يلي:

١ـ إضفاء الشرعية على المفاوضات العربية ـ الصهيونية، وعلى خط المفاوضة والاستسلام والاعتراف بـ "إسرائيل".

٢ـ استنهاض قوى الاستسلام الفلسطينية، وتحويلها إلى حزب مقاتل يُصَفِّي القُوى المناهضة.

٣ـ خداع الشعب العربي في فلسطين والوطن العربي بأوهام "السلام"، وتغطية البرامج الأمريكية ـ الصهيونية، في الوطن العربي والعالم.

وعليه، فإن المفاوضات، سوف تستمر، والجولات سوف تتوالى. وإذا توقفت فترة، فإنها تعود. وسيكون في البرنامج الأمريكي ـ الصهيوني إبقاء المفاوضات مستمرة، حتى لو لم تؤدِ إلى نتائج مباشرة.

ولكن استمرار المفاوضات سيقود إلى استمرار التنازلات. وما كان يبدو شاذاً لدى الجمهور العربي، سيبدو طبيعياً لتكراره.

وفي الوقت الذي تجري فيه المفاوضات أو تتوقف، سيكون العمل في الميادين الأخرى مستمراً، ليحدث فتناً وحروباً ونزاعات، تستنزف القوى، وتدمر الإمكانات، وتبرز قوى سياسية، لا تدافع إلا عن مصالحها الذاتية. ومثل هذه القوى لا تدافع عن أرض أو وطن، ولا تتمسك بمبادئ وقيم، ولا تجد صعوبة في التكيف مع البرنامج الأمريكي ـ الصهيوني.

ولا يمكن أن يُحبط ذلك، إلا إذا هبت مقاومة عربية شعبية شاملة.

الفصل الثالث

الأساس السياسي الاجتماعي لاتفاق أوسلو

الأساس السياسي الاجتماعي لاتفاق أوسلو

لايعدو توقيع اتفاق غزة ـ أريحا أن يكون حصيلة السياسات العربية عامة، والفلسطينية خاصة، منذ حرب حزيران، سنة ١٩٦٧ .

فعلى الصعيد العربي، هُزم النظام العربي، في حرب حزيران هزيمة منكرة. فالذين دخلوا الحرب، وعلى رأسهم نظام الرئيس جمال عبد الناصر، لم يخوضوا معركة، واكتشفوا أن قواتهم العسكرية مجرد "أوهام". وأن حديث الحرب، لا يرقى إلى مستوى الجعجعة. والذين لم يحاربوا، شمتوا على الأغلب، بالذين حاربوا، ووجدوا في الهزيمة فرصة لابتزاز الذين حاربوا، وللدفاع عن السياسات الاستسلامية للأنظمة التي كانت تدعو سراً، إلى "السلام"، مع العدو الصهيوني، وتدعو علناً إلى ترتيب العلاقات مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وسائر الدول الإمبريالية.

ولذلك، ورغم لاءات الخرطوم الثلاث التي خرج بها مؤتمر القمة العربية (نوفمبر)، صار القرار ٢٤٢ سياسة رسمية لمعظم الأنظمة العربية. والقرار

٢٤٢ ، يدعو إلى التفاوض مع العدو الصهيوني، والصلح والاعتراف المتبادل، وإقامة الحدود الآمنة، وتصفية مشكلة اللاجئين.

ولكن القرار ٢٤٢ لم يُنَفَّذ، لا أن الحكومات العربية رفضته، كما أتُّهمت برفض القرارات الدولية السابقة، بل لأسباب أخرى مختلفة، ومن أبرزها ما يلي: -

١- لأن قيادة العدو الصهيوني، كانت وما زالت، ضد تنفيذ أي قرار دولي، يتعلق ببرامجها ومصالحها في المنطقة. ولأن قيادة العدو مع فرض حلول مباشرة على الدول العربية، وجماهيرها، ضمن إطار العلاقات الثنائية المباشرة، وبدون وسطاء دوليين، إلا إذا استهدف التدخل الدولي جرّ الضحايا إلى المصيدة الصهيونية.

٢- ولأن حكومة الولايات المتحدة، كانت مع الموقف الصهيوني، وكانت ترفض أي دور سوفياتي في هذا الصراع، حتى لو كان من أجل فرض "سلام" لمصلحة العدو الصهيوني.

٣- ولأن الحكومتين الأميركية والصهيونية، كانتا مع إجراء تغييرات بنوية في الوطن العربي، قبل تطبيق أية تجربة "سلام" عربي - صهيوني. لأن "اتفاق السلام" الذي يكتب على الورق، ليس اتفاق سلام، و "السلام المطلوب" يتطلب قيام أوضاع دولية وعربية، سياسية واجتماعية، تمنع نقض اتفاقات "السلام المنشود".

ولهذا كان يجب أن يحدث تغيير سياسي واجتماعي في كل الأقطار العربية، وأن يحدث تغيير بنيوي في الاتحاد السوفياتي، حتى يكون عقد "اتفاق سلام" عربي - صهيوني ممكناً.

ومنذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، كانت ثورة الثالث والعشرين من تموز (يوليو) تحتضر. ورغم انطلاق المقاومة الفلسطينية، بعد حزيران، انطلاقة شعبية واسعة، فإن الخلل تواصل.

وجاءت وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، سنة ١٩٧٠ ، وصعود

السادات إلى السلطة، لتحقق شرطاً من شروط التوجه الأميركي ـ الصهيوني إلى "السلام".

وارتبط وصول السادات إلى السلطة في مصر بما يلي: ـ

١ـ تدهور العلاقات المصرية ـ السوفياتية، وتحسن العلاقات المصرية ـ الأمريكية.

٢ـ زيادة حدة الانقسام الرسمي في الوطن العربي، وغياب الدور القومي الناصري لمصلحة دور ساداتي انهزامي، يُوحِّد الأنظمة العربية الاستسلامية على أساس البرنامج ـ الأميركي.

٣ـ انطلاق دعوات الحل السياسي، ضمن إطار المنظور الأميركي ـ الصهيوني للصراع العربي ـ الصهيوني.

وما لبثت حرب تشرين ١٧٣ أن قامت، لتفرض، رغم المبادرة العربية بالهجوم، ورغم تحسن الأداء العسكري العربي في الحرب، أمرين:

الأول: إدخال الجمهورية العربية السورية نطاق القرار ٢٤٢ ، عِبْر القرار ٣٣٨ .

الثاني: تأكيد الهزيمة العسكرية العربية، وعدم جدوى الخيار العسكري النظامي، لمصلحة الحل السياسي، من جهة، والمقاومة الشعبية المسلحة، من جهة أخرى.

ولم تلبث حرب تشرين أن أنتجت كامب ـ ديفيد واتفاقيته، لا لأن نتائج الحرب تقتضي ذلك فقط، بل لأن قيادة السادات، جاءت إلى السلطة، انطلاقاً من الحرص على حل الصراع العربي ـ الصهيوني، من خلال المفاوضات، وبإشراف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت حرب تشرين وسيلة إخراج، لاغير، بالنسبة للرئيس السسادات.

وقد أخرجت اتفاقيتا كامب ديفيد مصر من الصراع مؤقتاً، وفتحت للحل السياسي نهجاً واسعاً، لم يعرفه من قبل؛ رغم استمرار المقاومة المسلحة.

وفي ظل اتفاقيتي كامب ديفيد نمت قوى استسلامية، في الوطن العربي، وقامت وقائع جديدة، تخدم المخطط الأميركي ـ الصهيوني.

واكتملت الحلقات مع الهجوم الإمبريالي الدولي على العراق، وفرض الحصار على ليبيا والسودان.

ومنذ ١٩٦٧ ، حتى الآن وقوى الثورة العربية تتراجع، رغم المعارك التي خاضتها، والتضحيات التي قدمتها، وقوى الاستسلام العربية تتمكن وتتعزّز، حتى أصبحت صاحبة القرار المهيمن الآن. وقوى الاستسلام هذه انطلقت من منطلقين: ـ

الأول: قطري، ويقوم على أن السيادة القومية، تشمَل أرض القطر، ولا تشمل أرض الوطن العربي كله، وبالتالي، فإن فلسطين قطر، خارج إطار الدول العربية المعْنيّة، واحتلاله لا يقع ضمن إطار المسؤولية القومية لأي قطر رسمياً. وهو مسؤولية قيادة م. ت. ف، لأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وحتى حكومة الأردن التي ضمّت الضفة الغربية إليها، سنة ١٩٥٠ ، فكّت الارتباط مع الضفة، لمصلحة م. ت. ف، الممثل الشرعي والوحيد، للتنصل من مسؤولية الحل المطلوب قومياً، وتحميل قيادة م. ت. ف المسؤولية كلها.

الثاني: استسلامي، ويقوم على أساس الاعتراف "بدولة إسرائيل"، وإيجاد حل يوافق عليه العدو لمشكلة الضفة الغربية وغزة.

ومن رحم هذين المنطلقين، ولد اتفاق غزة ـ أريحا. ولقد لعبت سياسة كامب ديفيد المصرية دوراً رئيسياً في الدفع باتجاه هذا الاتفاق، وفي صياغة بنوده، وتنفيذ خطواته.

وعلى الصعيد الفلسطيني، انطلقت، سنة ١٩٦٥ مقاومة مسلحة محدودة، بقيادة حركة التحرير الفلسطيني (فتح) وظلت كذلك، حتى هزيمة حزيران، سنة ١٩٦٧ . ولكنها، ما إن انتهى تموز، سنة ١٩٦٧ ، حتى أصبحت ظاهرة مقاومة شعبية، تحظى بتأييد جماهير الشعب العربي

في فلسطين، وكل أرجاء الوطن.

إلاّ أن هذه المقاومة، منذ ولادتها، كانت تواجه اشكاليتين:

الأولى: إشكالية قيادتها التي لا تمتلك مواصفات قيادة قومية تاريخية، ولا حتى مواصفات قيادة من أي مستوى.

إشكالية الوضعين العربي والدولي.

وعلى صعيد القيادة، كانت المشكلة تكمن فيما يلي: -

١- أن أبرز رموز هذه القيادة، وهم محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسر عرفات)، وخليل الوزير (أبو جهاد)، وصلاح خلف (أبو إياد)، لم يكونوا قد تربوا في المدرسة القومية المعادية للإمبريالية. ولا في المدرسة الديمقراطية المعادية للقمع والطغيان، ولا في المدرسة التحررية التقدمية المعادية للتخلف. ولذلك فإنهم لم يكونوا معادين للإمبريالية، ولا للرجعية العربية. وكانوا يحملون أحقاداً على القومية العربية وقوى التحرر العربي، وينتهزون كل فرصة لتأكيد موقفهم هذا، ولطعن قوى الوحدة والتحرر والتقدم.

٢- إن هؤلاء لم يكونوا مؤهلين سياسياً وتنظيماً للعب دور قيادي، وهو ما كان يظهر منذ البدء، وما أثبتته الوقائع. ولذلك فقد كانوا يعتمدون أساساً على أمرين: -

أ- إغداق المال لشراء الذمم على نطاق واسع، وقد تَوفّر لهم المال اللازم. وهو ما أخذه المؤتمر الثاني لحركة فتح سنة ١٩٦٨ ، على محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسر عرفات).

ب - استخدام كل وسائل الديموغوجيا السياسية.

٣- إن هؤلاء لم يكونوا يتحلون بالقيم الخلقية اللازمة لقيادة حركة مقاومة. فهم يدعون، وخاصة محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسر عرفات) التتلمذ في مدرسة الاخوان المسلمين، وهم أبعد ما يكونون عن القيم التقليدية أو الدينية في كل الميادين. ولذلك، فإنهم عمدوا إلى استقطاب "الزعران" وإلى إفساد المناضلين، وحللوا في ممارساتهم كل حرام.

وقد عمدنا إلى تبيان ذلك كله، منذ ١٩٧٠ [١].

إن هذا النمط القيادي لم يكن نمط قيادة ثورة أو مقاومة. ولذلك، فقد بنيت هياكل اختلط فيها الحابل بالنابل، وسادت "الزعرنة" والفوضى علناً، وتسلّق الانتهازيون إلى أعلى المراتب، ورقّي العجزة والمرتزقة إلى مواقع القيادة، وما لبث السماسرة والقتلة والحشاشون أن أصبحوا من أبرز القيادات.

وكان محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسر عرفات) يُحكم قبضته كل يوم، ومنذ ١٩٦٨ خاصة على قيادة فتح، واللجنة التنفيذية للمنظمة، ويعامل أعضاءهما على أنهم موظفون في أحسن الأحوال، إن لم يكونوا خداماً في بيت أبيه.

وحين انطلقت الفصائل، بعد حرب حزيران، ضمت أناساً مختلفين، مثل قيادة حركة القوميين العرب، وضباطاً سابقين ومناضلين مجربين، ولكن كل هؤلاء عجزوا عن تحقيق التالي: -

أولاً: بناء بديل تنظيمي وعسكري قادر على قيادة الشعب، وتطوير المواجهة نوعياً مع العدو.

ثانياً: كشف ديماغوجيا قيادة عرفات، و"تهميش" دورها.

وكانت قيادة عرفات، بدءاً من ذلك، "تقزّم" دور الفصائل الأخرى، وتسخّف برامجها ونضالاتها، وتعمم القيم "الفتحاوية" غير النضالية في صفوفها.

وكان هنالك أكثر من عامل، يخدم قيادة عرفات. ومن ذلك:

١- حرص الأنظمة العربية الرجعية المرتبطة بالسياسة الأميركية على مساندة خط قيادة عرفات، في وجه من أسموا بالمتطرفين واليساريين.

٢- عجز الحركة القومية عن تحقيق وحدة أي قطرين، وقصورها في ميدان الصراع العربي - الصهيوني.

ولذلك، ومنذ ١٩٧٠ ، أخذ الواقع العربي، يفرض توجهاته لمصلحة قيادة عرفات.

واستثمرت قيادة عرفات الواقع الجديد، من أحداث أيلول، إلى مشروع روجرز، ومن وفاة عبد الناصر إلى مجيء السادات للسلطة، لتبدأ تحولاً انقلابياً سريعاً، من خط التحرير إلى خط التسوية والتصفية[٢].

وتمثل ذلك، بالعمل على إجراء تحويلات في الخط السياسي، وتحويلات في بنية فتح والمنظمة.

وكان واضحاً من سلوك قيادة عرفات أنها تستفيد من الظروف الصعبة، لتكشف خطاً خبأته. ولذلك فهي لم تعش أية معاناة، كما عاشت قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فيما بعد.

وهذا ما جعل قيادة عرفات تبدأ حملة واسعة لإعادة تثقيف قواعد المقاومة، بخط السادات.

ومنذ أوائل، سنة ١٩٧٣ ، كانت الجبهة الديمقراطية تطرح برنامجها المرحلي وحلها السياسي رسمياً، تحت حماية قوات قيادة عرفات.

وقبل أن تبدأ حرب تشرين، طلب السادات من قيادة عرفات أن تحدد موقفاً رسمياً، من الحل السياسي، الذي سيطرح عند وقف الحرب. وطرح عرفات ما طُلب منه على قيادة فتح.

وما لبثت حرب تشرين أن انفجرت، ليصبح حديث الحل السياسي، فوق كل حديث، ولتبدأ قرارات المجالس الوطنية بهذا الشأن، من النقاط العشر، في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني، سنة ١٩٧٤ .

ولكن ما كان يجري، خارج إطار القرارات، كان أكبر وأعظم. لأن القرارات، كانت تفتح ثغرات، لتغطية عمليات التحولات الكبرى، في صفوف فتح والفصائل المنظمة وفي البرامج والممارسات.

ولما كان حل التصفية السياسية هو الخيار، جرى العمل بسرعة لتحقيق ما يلي: -

١ـ إجراء تغييرات بنيوية في المقاومة، تجعلها غير قادرة على غير الحل السياسي الاستسلامي. ولذلك دُمّرت القوات المقاتلة بأساليب مختلفة، وضربت قواعد التنظيم السياسي الشعبي لمصلحة الأجهزة المتخلفة المتعفنة، وشوّهت النقابات والمنظمات الشعبية، وعبيء المجلس الوطني بأسماء من لا وظيفة لهم غير التأييد. وجرى العمل على إخضاع الفصائل، عِبْرَ الابتزاز والشراء والضغط الدولي والمحاصرة السياسية والمالية. واستخدمت القوات المقاتلة لإخضاع المخيمات، كما حدث في البص والبداوي ونهر البارد.. الخ.

٢ـ دفْع الجماهير الفلسطينية إلى اليأس، من خلال الزج بها في معارك، تتحول إلى مذابح، وإخضاع هذه الجماهير لسياسات قمعية عشوائية، لم تعرف مثلها في كل عهود القمع.

٣ـ ممارسة دور سيطرة شمولية على كل الفلسطينيين، من خلال ممارسة السلطة الكاملة، حيث أمكن، ومن خلال الاتفاق مع الأنظمة في الوطن العربي والعالم، على ربط مصير أي فلسطيني بمكاتب المنظمة وأجهزتها. وكان دورالأجهزة الأمنية الفلسطينية الملاحقة والمحاصرة، وتقديم المعلومات للأجهزة الأمنية العربية والعالمية. وكان الهدف العام إخضاع الشعب الفلسطيني لسياسة التسوية العربية والعالمية.

وفي سبيل ذلك:

١ـ أخذت تتأكد الارتباطات والالتزامات مع الدول العربية المرتبطة بالسياسة الأميركية، منذ بداية ١٩٧١ ، وإن كانت واضحة من قبل.

٢ـ أخذت تتعزز العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، على أساس برنامج الحل السياسي، وخاصة، منذ ١٩٧٤ .

٣ـ أخذت تفتح أبواب العلاقات مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية، ومع الموساد، منذ بداية ١٩٧١ ، وأنشئت لجنة برئاسة محمود عباس (أبو مازن) لإعادة اليهود المهاجرين من البلاد العربية، كانت غطاءً للاتصالات

الفلسطينية ـ الصهيونية.

وما لم يكن ممكناً أن يباح به قبل ١٩٧٠ ، بدأ يتكشف، بعد ١٩٧٠ ليبدأ الإعلان عنه، منذ ١٩٧٤ . ثم أعلن تماماً مع كامب ديفيد، كما قال السيد هاني الحسن، في محاضرة له في لندن، نشرتها مجلة "اليوم السابع"(٣).

ومنذ بدأت إجراءات كامب ديفيد، كانت قيادة عرفات، تنتظر مرافقة السادات إلى القدس. وحين رفض الطرف الصهيوني استقبال الوفد الفلسطيني، مع السادات، قال محمود عباس (أبو مازن): لقد فاتكم القطار.

وحاولت قيادة عرفات، منذ ذلك الحين أن تثبت أنها المستعدة لأن تكون "الطرف المقبول"، مهما كانت التنازلات، حتى لا تخرج "من المولد بلا حمص"، كما اعتاد عرفات أن يقول.

وواصلت قيادة عرفات جهودها، بعد كامب ديفيد، فخرجت من لبنان، ضمن إطار اتفاق عربي دولي، فدخلت بعد ذلك سنة ١٩٨٣ ، معركة تصفية قوات فتح، والتخلص من كل القوى المعارضة بعقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان.

وظلت تبعد المعارضين، وتمارس لعبة الشد والرخي، داخل المنظمة، حتى أوصلت الجميع إلى خيار غزة ـ أريحا.

ولا يجوز أن ننسى أن هذه القيادة التي ادّعت الوقوف إلى جانب العراق، في حرب الخليج، وأسهمت في تشريد أربعمائة ألف فلسطيني كانوا يقيمون في الكويت، لم تتوان عن التقاط مشروع جورج بوش "للسلام"، والانضمام إلى المشروع الأميركي، فور إعلانه. ومن الجدير بالذكر أنها لم تلق أية معارضة أميركية.

ولم تمر سنتان على مشروع جورج بوش، حتى كان محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسر عرفات) نجم حفل السلام الفلسطيني ـ الصهيوني في

البيت الأبيض.

ولقد اتخذ محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسر عرفات) قراره، خارج إطار قيادة فتح واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبدون قرار من مجلسه الوطني الهزيل، وبمعزل عن دول الطوق العربية التي كان يهوّل على الشعب الفلسطيني والجماهير العربية، أن هذا الطرف أو ذاك منها، كان قد وصل إلى اتفاق منفرد مع العدو الصهيوني.

وإذا كان محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسر عرفات)، قد طرح سياسة الكفاح المسلح، باعتبارها سياسة توريط للأنظمة العربية، مع انطلاقة المقاومة، فإنه الآن، عمد إلى توقيع الاتفاق المنفرد، حسب الشروط الصهيونية ـ الأميركية، ليورط الذين لم يتورطوا بعد من الأنظمة العربية، وليثبت أن التوريط سياسته الرسمية، وأنه ورّط الشعب العربي الفلسطيني الكثير من الورطات التي ستكون ثمارها أكبر وأبعد من أي تقدير.

والآن ماذا يمكن أن يعني الاتفاق، وماذا يمكن أن نتعلم منه؟...!

إن الاتفاق يعني ما يلي: ـ

أولاً: أن قيادة عرفات أسقطت الميثاق نهائياً، وضربت كل الأسس التي قامت عليها فتح والمنظمة، وأنها حوّلت الذين ظلوا معها من فتح والمنظمة إلى شرطة تعمل في خدمة البرنامج الصهيوني ـ الأميركي. وأن هدف هذه الشرطة قمع إرادة الشعب الفلسطيني المطالب بأرضه وتصفية قضية "اللاجئين"، واستثمار الأرض الفلسطينية سوقاً للسلع الصهيونية، والأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الصهيونية، وبناء أدوات فلسطنية لاختراق الوطن العربي والأسواق العربية.

ثانياً: إن المطالبة بالأرض المحتلة، سنة ١٩٤٨ ، ستصبح جرماً يعاقب عليه القانون، ومقاومة الاحتلال في الضفة الغربية وغزة، ستكون ممنوعة، وسيقتصر عمل إدارة الحكم الذاتي في غزة وأريحا على التفاوض لحل المشاكل المعلقة، وعلى رأسها قضية القدس، والمستوطنات واللاجئين،

وسيخضع هذا التفاوض لبنود الاتفاق الحاسمة، ولمنطق المستسلمين الواضح.

ومن الملاحظ أن الاتفاق يُغفل كل ما يتعلق بشؤون السيادة على الضفة الغربية وغزة، ويُسقط أية مطالبة بشأن الأرض المحتلة منذ ١٩٤٨ ، ويؤسس لتصفية الانتفاضة، ولضرب قوى المقاومة، بعد سنوات طويلة من النضال (١٩٦٥ - ١٩٩٤)، وبعد تحقيق تراكمات مهمة وإنجازات كبرى.

ثالثاً: إن توقيع الاتفاق يتيح للعدو الصهيوني رفع كل أشكال الحصار التي كانت تواجهه دولياً، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع كل الدول التي قاطعته وحاصرته، والمطالبة بإلغاء كل القرارات التي اتخذت بحقه دولياً، كما يجري الآن.

كما أن توقيع الاتفاق، سيتيح للعدو إقامة علاقات مع دول عربية، مثل بعض أقطار المغرب والخليج، وحتى الأردن، واستثمار أسواق هذه الأقطار(*) وتوظيف المليارات التي ستخصص لمساعدة مشروع غزة ـ أريحا ضمن إطار حل أزمة الاقتصاد الصهيوني، وإطلاق طاقات "عملاق اقتصادي صهيوني"، يعزز قدرة "العملاق العسكري الصهيوني".

رابعاً: إن توقيع هذا الاتفاق الآن، وما يثار حوله من "أحاديث السلام"، وما ينظم من احتفالات في كل مكان، سيغطي كل محاولات ابتزاز سورية ولبنان، ومواصلة الحصار على العراق وليبيا والسودان، وارتكاب المزيد من الجرائم في الصومال والبوسنة والهرسك. وقيادة عرفات حين ترقص في احتفالات كلنتون ورابين، تسهم في اللعبة الأميركية الصهيونية لتزيين سياسات الأميركي القبيح.

خامساً: إن توقيع هذا الاتفاق سيغطي تصفية القضية الفلسطينية،

(*) وقد تم ذلك الأن فهناك اتفاق مع الاردن، وعلاقات مع عمان وقطر وتونس والمغرب.

بتشريد "اللاجئين" الذين يسكنون المخيمات في غزة والضفة الغربية، وبتوطين الفلسطينيين الذين اضطروا للهجرة، خارج حدود فلسطين، ويضرب إرادة المقاومة، وتحويل الفلسطينيين إلى شعب من المناشدين والمتسولين، إن نجح المخطط في تحقيق ذلك، وإن لم تثبت إرادة المقاومة أنها الأقوى.

سادساً: إن هذا الاتفاق، سيعرض الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة وخارجها لعمليات إخضاع وتكييف. لأن كل الذين أيدوا المقاومة، أو شاركوا فيها، سيدفعون الثمن في كل مكان، أكثر مما دفعوا في الماضي. والذين سيعملون ضمن إطار برنامج عرفات، سيُعاملون من شعبهم والجماهير العربية على أنهم عملاء للصهيونية، والذين سيحاولون أن يقبلوا الوقائع برضا أو عدم رضا، سيدفعون الثمن، كما دفعوه دائماً.

سابعاً: إن كل الادعاءات بأن العدو سيرحل عن كل الأرض، وبأن كل اللاجئين سيعودون، وبأن الأموال ستتوافر لحل كل المشاكل التي خلقها الاحتلال، لا تستند إلى بنود الاتفاق، ولا نجد لها إثباتاً في طبيعة العدو الصهيوني وسياساته. لأن الاتفاق لا يضمن أي انسحاب شامل، ويؤكد أن السيطرة الأمنية العليا لدولة العدو. كما أن الاتفاق، يتحدث عن التفاوض حول قضية القدس والمستوطنات واللاجئين، ولا يتضمن الانسحاب من القدس، وتصفية قضية المستوطنات، وحل مشكلة اللاجئين. ورئيس وزراء العدو أكد في خطاب توقيع الاتفاق، يوم ٩٣/٩/١٣ ، أن القدس عاصمة أبدية "لإسرائيل"، ومن مصلحة العدو أن يهجّر لاجئين جدداً، وليس من مصلحته أن يعيد لاجئين سابقين. والقيادة الفلسطينية التي تخلت عن شرط المقاومة المسلحة، بماذا ستجبر العدو على الانسحاب من القدس، وتصفية المستوطنات، وحل مشكلة اللاجئين؟؟.

ثم إن السادات ادّعى أمام المصريين أن "السلام" مع العدو الصهيوني، سيطلق أنهار سمن وعسل للشعب في مصر، فماذا وجدت مصر منذ

ارتباطها بالمخطط الأميركي ـ الصهيوني غير الشقاء؟... وكانت ادعاءات يلتسين مماثلة لادعاءات السادات، فماذا وجدت شعوب روسيا؟... وعليه، فإن قيادة عرفات التي تخلت عن المقاومة المسلحة، وعن فلسطين، وانضمت إلى معسكر العدو، تحاول أن تخادع الجماهير بإدعاءات وإشاعات لا يقوم عليها دليل...!

ولقد أثبتت قيادة عرفات أنها من "مدرسة المسألة الشرقية"[٤]، وأنها لبست "الكاكي"، وحملت السلاح، لتنتزع راية القيادة، ولتنفذ برنامجاً آخر غير برنامج الميثاق والمقاومة. وهو في الحقيقة برنامج "فرق السلام الفلسطينية" التي صفّت ثورة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩).

فما الذي يعلمنا إياه هذا كله؟.

إنه يعلمنا ما يلي: ـ

أولاً: أن وضوح البرامج ضروري لانتصار الثورات، حتى لو كان البرنامج من نقطة واحدة. وأن الاختلاط والغموض، يخدم القوى المضادة، وأن سياسة التحرير والتسوية لا تلتقيان، وأن "لَعَم" ليست "لا" وليست نعم. وأن القبول بهذا الخلط كله، يقود إلى الذي نراه كله.

ثانياً: أن تنفيذ أي برنامج، يحتاج إلى قيادة من نوعه. ولا يمكن أن ينفذ برنامج التحرير قيادة تسوية، وأن تُنجِح تجربة المقاومة المسلحة قيادة غير حازمة، وغير ملتزمة بالبرنامج، وبالشعب، وغير أمينة على برنامجها، والسياسات التي انطلقت منها.

ثالثاً: أن بروز خلل سياسي أو تنظيمي، يحتاج إلى موقف حازم، وحين لا تتخذ القوى المعنية مثل هذا الموقف، يتسع الخرق، وتزداد خطورة الخلل. ولقد برز الخلل واضحاً، منذ ١٩٦٩ ، ولكن الفصائل والقوى الفلسطينية لم تعمل على معالجته؛ وظلت تتابعه وتهادنه وتغطي عليه، حتى بلغ السيل الزبى.. وحين كان بعضها يحاول معالجة الخلل، كان لا ينجح في ذلك، لأنه لا يتبع السياسات التي تقود إلى النجاح.

رابعاً: إن أغلب الأنظمة ومعظم الأحزاب والقوى السياسية العربية، رأت الخلل، وغطته، وحمت مرتكبيه. وعمل بعضها على زيادته تفاقماً، بطريقة أو أخرى.

ويتحمل كل هؤلاء مسؤولية ما حدث، بقدر مشاركتهم ودورهم.

يبقى أخيراً أن "فرق السلام" الفلسطينية، ستعمل ما تستطيع لتصفية المقاومة، وعلينا أن نفعل ما نستطيع لاستمرار المقاومة وتطويرها وتوسيعها، في كل الميادين، ومهما كانت الصعوبات.

ولما كان خيار غزة ـ أريحا، ليس خيار المقاومة والتحرير والميثاق، وكان خياراً استسلامياً تصفوياً، فإن على كل القوى الفلسطينية الحريصة على أرض فلسطين، والملتزمة بحق شعبها في العودة إليها، وممارسة سيادته على أرضه، أن تتحد لتواصل مسيرة المقاومة، ضد المشروع الأميركي الصهيوني.

وستكشف المعركة الوجه الحقيقي "لفرق السلام" الفلسطينية، وستهزم هؤلاء المستسلمين الذين قرروا أن يسقطوا هويتهم، وأن يتخلوا عن حق شعبهم في وطنه... وأن يصبحوا جزء من القوى المعادية.

الهوامش

١- ناجي علوش: نحو ثورة فلسطينية جديدة، دار الطليعة، ١٩٧٢ .

- ناجي علوش، الخط الاستراتيجي العام لحركتنا وثورتنا، دار الطليعة، ١٩٧٤ .

- ناجي علوش، خط النضال والقتال وخط التسوية والتصفية، دار الطليعة، ١٩٧٦ .

٢- ناجي علوش، المرجع السابق.

٣- هاني الحسن، اليوم السابع، ٨ كانون الثاني ١٩٩٠

٤- L.C. ARL BROWN: INTERNATIONAL POLITICS AND THE MIDDLE EAST. I.R.TAURIS. 1984.

الفصل الرابع

ماذا يبقى من فتح والمنظمة بعد أوسلو

١ـ قيادة عرفات تنهي مرحلة لتبدأ أخرى

أنهت قيادة عرفات، بتوقيع اتفاق غزة ـ أريحا مرحلة كاملة، من مراحل عملها، لتبدأ مرحلة أخرى.

ويستطيع من واكب المرحلة الأولى، أن يُقسمها إلى الفترات التالية:

الفترة الأولى: ١٩٥٧ ـ ١٩٧٣ وتنقسم هذه الفترة إلى شقين:

الشق الأول: ويبدأ من إعلان تكوين حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وينتهي بانتهاء معارك أيلول في الأردن سنة ١٩٧٠ .

وكان هدف قيادة عرفات، في هذا الشق من المرحلة الأولى انتزاع راية القيادة، من كل الأحزاب والقوى والفصائل الأخرى، باسم الكفاح المسلح.

لأن قيادة الشعب لا تنتزع باسم المفاوضة أو الاستسلام أو الخنوع، ولا بدّ أن تبرز قيادة، تحمل راية المقاومة المسلحة، وترفض كل الحلول الاستسلامية.

ولكن هذه القيادة، وهي تدعو إلى الكفاح المسلح، وتعلن إعلاناً صاخباً رفض قرارات الأمم المتحدة، وكل المشاريع التصفوية، كانت بممارستها السياسية والتنظيمية تتناقض مع ذلك.

فهي، سياسياً، تعمل ضد كل ما هو قومي عربي، وديمقراطي شعبي،

وتحرري تقدمي. ولذلك حاولت أن تعزل القضية الفلسطينية عن بُعدها القومي، وأن تنمي البعد القطري الفلسطيني باسم الاستقلالية، وأن تلعب بكل التناقضات الاثنية والطائفية، باسم التحالفات ومواجهة الخصوم. وكانت تعنيها ارتباطاتها بهذا النظام أو ذاك، وهذا الجهاز أو ذاك، أكثر من عنايتها بالعلاقة مع الجماهير. وكانت أجهزة عرفات خاصة، وأجهزة المنظمة عامة، أجهزة قمعية معادية للشعب ولحرية الرأي ولحقوق الإنسان، وكل قضايا التمدن والتقدم، كما أثبتت كل ممارساتها.

ففلسطين طريق الوحدة العربية، وليست الوحدة طريق فلسطين. وفلسطين فوق كل خلاف وصراع، ومن أجل فلسطين يجب أن "تورط الأنظمة العربية" العازفة عن الصدام مع العدو الصهيوني... وهكذا مما عرفناه وألفناه خلال السنوات ١٩٥٧ - ١٩٧٠ .

وهي تنظيمياً، تدعو كل الناس إلى الانضمام إلى صفوفها، فتجد المناضل الباسل، والسمسار الرخيص وعابر السبيل، وعملاء المخابرات. ولقد عرفنا عملاء يفخرون أمام أتباعهم أنهم يحملون بطاقة هذا الجهاز أو ذاك، ومع ذلك أصبحوا قادة قواعد، وعززت مواقعهم لدى قيادة عرفات، وعملاء اعترفوا أنهم عملاء في لجان تحقيق رسمية، فأعطوا قرارات بقيادة الأجهزة الأمنية، وهكذا...

وفي هذا الجو كان النظيف يُقصى، والعميل يُصعَّد في سلم الترقيات سريعاً.

وكان الهدف أن تحبط فكرة بناء قوات مقاومة حقيقية، وأن تبنى أجهزة قادرة على إخضاع الشعب الفلسطيني، وإفساد الأحزاب والقوى العربية والقومية المعادية للامبريالية والصهيونية.

وفي هذه المرحلة أبعد القادة الذين عارضوا خط عرفات التفردي، واستشهد عبد الفتاح الحمود بطريقة غامضة، واغتيل المناضل يوسف عرابي في دمشق وغيره...

ولكن جماهير الشعب، كانت ترى ثورة مسلحة، وقادة مقاتلين، وشهداء أبراراً، ولم تكن ترى هذه العملية، والذين كانوا يرون ويعرفون، كانوا يصمتون في الأغلب... وهكذا.

الشق الثاني: ويبدأ سنة ١٩٧٠ بعد معارك أيلول، وينتهي بعد حرب تشرين ١٩٧٣ . وفي هذا الشق، من هذه المرحلة، كانت المقاومة قد خرجت من الأردن والتجأت إلى لبنان. وفي لبنان أخذ التحول مجراه، بتكريس دور أساسي "للتجييش" وللأجهزة، والعمل على إلغاء دور التنظيم الشعبي والميليشيا.

كانت قيادة عرفات، تبلور دور السلطة القمعية المعادية للشعب ومطامحه، فتبرز دور الأجهزة القادرة على تحقيق ذلك، وتنهي دور التنظيم والنقابات واللجان الشعبية. وما أبقته كان قد أفرغ من مضمونه، وأصبح جزءاً من لعبة الهيمنة على الشعب.

ومع بدء هذه الفترة، كان عبدالناصر قد توفي، وجاء السادات للسلطة، فذهب عرفات، وأعلن الولاء لنظام السادات، ولسياسته، وبدأ حديث التسوية والمشاركة في التسوية علناً.

وقبل أن تنتهي هذه الفترة كان نايف حواتمه الأمين العام للجبهة الديمقراطية، قد طرح مشروع الحل المرحلي، بحماية حراب قيادة عرفات. وما لبث عرفات أن تبنى المشروع رسمياً مع توقف حرب تشرين. وأبلغ عرفات قيادة فتح أن السادات خيَّر قيادة فتح بين أحد الخيارات الخمسة، وأن على القيادة الفلسطينية أن تختار من بين الخيارات خياراً، والمهم ألا تخرج قيادة عرفات من المولد بلا حمص.

وقبل أن تنتهي هذه الفترة أيضاً، صادق المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر، سنة ١٩٧٤م على النقاط العشر، وأقر ضمناً البرنامج المرحلي، وسياسة التسوية.

الفترة الثانية: ١٩٧٤ - ١٩٨٢م. وهي ذات شقين أيضاً، يبدأ الأول مع

اقرار النقاط العشر في المجلس الوطني، وينتهي مع توقيع السادات اتفاقيتي كامب ديفيد. ويبدأ الثاني من توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، وينتهي بالخروج من بيروت أواخر أب ١٩٨٢ .

وفي الشق الأول من هذه الفترة، كان الهدف تطوير الأجهزة لتصبح أكثر قدرة على التجاوب مع متطلبات الحل السياسي، وإبراز قيادات جديدة موافقة على خيار الاستسلام بحماسة.

وفي هذه الفترة التي عرفت بداية الحرب الأهلية اللبنانية، ووقوف فصائل المقاومة، مع الشعب اللبناني ضد ربط لبنان، بالمشروع الصهيوني، كانت قيادة عرفات، تسعى لعقد اتفاق مع الكتائب والقوات اللبنانية من أجل قيام حلف ثلاثي - صهيوني - قواتي - عرفاتي، "لتركيع العرب كلهم"، كما قال ياسر عرفات في اجتماع محدود، مع بعض أتباعه أواخر عام ١٩٧٥، وفي مقر قيادته بالفاكهاني. وكنت من الذين سمعوا هذا الكلام الذي وجهه ياسر عرفات إلى علي سلامة "أبو حسن" رسوله بشير الجميّل. ولم يستطع أبو حسن أن يعود من لقائه مع بشير إلا عن طريقي، لأني كنت في قيادة بيروت الرئيسية. وعندما وصل المتحف، وهو نقطة اللقاء بين المنطقتين الشرقية والغربية، كانت ترافقه قوات كبيرة من القوات اللبنانية، فاصطدمت معها القوات التابعة لقيادة بيروت الرئيسية المرابطة هناك، وأجبرت المتقدمين على التراجع. فاتصل أبو حسن بمقر قيادة المنطقة، ووجدني، فطلب مني أن أحضر لضمان عودته سالماً. وهذا ما فعلت، وقررت أن أوصله إلى ياسر عرفات، ودار حديث بينهما بوجودي.

وفي الشق الثاني من هذه المرحلة، كرست قيادة عرفات سلطاتها، بإعدام الشهيدين أبو أحمد (علي سالم) وأبو عماد (محمود دعيبس) لأنهما رفضا اتفاق تسليم تل الزعتر (ولذلك قصة أخرى)، وقررا الخروج فعلاً، ووصلا بسلاحهما ورجالهما، وخوّنا القيادة التي سلمت المخيم، فقرر عرفات إعدامهما رسمياً، في ٧٨/٦/١٩ . ثم بدأت معارك السيطرة على

المخيمات، وإخضاع القوى المعارضة. فقصفَ مخيمي البداوي ونهر البارد بالمدفعية، وخاض معارك في مخيمات الجنوب، وافتعل العملاء الذين يقودون أجهزة الأمن معارك متعددة في صيدا وغيرها، وعرفت المخيمات والمدن اللبنانية تجاوزات وتعديات تجاوزت كل ما عرف في تاريخ الثورات والحروب.

ونستطيع أن نقول: إن العصابات التي حكمت باسم المقاومة، وارتكبت في لبنان كل التعديات التي يندى لها الجبين، على مرآى من قيادة عرفات ومسمعه. وكان الذي يقاوم هذا الاتجاه يحارب ويشوه ويبعد.

وهيأ ذلك كله لبنان لعدوان ١٩٨٢ ، ولخروج المقاومة "الظافر" عبر البواخر المحمية أمريكياً.

الفترة الثالثة: ١٩٨٢ - ١٩٩٣، وقد بدأت بالخروج من لبنان، والتخلي عن الشعب والمقاتلين، وبدء مرحلة التسول العلني على أبواب واشنطن وتل أبيب.

وهنا دفع باتجاه الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني، لتخليص حركة فتح والمنظمة من القوى التي ما زالت متمسكة ببرنامج فتح وميثاق المنظمة، ودفع إلى القطيعة مع كل القوى التي لا تسلم ببرنامج التصفية الأمريكي - الصهيوني.

وفي هذه الفترة، مارست قيادة عرفات اتصالاتها مع واشنطن وتل أبيب علناً، ودون الاكتراث بأية معارضة، حتى أوصلتنا إلى خيار غزة - أريحا.

واستطاعت قيادة عرفات، خلال هذه المرحلة كلها، ١٩٥٧ - ١٩٩٣ أن تحقق ما يلي: -

أولاً: امتلاك وسائل القوة من المال والسلاح والنفوذ المالي، إلى النفوذ السياسي. وبات الفلسطيني لا يستطيع أن يعمل أو أن يحصل على تأشيرة أو تجديد عقد عمل، أو تسجيل مولود جديد، أو الحصول على جواز أو الحصول على مقعد دراسي الخ... دون مؤسسات م.ت.ف. ووساطتها في معظم الأحوال.

الثاني: تعاون الأجهزة الأمنية في معظم الأحوال في الأقطار العربية، مع أجهزة المنظمة لاخضاع جماهير الشعب الفلسطيني، ولجعل مشكلة الفلسطيني فلسطينية.

وفي ظل سيطرة قيادة عرفات نمت ظواهر عديدة في التجمعات الفلسطينية، من الحشيش إلى الفساد، ومن السمسرة إلى "الزعرنة". وكانت هذه الظواهر تزداد انتشاراً، بمقدار زيادة سلطة مؤسسات عرفات، وكانت تُنمّى بعمل مخطط ومنظم رسمياً.

وتزايدت في هذه المرحلة، وفي ظل وجود المقاومة المسلحة، ارتباطات الفلسطينيين، والعاملين داخل مؤسسات المنظمة خاصة، مع أجهزة التجسس العربية والدولية، وأصبح الكثير من العملاء قادة سياسيين رسميين للشعب الفلسطيني.

والآن، يُنهي عرفات مرحلة الخارج، بعد أن حقق كل أهدافها المرسومة: اخضاع الجماهير الفلسطينية المشردة، وتهميش دور القيادات والقوى المعارضة لسياسته، وتكوين "فرق سلام" فلسطينية، واسعة قادرة على العمل.

والآن تبدأ المرحلة الثانية، مرحلة السيطرة على الداخل. وسيكون الهدف الرئيس لهذه المرحلة إخضاع شعبنا في الداخل لمتطلبات الأمن الصهيوني.

وستحاول قيادة عرفات هنا أن تنجز ما لم تستطع إنجازه قوات العدو، في غزة الباسلة، والضفة الغربية المناضلة، وكل فلسطين.

وستساعد عرفات في ذلك العوامل التالية:

١- قوة السلطات الصهيونية، والخبرات التي اكتسبتها في إخضاع السكان،والعملاء الذين جندتهم، في ظروف قهر صعبة.

٢- القوة التي بنتها قيادة عرفات بالداخل، من خلال قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، ومن خلال عمليات الشراء والابتزاز والتوريط. وهي

قوة بدأ بناؤها سنة ١٩٦٥ ، وتواصل عبر العقود الماضية.

٣ـ الأموال التي تدخرها قيادة عرفات، والتي ستقدم لها لتمويل هذا المشروع، باسم المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني.

٤ـ حالة الاستسلام العربية الرسمية التي ترى في حالة الاستسلام الرسمية الفلسطينية منقذاً لها.

واستعملت قيادة عرفات القوة، حيث لاتحتاج إلى القوة، لأنها ستفرض سلطاتها، وستشق الأحزاب والقوى والطوائف والعشائر والعائلات، وستقود الشبيبة على طريق الضياع واليأس والانحلال. ولذلك فإنها ستصحب معها خبراء القتل والتعذيب والافساد، والعملاء المدربين وتجار المخدرات والسماسرة لأداء هذه المهمة خير أداء.

نقول ذلك لننبه إلى خطورة الدور الجديد، كما نبهنا إلى خطورة الدور الأول، ولندعو إلى إحباط هذا الدور.

ونحن نرى أن كشف أسرار المرحلة الماضية ضروري لنكشف أمرين:

الأول: أن ما حدث لم يكن صدفة ولا سوء حظ، بل نتيجة تخطيط كان واضحاً لكل من يريد أن يرى ويسمع.

الثاني: أن فصائل المقاومة والأحزاب العربية التي أيدت قيادة عرفات أو عارضتها مسؤولة مسؤولية تامة عما جرى، لأن الذين أيدوا، شاركوا في الجريمة، حتى اللحظة الأخيرة، وهم يعرفون ما يجري، ولأن الذين عارضوا فشلوا في منع الجريمة نتيجة قصورهم.

ونحن نؤكد ذلك، لأننا نرى أن مقاومة البرنامج الجديد تحتاج إلى مناضلين ذوي بصيرة نافذة، وإلى إرادة صلبة، وإلى شجاعة فائقة، والتزام بثوابت النضال القومي، لا يسمح بالخلط بين الوطنية والخيانة، ولا بين النضال والسمسرة.

وإلى هؤلاء نتوجه اليوم لمواجهة المرحلة الجديدة، بعد أن انكشفت الأسرار، وبان منفذو البرنامج الصهيوني، والعميان والمتعامون والمتلاعبون،

والمترددون والباحثون عن المكاسب الحرام، باسم الوطن والوطنية والنضال والقضية، وبعد أن انفضح قصور فصائل المقاومة، وبانت سذاجة القيادات وغفلة الزعامات، وهشاشة المؤسسات من اللجنة التنفيذية إلى المجلس الوطني، ومن اتحاد الكتاب إلى التجار والعمال.

اليوم نتوجه إلى المناضلين الحقيقيين لبدء مرحلة جديدة، مرحلة نضال وتضحية وصبر وصمود، تليق بأصحاب قضية عادلة، ونحن نكشف مهازل المرحلة التي تحدثنا عنها ومآسيها.

٢ ـ وماذا يبقى من فتح بعد اتفاق أوسلو

عندما أعلنت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) عن وجودها، أحدث الإعلان هزة لسببين:

الأول: لأنها رفضت طريق التسوية، وأساليب العمل السياسي التقليدية، وأكدت عزمها على اتباع أسلوب جذري وثوري، ينقذ القضية الفلسطينية من التصفية.

والثاني: لأنها تبنت خط المقاومة المسلحة، واعتبرته الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، كل فلسطين، ولا طريق سواه.

وحين بدأت فتح الكفاح المسلح، أول أيام ١٩٦٥ ، أطلقت ما يُشعر القاصي والداني أنها جادة فيما طرحته، وأنها تستحق التأييد.

وجاء غزو ١٩٦٧ ، وقرار فتح بالمواجهة، ليزيد من صدق ما تطرح، وليحرك أعمق مشاعر جماهير الشعب الواسعة، وبهذا تكونت المقاومة.

كانت حركة فتح مجموعة صغيرة، لا يتجاوز أعضاؤها الاثنين والعشرين، كما رُوي لي في ذلك الحين. ولكن الإعلان عن المقاومة المسلحة في وجه الاحتلال، أواخر تموز أوائل أب ١٩٦٧ ، وبعد قبول الدول العربية بوقف إطلاق النار، واحتلال العدو سيناء والجولان والضفة

وغزة، جرّ إلى صفوف المقاومة جماهير واسعة. وقد رأى الجمهور العربي في المقاومة، لا طريق الفلسطينيين فحسب، بل طريق العرب، إلى المواجهة الصحيحة.

وفي جو الحماسة اللاهب، أخذ ينمو تنظيم في كل مكان، وتتكون قوات مقاتلة، ومنظمات شعبية، بسرعة فائقة. وصارت فتح قبل أحداث أيلول، سنة ١٩٧٠ ، تنتظم جيوشاً من العاملين في التنظيم والميليشيا والقوات شبه النظامية، ودوائر الخدمات المختلفة.

وكان التأييد الشعبي يتسع في كل مكان، لا في فلسطين فحسب، بل في الوطن العربي والعالم.

ولكن هذا التجمع الكبير، المختلط، المتناقض، كان يعاني من الإشكاليات التالية:

أولاً: كانت هنالك قيادة صغيرة، محدودة العدد تتحكم به، وهي القيادة الأولى. وكان ياسر عرفات (محمد عبد الرؤوف القدوة) يتحكم بهذه القيادة، ويتصرف تصرف القائد العارف الناهي الآمر، بينما يتصرف زملاؤه الآخرون، من القادة الأوائل، على أنهم "أتباع"، وإن كان بعضهم مثل أبي يوسف أو أبي إياد، أو كمال عدوان، يُحاول أن يرفض هذه الحالة جزئياً بعض الأحيان.

وجاء المد الشعبي الكاسح، فاستفاد عرفات من قوته، ليلجم زملاءه من أعضاء القيادة الأوائل، وليزيد تبعيتهم له. كما أن عرفات، استطاع أن يضعف دور أعضاء القيادة الأوائل، منذ أيار ١٩٧١ ، بترقية بعض الأعضاء الجدد، إلى مرتبة القيادة الأولى.

ولم يكن في أعضاء القيادة الأوائل من هو مؤهل لدور قيادي على صعيد الوعي، أو الممارسة العملية، فكلهم ذوو ثقافة سياسية محدودة جداً، وذوو قدرات عملية في التنظيم أو الإدارة أو العمل العسكري، دون الحد الأدنى المطلوب في كل هذه الميادين.

وكان عرفات يعرفهم جيداً، ويعرف كيف "يجرجرهم" وراءه. وكان العمل ينمو ويكبر، ويحمل في أحشائه بذور خلافات وتناقضات كبرى. وكان يمتد في أوساط الجماهير، وفي النقابات والمنظمات الشعبية، ويضم ثوريين وفوضويين وقوميين من كل الاتجاهات، وماركسيين مختلفي التحليلات والعلاقات، وإسلاميين من كل نوع. وكانت القيادة الصغيرة، تخاف هذا كله، لأنها تخاف القومية واليسار والثورة والعمل الشعبي والاسلام.

ولذلك، فإن هذه القيادة، عملت، رغم خلافاتها الحقيقية والمصطنعة على إخضاع هذه الحالة، "وشرذمتها"، واستقطاب ما يمكن استقطابه منها، ليكون أداة القيادة في تحقيق أهدافها السرية.

ولما كان هذا لم ينجح، قبل أحداث أيلول سنة ١٩٧٠ ، وأثبتت "الحالة الشعبية" أنها قوية ومؤثرة، وأنها ستقود حركة فتح في غير الطريق المرسوم، فقد اتجهت قيادة فتح إلى ضبط الوضع. وتم الاتفاق مع السلطات الأردنية، على أن تتولى قيادة فتح هذا الموضوع، وأن تسلم "المجرمين" للسلطة، وأعلن ذلك في بيان رسمي، خلال أحداث حزيران.

وفي هذا الوقت، اتخذت قيادة فتح قراراً بتصفية الشعبية والديمقراطية والفصائل الأخرى، وطلبت من قيادة المليشيا تنفيذه، فرفضت، وهددت أصحاب القرار بمعاقبة كل من يطلق رصاصة على مناضل. ولما كانت قيادات فتح الحريصة على الاقتتال، قد أبلغت قيادات الفصائل بالقرار، ليندلع القتال مع قيادة المليشيا، فإن قيادة المليشيا طمأنت قيادات الفصائل التي جاءت متسائلة، وأهمها قيادة الشعبية آنذاك.

وعندما بدأت الاشتباكات في أيلول، لم تكن قيادة فتح تعتبر أنها المعنية. ولذلك اختفى السيد عرفات الساعة التاسعة، يوم السابع عشر من أيلول، وسلم مهمات القيادة لقيادة المليشيا، واجتمعت القيادات، في اليوم الخامس للقتال، في مقر الحركة في درعا، ليعلن المعنيون منها، أنهم ليسوا

مع انتصار عمان، حتى لا يفعل الحزبيون من فتح ما فعل "الأولاد" في عدن مع قحطان الشعبي.

ولقد نوقش هذا الموضوع رسمياً، في اجتماع المجلس الثوري، سنة ١٩٧٢ ، وبدون أدنى حرج.

ومنذ انتهاء معارك أيلول وقيادة الحركة تعمل على ضرب التنظيم وتبديد "الحالة الشعبية"، وتبني أجهزة وقوات "شبه نظامية"، ولكن دون نظام، أو التزام بالمقاومة والتحرير، أو كفاية نظرية أو عملية.

وأخذت القيادة، تعيد بناء الأجهزة والدوائر والقوات، بما يضمن التخلص، من كل "الحالة الثورية"، وبناء أجهزة ودوائر حكومية بيروقراطية، تتسم بالتخلف والفساد والطواعية.

ورغم الصعوبات التي واجهتها القيادة، فإنها أنجزت المهمات المطلوبة، قبل سنة ١٩٨٢ ، ثم ما لبثت أن أتمت مهماتها، بعد الخروج من بيروت.

وساعدتها المرحلة التي تلت، سنة ١٩٨٢ ، لأن المقاتلين ابتعدوا عن جماهيرهم، ولأن الدوائر انتقلت إلى تونس وغيرها، والمهمات النضالية توقفت، فأتاح هذا للقيادة أن تنشر كنانتها، وأن تبحث عن "العيدان الملائمة" للمهمات الجديدة. وطبيعي أن يصبح هؤلاء قيادات المرحلة اللاحقة، وأن يعدوا لمرحلة أوسلو.

المهم أن القيادة الصغيرة، والتي كانت تُوَسَّعُ بحذر شديد، فقدت قبل أيلول ثلاثة، اثنان بالطرد سنة ١٩٦٨ ، وواحد في حادث سيارة سنة ١٩٦٩ . كما فقدت سنة ١٩٧١ أبا علي إياد، وسنة ١٩٧٢ أبا يوسف وكمال عدوان، ثم فقدت ماجد أبو شرار، ومن ثم فقدت أبا جهاد لتختم باغتيال أبي إياد وأبي الهول ١٩٩١/١/١٢ . واحتل مكان هؤلاء رجال أكثر طواعية.

ثانياً: كانت الأنظمة العربية المختلفة تؤيد مسلك قيادة فتح، لأن الأنظمة تخشى "حالة شعبية نضالية" قابلة للاشتداد والاحتداد. ولذلك كانت الأنظمة المختلفة مع اختراقها والسيطرة عليها بمختلف الوسائل. وكانت مع

أن تفقد طابعها الثوري والشعبي، حتى يسهل إخضاعها، وتتم السيطرة عليها، ولم يكن أقدر من قيادة عرفات على تحقيق ذلك.

وكانت قيادة عرفات تتسابق على عقد الاتفاقات الأمنية مع الأنظمة العربية، ومع مختلف دول العالم، وتتعقب النشاطات الثورية والديمقراطية، وتعمل على إفساد الحركات السياسية المناهضة للامبريالية، وتوظف الشخصيات القيادية في الأحزاب السياسية لمصلحة انشقاق هذه الحركات، وتغيير خطوطها السياسية، وتحولها إلى قوى تسوية واستسلام. وكان هذا يرضي الأنظمة الحاكمة، ويعزز دور قيادة فتح لديها، ويدفع الأنظمة إلى التسابق على "ربط" قيادة فتح بها.

ولذلك، فإن الأنظمة العربية المختلفة، وبغض النظر عن النيات، ساعدت قيادة فتح، على تحقيق سيطرتها التامة على المنظمة، والوضع الفلسطيني، لضمان أن يكون الوضع الفلسطيني في اليد، ولضمان عدم قدرة الفلسطينيين على تجاوز "الموقف العربي الرسمي" أولاً. ثم تطور الموقف الرسمي العربي، ليجعل هدفه إسقاط المنظمة، وإيصالها إلى أوسلو لتحقيق الأهداف الأمريكية ـ الصهيونية، وللتخلص من إحراج القضية الفلسطينية، وإن حدثت معارضة رسمية لذلك، فقد كانت جزئية، ولم تخدم الهدف الذي قامت من أجله، لأن الأنظمة التي عارضت مثل هذا المسار، لم تحرص على تحقيق نجاح.

ثالثاً: كانت القوى التي تنطحت للمعارضة، داخل المنظمة وخارجها، من الفصائل الفلسطينية غير مرغوبة وغير مطلوبة على الصعيد العربي الرسمي . ولذلك تم تأييد قيادة فتح، والتضييق على هذه المنظمات والفئات.

ثم إن هذه المنظمات والفئات عجزت عن توحيد صفوفها وبناء قواها، وعن تشكيل محور قوي، يستطيع تطوير العمل السياسي والعسكري، بما يكشف تخلف فتح، وعدم التزامها بالتحرير، وخاصة بعد ١٩٧٣ . وكنا نحن ممثلي الاتجاه القومي الديمقراطي في فتح، المصممين على تحويل فتح إلى حركة شعبية، مقاومة للامبريالية وللقوى العربية الرجعية الاستسلامية، والعاملين من أجل ربط تحرير فلسطين بالثورة

العربية، والاسهام في تأسيس حركة ثورية شعبية عربية، قد فشلنا أيضاً للأسباب العامة المذكورة، ولضعف بنيوي في قيادتنا.

ولم يحدث تكوين جبهة الرفض أي أثر فعال في هذا الميدان. ولذلك ماتت جبهة الرفض، كما ولدت.

وكان اليسار الذي تشدق كثيراً بالماركسية، وبتجاربها الثورية، قد أخذ يتبنى "نظرية التسوية السوفياتية" بديلاً للمقاومة والتحرير. وتصدت لهذه المهمة الجبهة الديمقراطية، بحماية بنادق ياسر عرفات، ثم توالت المواقف من تأييد النقاط العشر، إلى تأييد إعلان الدولة المستقلة.

إن عجز الفصائل المعارضة عن بناء حركة مقاومة جدية، وتراجع النظام العربي، منذ ١٩٧٧ ، قاد إلى انقسام المعارضة إلى قسمين:

الأول: تمسك بالثوابت، ولم يلتحق بقيادة عرفات، ولكنه لم يستطع أن يطور وضعه السياسي والعسكري ليقود الجماهير على طريق التحرير.

والثاني: ارتبط بالمنظمة، وأخذ يتأرجح، بين التأييد والمعارضة، فعزز بذلك موقع قيادة عرفات.

وبهذا أثبتت كل الحالة الفلسطينية العاملة "لتحرير فلسطين"، ورغم التضحيات التي قدمتها الفصائل، وجماهير الشعب، أنها غير قادرة على منع بروز خيار أوسلو، وأنها غير قادرة حتى الآن، على إنتاج بديل.

ولقد استطاعت قيادة فتح، قيادة المنظمة، ضمن هذه الظروف أن توقع اتفاق أوسلو، وأن توصل شرطتها إلى غزة ـ أريحا.

فكيف سيكون وضع فتح، بعد هذا كله؟.

إن الذي يعرف تكوين حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وتطور وضعها الداخلي، يستطيع أن يقول ما يلي:

أولاً: إن الباقي من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، لا يمثل حركة فتح التي أعلنت قرار المقاومة المسلحة، ورفضت الحلول الاستسلامية،

والتنازل عن أي شبر من الأرض، إنه يمثل حركة أسسها ياسر عرفات، ضمن إطار المسيرة، ببرنامج هو اتفاق أوسلو، وبأسلوب يرفض المقاومة المسلحة، وبخط يرفض الثورة والتحرير والمقاومة.

ثانياً: إن بقايا حركة فتح الأساسية الباقية، لا تملك قوى في القرار القيادي لفتح الراهنة، ولا تستطيع إحداث أي اعتراض جدي على ما يجري. ولو كانت تستطيع لفعلت، لا لشيء، إلا لأن القيادات الباقية القديمة والجديدة التزمت بنهج عرفات، أو بعدم مقاومته جدياً على الأقل، ولأنها، لعجزها وقصورها، تجد أنها أضعف من أن تتحمل نتائج المعارضة، وأن تقطع "روابط الامتيازات" مع قيادة عرفات. ولا تتحرك مثل هذه القيادات، إلا إذا وجدت دعماً كبيراً، من أنظمة قادرة وفي ظل ظروف مناسبة، إذ لا يوجد من يستطيع أن يقول: إنه ما زال ثورياً، وما زال على علاقة بقاعدة شعبية، ومازال مستعداً للمواجهة والتضحية، دون حماية دولية. وهذا الوضع لا يتوافر الآن بسبب الهيمنة الأمريكية، وضعف دول النظام العربي التي لا ترى في اتفاق أوسلو حلاً.

أما في قواعد فتح، فمازال هنالك كثير من المناضلين المخلصين، وخاصة في الأرض المحتلة. وإن كانت ثقافة هؤلاء وتربيتهم، لا تؤهلهم لعمل مستقل، أو للعمل مع أحزاب وقوى أخرى، لأنهم ليسوا موحدين، ولأنهم غير مؤهلين لقبول فكرة العمل الجبهوي، والتخلي عن الارتباط بخيوط فتح المتشابكة. وقد بات كثير من هؤلاء عرضة للتحول والفساد، منذ دخول شرطة عرفات، وفتح باب الوظائف والمكاسب.

ورغم ذلك، فإن وطنية هؤلاء ستدفعهم للبحث عن طريق الخروج من المأزق جماعات ووحدانا.

لقد انتهت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). ومن المؤسف أنها تنتهي، كما بدأت بيد مؤسسها ياسر عرفات، وما تبقى منها الآن في الداخل والخارج سينقسم إلى قسمين:

الأول: يرتبط بتنفيذ اتفاق أوسلو، وبالشرطة القمعية المعادية للشعب، ولن يكون وضعه أو دوره مشرفاً، وسيثبت أنه لا يقل شراسة مع شعبه، عن أي جهاز عربي قمعي، كما أثبتت ذلك أجهزة الأمن الفلسطينية، من الرصد إلى مخافر الكفاح المسلح، منذ ١٩٦٨ حتى الآن.

وسيتحول هذا القسم إلى حزب سياسي، يدافع عن اتفاق أوسلو، ويحارب أي توجه للمقاومة، ويعمل على تحويل الضفة الغربية وغزة إلى هونج كونج أو سنغافورة، مركزها دولة العدو الصهيوني.

وهذا الحزب في كل الحالات، ليس من فتح التي أعلنت المقاومة، ودعت إلى تحرير فلسطين. إنه نتاج هجين، زرعه عرفات في أحشاء فتح من اليوم الأول، ليحقق أهداف عرفات الخاصة.

الثاني: يرفض اتفاق أوسلو، والارتباط بحزب أوسلو، حتى لو كان رموزه من فتح الأولى، وسيتفرق هذا القسم إلى شراذم، بعضها يعارض، فتطارده "فتح الحاكمة" ويخضع، بعضها يحاول أن يعمل من جديد، بأساليب مختلفة، وبعضها يندمج بحماس أو بمنظمات أخرى.

ولكن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي يطرح لغز نهايتها لغز بدايتها، تعلن، وهي تنهي مشروعها المقاوم، نهاية كل المقاومة، التي ولدت قبل المنظمة أو بعدها بقليل، والتي شاركت في عضوية المنظمة، واختلفت فيها وعليها، لأن كل الفصائل تقف اليوم عاجزة وقاصرة.

وتبقى في الميدان حماس التي لم ترتبط بالمنظمة يوماً، والتي تحتاج إلى دراسة مستقلة. كما تبقى حركة الجهاد الإسلامي.

وفي داخل كل الفصائل المؤيدة لعرفات والمعارضة له، تكونت أعشاش وخلايا لعرفات، بعضها انكشف في الماضي والتحق بعرفات، وهو جزء من جهازه الآن، وبعضها ما زال ينتظر الدور الذي يجب أن ينفذه، لشل أي عمل مضاد لاتفاق أوسلو، وإظهار قدرة الرئيس على الاختراق، وارباك الآخرين، وقدرته على "صُنْع" الصراعات السياسية والإعلامية في الوقت المناسب.

٣ـ مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية بعد اتفاق غزة ـ أريحا

١ـ مدخل:

ما مستقبل م.ت.ف؟. إنه سؤال يستحق الإجابة الآن، بعد أن تحولت قيادة المنظمة عن برنامج التحرير الذي تبناه الميثاق، إلى اتفاق أوسلو.

ولقد قام الميثاق على الأسس التالية:

١ـ أن فلسطين عربية، وأنها يجب أن تظل عربية.

٢ـ أن استعادة فلسطين، لا تكون إلا بالتحرير، والتحرير لا يكون إلاّ بالمقاومة المسلحة، والمقاومة المسلحة هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.

٣ـ أن أي حل يتضمن الاعتراف بالعدو، أو التنازل عن أي شبر من الأرض، لا يمكن أن يقبل، وأن كل قرار يتضمن الاعتراف بالعدو، يجب أن يقاوم.

ولكن هذه الأسس التي ظلت، كما هي في الميثاق، بدأ التحول

النظري عنها، منذ إقرار النقاط العشر في المجلس الوطني، سنة ١٩٧٤ ، وظلت التنازلات تتوالى، حتى وافقت اللجنة التنفيذية للمنظمة على اتفاق غزة ـ أريحا.

فما سر هذا التحول؟. ولماذا حدث؟. وكيف حدث؟.هل جاء نتيجة تراجعات الوضعين العربي والدولي؟، أم جاء بسبب تحولات داخلية في أطر المنظمة والفصائل؟.

إن هذه الأسئلة بحاجة إلى أجوبة.

ولكننا، وقبل أن نجيب، نرى من الضروري، أن نوضَح ما يلي:

أولاً: إن هذا السؤال حول مستقبل المنظمة، كان يجب أن يطرح، منذ نشأت المنظمة، سنة ١٩٦٤ ، لأن خللها، وُلِدَ معها.

ثانياً: إن التأخر، في طرح هذا السؤال، حتى لو كان مقبولاً، حتى سنة ١٩٧٤ ، فإن انتظار كل هذه السنوات لاكتشاف الحقيقة المرة التي ذاق مرارتها كل الشعب الفلسطيني، وعرف مرارتها كل القادة ورجال الأحزاب السياسية، ومعظم رجال الفكر والأدب والإعلام، وقطاعات من الجماهير، في فلسطين والأردن وسورية ولبنان، وحتى تونس والجزائر والعراق، إن انتظار كل هذه السنوات أمر يدعو إلى الشك في المقدرة على الحكم، وعلى القناعة بسهولة تغطية المؤامرات والمناورات على جماهير شعبنا، ونخبنا السياسية والفكرية والمهنية.

المهم أن هذا التحول قد حصل، وأن أكثر من جهة سياسية وثقافية، لفتت الأنظار إليه. وكنا نحن ممن ألقوا أنواراً ساطعة على مواقع الخلل، منذ ١٩٧٠ . إلا أن كل ما فعلنا لم يمنع استمرار الدعم الرسمي والشعبي لقيادة المنظمة، ولم يمنع التعامل معها، على أنها القيادة الوطنية الشرعية

للشعب الفلسطيني.

فما سر هذا التحول؟. وكيف حدث الخ...

إننا لا نستطيع أن نفهم هذه المسائل، إلا إذا فهمنا ما يلي: -

أولاً: إن الشعب الفلسطيني، ومعه الجماهير العربية، كانت ترى أن فلسطين للعرب، وأن العدو الصهيوني محتل غاصب، احتل فلسطين، وسيحتل أراضي عربية أخرى، كما فعل باحتلال سيناء وجنوب لبنان والجولان. ولذلك فإن جماهير الشعب كانت تريد، وما زالت، برنامج تحرير.

وجاء ميثاق المنظمة، ليُغَطِّي هذا الهدف.

ولكن هذا الهدف، لم يكن هدف كل الأنظمة العربية، ولا كان هدف كل القيادات الفلسطينية، وخاصة في الهرم الأعلى للمنظمة.

ثانياً: إن الأنظمة كانت مختلفة، وكان بعضها ضد أية مقاومة، وبعضها ضد التحرير، باعتباره "هدفاً غير عملي"، ولكن نظام عبد الناصر، مثلاً، ومنذ ما بعد حرب حزيران، سنة ١٩٦٧ ، كان يريد تقسيم المهمة إلى مهمتين:

الأولى: التحرير، وهي مؤجلة، لعدم القدرة عليها.

والثانية: إزالة آثار العدوان، أي الانسحاب من الأراضي التي احتلت، سنة ١٩٦٧ ، وهي مهمة يجب أن تطرح، وأن يؤيد طرحها بقيام مقاومة، وبممارسة ضغوط سياسية عربية ودولية.

ولذلك أيّدت مصر حركة المقاومة، في عهد عبد الناصر، وخاصة بعد حزيران، وشنت القوات المصرية حرب استنزاف على العدو الصهيوني، مع أنّ السلطة في مصر، كانت تطالب بتنفيذ القرار ٢٤٢ .

وكانت الأنظمة التي تخشى المقاومة كلياً، لا تريد للمقاومة الفلسطينية أن تبقى وتستمر. فعملت على إلحاقها وتفتيتها وإفسادها بطرق مختلفة. أما الأنظمة التي كانت مع إزالة آثار العدوان، فإنها كانت تريد مقاومة مطواعة، لا تتعدى الحدود التي ترسم لها.

ولقد اختلفت مواقف الأنظمة من المقاومة ومن دورها. كان كل نظام يريدها أن تكون "بعض أوراقه" في سياساته الداخلية والخارجية.

ولذلك، كان كل يريد أن تكون قياداتها مطواعة، تستطيع توجيه قواعدها وقواتها وشعبها، حسب الخط المرسوم.

وضمن هذه المعادلات تسلم أحمد الشقيري رئاسة المنظمة سنة ١٩٦٤ ، وضمن هذه المعادلات تسلم السيد ياسر عرفات (محمد عبد الرؤوف القدوة) رئاسة المنظمة، سنة ١٩٦٨ ، وظل حتى الآن.

ولما كانت الأنظمة المعنية، تعرف أن الرئيس يأتي، وقد يذهب، فقد كان ضرورياً أن يضرب الخلل البنية كلها، فيخترق اللجنة التنفيذية والمكاتب والمجلس الوطني والقوات. وهذا ما حصل.

فكانت البنية من طينة، والبرنامج (الميثاق) من طينة أخرى. وإذا كان البرنامج برنامج تحرير، فإن البنية كانت بنية تسوية، في عهد الشقيري أو عهد عرفات. ولم يكن للمؤسسات شأن، ليحمي البرنامج، أو يعبر عن إرادة الشعب وخط المقاومة.

ورافقت عملية الكشف عن "خط التسوية" في المنظمة عملية أخرى، تتلخص في إبعاد خيرة المناضلين عن القوات والتنظيم والمنظمات الشعبية، وإغراقها بموظفين وسماسرة وتجار وعملاء، لا عمل لهم غير خدمة خط التسوية، ومحاربة خط الثورة والمقاومة.

وجاءت تصفيات ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، و ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، لتخضع بنية المنظمة لسياسة الاستسلام، ولتجعل الميثاق معزولاً غريباً.

ولم تلبث الأحداث أن كشفت أن قيادة عرفات في المنظمة أكثر استعداداً من أي نظام عربي للتفريط بالقضية الفلسطينية، وأنها ليست أكبر من اتفاق أوسلو (غزة - أريحا).

٢. المراحل التي مرت بها المنظمة:

ولقد مرت المنظمة منذ قيامها حتى الآن بالمراحل الست التالية:

أولاً: مرحلة ١٩٦٤ - ١٩٦٨ ، كان برنامجها الميثاق وهدفها التحرير أسماً، ولكن هدف إنشائها لم يكن يتعدى ايجاد "مؤسسة" يتحد في إطارها الشعب الفلسطيني، وتتربع على قمة هرمها قيادة، تستطيع أن تكيف النضال والنشاط الشعبي مع رغبات الأنظمة المسيطرة.

ولقد نجح توفير الأموال والدعم السياسي والأمني الذي قدمته الأنظمة للمنظمة في تحويلها إلى الإطار القيادي للشعب الفلسطيني.

ومن الواضح أن هدف الشعب كان غير هدف الأنظمة "المسالمة"، والقيادات الفلسطينية المرتبطة بها.

وفي هذه المرحلة بني جيش التحرير الفلسطيني والمكاتب والمؤسسات.

ثانياً: المرحلة الثانية ١٩٦٨ - ١٩٧٠ وقد ظل البرنامج الأسمي الميثاق، مع بعض التحويلات التي تبدو لفظية، وحدث تغيير، بدا جوهرياً، في القيادة، عندما انتقلت القيادة إلى السيد ياسر عرفات الذي كان يلبس الكاكي، ويحمل البندقية، ويدعو إلى التحرير.

وحين أبلغ أحمد الشقيري الذي يثق بهم، أنه استقال لأن المطلوب

منه، لا يستطيع قبوله، وأن القادم بعده سيحقق المطلوب، لم يسمع أكثر المعنيين لما يقول، ولم يهتم بما طرحه أحد من الفصائل أو الشخصيات الوطنية. وكان أكثر العاملين في الساحة يعتبر التحول لمصلحة عرفات ثورياً.

وكان هدف هذه المرحلة تثبيت قيادة عرفات قيادة للمنظمة، وإعدادها للدور الآتي.

ثالثاً: المرحلة الثالثة: ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ وفي هذه المرحلة بدأ الحديث عن التسوية والسلطة الوطنية في الضفة وغزة. وإذا كان ذلك قد بدأ همساً في أيلول سنة ١٩٧٠ ، فإنه تحول مع بداية ١٩٧١ إلى تصريحات علنية، واستمر الأمر كذلك.

ونستطيع أن نقول: أن هذه المرحلة كانت مرحلة انتقالية، أي مرحلة الانتقال العلني من برنامج التحرير إلى برنامج التسوية.

وفي بدء عام ١٩٧٣ ، طرحت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين برنامج الحل المرحلي، بحماية بنادق قيادة عرفات، ليكون بداية لمرحلة جديدة.

لقد بدأت قيادة عرفات في المنظمة، وقوى الحل المرحلي خطواتها العملية، نحو أوسلو وغزة أريحا، وإن كان ذلك يُغطى بالحديث عن حق تقرير المصير والدولة المستقلة.

رابعاً: المرحلة الرابعة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ ، وقد اتخذ الحديث عن "التسوية المرحلية" شكلين مترابطين:

الأول: تعبئة واسعة باتجاه الحل السلمي، وقيام الدولة المستقلة، وفرز قوى المقاومة على هذا الأساس، وإعادة بناء التحالفات، بما يخدم هذه السياسة.

الثاني: العمل على "تقنين" ذلك، ضمن اطر المنظمة. وكان برنامج النقاط العشر الذي أقره المجلس الوطني سنة ١٩٧٤ أول هذه الخطوات الرسمية.

وقد لمست النقاط العشر الموضوع، عن طريق رفض القرار ٢٤٢ ، لأنه يتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين.

وأشرنا في المجلس إلى أن هذا الرفض، يتضمن قبول ما ينص عليه القرار، وهو التفاوض والصلح والاعتراف والحدود الآمنة ووقف العمل المسلح، وضمان الحدود. وهو أخطر من اعتبار القضية الفلسطينية قضية لاجئين. لأن مثل هذا التعامل، هو الذي يبقي القضية الفلسطينية قضية لاجئين.

ولقد نبهنا أعضاء المجلس إلى ذلك، وقلنا للحاضرين: إن هذه السياسة ستقود إلى بلدية مقزمة، كما هو مثبت في محاضر المجلس الوطني المسجلة، فغضب عرفات، ورد على ما طرحناه بقوله:

- "بتقول إيه، بلدية...! هي "كرخانة"، وأنا عايزها"

ولم يثر ذلك مخاوف أحد. وعندما جرى التصويت على مشروع القرار، اقترح لمصلحته معظم الحاضرين، ممن يعارضونه، ولم يقترح ضده إلا خمسة، هم عثمان أبو حاشية، والشاعر يوسف الخطيب، ود. سعيد حمود عضو الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، وسعيد حمامي الذي عارضه لأنه قرار متطرف، وكاتب هذه السطور.

وكانت هذه الخطوة بداية مسلسل التراجعات السرية والعلنية التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه الآن.

وفي هذه المرحلة جرى فرز القوى في المنظمة إلى قوى مع "الحل السياسي المرحلي"، كما سُمّي، و "قوى متطرفة ضد السلام".

خامساً: المرحلة الخامسة: ١٩٧٤ - ١٩٨١ ، وفي هذه المرحلة حصلت قيادة المنظمة بتفويض عربي، على أنها الممثل الشرعي الوحيد، وكان الهدف من ذلك:

١- تخويل قيادة عرفات بالتفاوض والاعتراف والصلح.

٢- التنازل عن السيادة القومية على فلسطين، وعن الواجب القومي في تحريرها.

٣- تلبية المطالب الصهيونية - الأمريكية بتفاوض كل طرف عربي عن نفسه، ومنع أي طرف عربي من التحدث باسم القضية.

وقد أدى إصدار هذا القرار، إلى زيادة ثقة قيادة عرفات، بأنها ربحت الجولة الأولى من المعركة، بغرض التخلي عن فلسطين، بما فيه تنازل الأردن عن ربط الضفة الغربية به، وتنازل مصر عن ربط غزة بها، وبروز قيادة عرفات طرفاً عربياً، تعترف به الأنظمة العربية كلها ممثلاً شرعياً ووحيداً.

ولذلك، فإن قيادة عرفات، ومن أجل أن تلبي الشروط الصهيونية - الأمريكية الأخرى، واصلت معركة السيطرة على المنظمة وفصائلها، فدارت معارك سرية ومعلنة مباشرة وغير مباشرة، واتخذت عدة أساليب، من الهجمات المباشرة السياسية والعسكرية، إلى الضغوط السياسية والمالية، ومن استخدام الدول العربية، إلى استخدام الضغط الدولي.

وكان الهدف الرئيس يقوم على دعامتين:

الأولى: بناء "قوى تصفية" في المنظمة والفصائل قادرة على أداء مهماتها.

الثانية: تفتيت جبهة الرفض، وتصفية القوى المصرة على مواصلة المقاومة.

ولقد اضطرت قيادة عرفات، في سبيل تحقيق ذلك، لاستخدام السلاح وكل الوسائل الأخرى، فبدأت عمليات الاغتيالات، مع سنة ١٩٧٤ ، وهاجمت قوات فتح جماعات من فتح، سنة ١٩٧٨ ، لأنها رفضت قبول قيادة عرفات بوقف إطلاق النار، ووضع قوات دولية في جنوب لبنان، وأعدمت القائدين أبا أحمد (علي سالم) وأبا عماد (محمود دعيبس) بطلي القتال في تل الزعتر اللذين رفضا مؤامرة تسليمه وخرجا قِتالاً، وظلا ملتزمين بخط المقاومة. ثم بدأت هجمات واسعة، على المواقع والمخيمات شملت مخيم البص ومخيمي البداوي ونهر البارد، حيث استخدمت المدفعية الثقيلة.

وقادت الضغوط السياسية والعسكرية والمالية التي شاركت بها الأنظمة العربية، كل بطريقته، إلى انفراط عقد جبهة الرفض، وعودة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، سنة ١٩٧٩ إلى المنظمة، وبدء تعاطيها مع "الحل المرحلي"...

سادساً: المرحلة السادسة ١٩٨٢ - ١٩٩٤: وفي هذه المرحلة جاء الجلاء من لبنان، سنة ١٩٨٢ ، لتبدأ المرحلة الأخيرة. فمن جهة، حقق اجتياح لبنان، سنة ١٩٨٢ تدمير البنية السياسية والعسكرية للمنظمة وفصائلها، وفصل ما بينها وبين الجمهور، وأدخل بقايا قواتها وموظفيها مرحلة التيه. ومن جهة أخرى، أدخلها اتفاق الخروج من بيروت مرحلة "اللعبة الدولية"، فقادها هذا كله على طريق أوسلو.

٣. وضع المنظمة خلال هذه المراحل:

ولكن كيف كانت المنظمة وفصائلها، خلال هذه المراحل كلها، من حيث العلاقات بالشعب، والسهر على مصالحه، والتعبير عن آرائه؟.

وكيف كانت علاقات القيادة بمراتبها المختلفة، والفصائل بعضها ببعض؟.

إن المنظمة، خلال ذلك كله، لم تكن منظمة شعبية، أو ديمقراطية.

سيقول قائل: كيف؟ وجماهير الشعب تؤيدها، وتقاتل تحت لوائها؟.

والحقيقة أن أوسع جماهير الشعب كانت مع المنظمة، ومع فصائلها المقاتلة. ولكن الجماهير، كانت مع حلمها، ومع أن تكون المنظمة ممثلة له. وكانت الجماهير تعطيها الولاء، وتلتزم بالتضحيات على أمل أن يؤدي ذلك إلى قيام المؤسسة الجامعة المعبرة عن الأهداف الكبرى. وهو ما لم تستطع المنظمة أن تكونه، بأي حال من الأحوال للأسباب التالية:

أولاً: لأن أهداف "القيادة الفعلية" أي قيادة عرفات، لم تكن أهداف الجماهير.

فالقيادة الفعلية، تمثل سياسة الأنظمة المستسلمة، القائمة على أساس "عدم الخروج من المولد بلا حمص"، كما يقول عرفات دائماً، والشعب يريد وطنه.

والقيادة التي دعت إلى حمل السلاح، كانت "تزعبر" بالسلاح، لأنها تسعى إلى حل "الحد الأدنى"، ولم تكن تبني قوات قادرة، وتعد خططاً نافعة، وتعمل للتحرير.

ولذلك، فقد ضربت كل قوات المنظمة، وشُتِّت تشتيتاً، حتى لا تكون قوات مؤثرة، وحتى لا تكون أساس بناء جيش فعّال، يمنع تحقيق المخطط المرسوم.

ودُمِّرت قوات العاصفة، بالأساليب والسياسات التي اتبعت، ومنذ ١٩٧١ خاصة.

والمؤسسات التي بنيت، كانت مؤسسات تسيطر عليها روح التوظيف،

ولم تكن مؤسسات شعبية تحترم إرادة الشعب، وتعمل للدفاع عن حقوقه، حتى لو كان فيها مناضلون.

ثانياً: لأن عقلية القيادات المؤثرة، كانت تحتقر الشعب وحقوق الشعب، وكانت تعمل لإذلال المناضلين وإخضاع الشعب، بدلاً من أن تعمل لزيادة ثقة الشعب بنفسه.

وكان عرفات يرى: "أن الشعب الفلسطيني، ليس كالشعب الصيني أو الشعب الفياتنامي، فالشعب الصيني أو الفياتنامي قطعان من الأغنام، أما الشعب الفلسطيني ففيه ثلاثة ملايين رأس"، وكان الحديث سنة ١٩٦٩ ، و"إذا لم نكسر الرؤوس فإننا لا نستطيع أن نقود"، كما قال مرة بحضوري في مكتب الإعلام، سنة ١٩٦٩ .

إن هذه النظرة كانت تتحكم في كل عمل المنظمة، وهي التي سيطرت على عمل فصائلها.

ولذلك جرى التشديد على ضرورة إذلال المناضلين وإخضاع الشعب، وتمكين العاجزين "والزعران" من احتلال المواقع القيادية.

وضمن هذا الخط تمتع القادة وأشباه القادة والمحظوظون بالامتيازات، وأهملت مصالح الشعب وحقوقه.

وفي عهد سيطرة المنظمة جرى الاستهتار بالثقافة، وتدنى مستوى التعليم في كل المدارس التي خضعت لسيطرة المنظمة وفصائلها تدنياً فاحشاً، وانتشرت الموبقات في مواقع لم تدخلها من قبل، وعمت الانتهازية، وروح العبث بالقيم، وكل ما هو مضاد للمقاومة والشعب، كما يعرف كل قادة المنظمة وفصائلها وأعضائها، وجماهير الشعب.

وبالتالي، فإن المنظمة التي كانت تحظى بتأييد الشعب، عملت كل ما

هو ضد مصلحة الشعب، من تدمير قواه، إلى تدمير معنوياته وبناه، ومن ضرب قياداته المدافعة عن مصالحه وحقوقه، إلى إبراز قيادات لا تمثله، ولا تمثل مصالحه وحقوقه بأي شكل من الأشكال.

والذين تنازلوا عن حقوق الشعب ومصالحه، باتفاق أوسلو، كانوا قد تنازلوا عن حقوقه ومصالحه، من قبل، حين صاروا أدوات قمع له، وعقدوا الصفقات بأسمه مع الأجهزة الأمنية العربية والدولية، واستغنوا من جوعه وعريه وآلامه، وفرضوا عليه قيادة "أضعف رجاله، وأبعدهم عن الرجولة والشجاعة والتضحية وأقلهم كفاية".

ومن هنا، فإن تأييد الشعب للمنظمة ولسياسة التحرير، والتمسك بالوحدة الوطنية، والبحث عن إطار جامع ديمقراطي، استخدم كله لتحقيق أهداف مضادة.

والمنظمة هذه، لأنها لم تكن شعبية، من حيث السياسة، كان مستحيلاً أن تكون ديمقراطية. ورغم الحديث عن غابة البنادق، وعن الديمقراطية الفلسطينية، فإن الواقع المكشوف كان يمثل وضعاً مختلفاً في كل الميادين.

فعلى صعيد السلطة، كانت المنظمة وفصائلها، إلا باستثناءات فردية، تمارس سياسة قمع واسعة، لا يردعها رادع. وكانت مكاتب الأمن ومراكز الكفاح المسلح في المدن والمخيمات مواقع بطش تعسفية. وكان السجن بلا سبب، والتعذيب الوحشي، والقتل التعسفي مظاهر عادية.

وعلى صعيد المؤسسات، فإنها لم تكن مؤسسات، وكانت تكوَّن حسب الحاجات السرية، وتدار بطريقة ذاتية. ولذلك لم يكن المجلس الوطني مجلساً وطنياً، وإن كانت عضويته لا تخلو من الوطنيين، ففيه عدد منهم، ولكن لأن رئيس المنظمة، يزيد عدده بانتظام، ممن لا يخرجون عن

خطه، ويدعوه بالطريقة التي يشاء، ويديره كما يرغب.ولذلك كان المجلس يخضع للسياسات التي يرسمها الرئيس، ويغطي خطواته، ويفتح بقراراته للرئيس طريق تقدمه على خط غزة ـ أريحا.

ولم يقف المجلس وقفة واحدة، لمنع مسلسل ما يجري، وحين حاول أعضاؤه وقف مشروع النقاط العشر، سنة ١٩٧٤ استدعيت لهم "الضوابط" العربية، فخضعوا.

واللجنة التنفيذية، كانت دائماً مجرد ستار لاتخاذ القرارات، ولم تكن هيئة فعالة. وكان يختار لها عدد من "الازلام" الذين يُسكتون الآخرين، ويسهلون للرئيس الحصول على القرارات التي يريد، بنصاب أو بدون نصاب.

ولذلك كله، لم تلعب مؤسسات المنظمة وفصائلها الدور الذي طمح إليه الشعب، بل لعبت الدور الذي أرادته القوى المعادية.

٤. كيف سيكون مستقبل المنظمة:

فكيف سيكون مستقبل المنظمة، بعد ذلك كله؟..!

إن المنظمة التي طمح إليها شعبنا، وكل القوى القومية العربية، ليست موجودة الآن.

فعلى مستوى البرنامج، تنازلت قيادة عرفات عن برنامج المنظمة، لمصلحة برنامج الحكم الذاتي، والانخراط بالمشروع الصهيوني.

وعلى صعيد البنية، تخلت قيادة عرفات، عن البنية النضالية التي كانت مطمح كل المناضلين، وإن لم تتحقق، لمصلحة بنية موظفين، تخدم برنامج غزة ـ أريحا.

وعلى صعيد الدور، تخلت قيادة عرفات عن الدور النضالي التحرري

لمصلحة دور استسلامي، دور الشرطة القمعية المضادة للمقاومة.

فلماذا تبقى المنظمة بعد ذلك كله؟.

ورغم ذلك، فإن بقاء المنظمة أو زوالها، سيكون نتيجة ما يلي:

١- استمرار المقاومة، فما دام هنالك قرار باستمرار المقاومة، وعمل لوحدة الشعب في النضال، فإن هذا سيتطلب إطاراً جبهوياً. وقد يكون هذا الإطار إطار م.ت.ف بعد أن تخضع في البرنامج والبنية لمتطلبات التحرير والمرحلة الجديدة، وقد يكون إطاراً آخر، يفرزه النضال الجديد، بعد غزة - أريحا.

وهناك قوى فلسطينية، كفتح الانتفاضة، والشعبية - القيادة العامة، تطالب باستعادة المنظمة على أساس برنامجها وخطها.

وهناك قوى أخرى، كالشعبية والديمقراطية، تطالب باستعادة المنظمة على أساس حق تقرير المصير والدولة المستقلة.

وفي رأينا أن استعادة المنظمة الآن غير ممكنة، لما حدث في بنيتها وبرنامجها من تشويهات بنيوية، ولوجود "ورثة" يدعون ملكيتها، تدعمهم قوى عربية ودولية. ولأن استعادتها تقتضي "تحريرها" من كل التراكمات التي ملأتها، وهي كبيرة وكثيرة، -حتى أننا سوف لا نجد من المنظمة شيئاً بعد عملية "التحرير".

وستحاول قيادة عرفات، ومن يرث هذه القيادة، أن تستثمر المنظمة حتى آخر لحظة، لتغطية تنازلاتها، وللاستفادة من "تراثها"، ولمنع الآخرين من الاستفادة.

ولذلك، فإن قيادة عرفات، ستحاول داخل الأرض المحتلة، أن تجعل المنظمة غطاءها، وستحاول خارج الأرض المحتلة أن تبقي بقايا المنظمة، للإمساك بتلابيب الفلسطينيين، ومنعهم من أن يدعموا أي اتجاه آخر.

وسيكون موقف الأنظمة العربية متعدداً، فمنها، من يرى ضرورة بقاء المنظمة، حتى لا يخرج طرف آخر، "يثّور" الجماهير العربية، ومنها

الفلسطينيون، ومنها من يرى بقاءها عنوان المرحلة الماضية، ونذيراً بوجود سياسي فلسطيني، ولذلك يرى ضرورة زوالها، أو بقائها هراوة لقمع الفلسطينيين، ومنها من يلوح باستخدامها ضد قيادة عرفات، وضد برنامج الحكم الذاتي.

وسيشدد العدو الصهيوني، بالنسبة للموقف من المنظمة وبقائها أو زوالها على أمرين:

١ـ التخلي عن كل ما له علاقة بالمرحلة الماضية، سواء كان ذلك في ميدان البرنامج أو المقاومة.

٢ـ الالتزام بالدور الجديد، أي دور الشرطي الذي يقمع المقاومة في الداخل، وينخرط في البرنامج الصهيوني.

وسيرفض العدو الصهيوني وجود منظمة تتكلم، ولو مجرد كلام باسم فلسطين والفلسطينيين، في الضفة الغربية وغزة والأراضي المحتلة، سنة ١٩٤٨ ، والشتات، لأن وجود مثل هذه المنظمة يؤكد وحدة الأرض والشعب، وينفي أساس قيام الكيان الصهيوني.

ولذلك كله، فإن المنظمة في كل الأحوال، لن تبقى، كما كانت قبل اتفاق أوسلو، ولن تعود كما كانت، سنة ١٩٦٤ ، أو ١٩٧٤ ، وسيعزز استمرار النضال إطاراً جديداً جبهوياً، يمثل حقائق المرحلة الجديدة، وقد يسمى م.ت.ف، أو أي اسم آخر.

المهم أن تبقى المقاومة وأن تستمر، وأن تحقق وحدة الشعب حولها، ولا تهم بعد ذلك أسماء المنظمات وأشكال المؤسسات، وإن كان علينا أن نمنع المتلاعبين أن يعبثوا بتراث شعبنا.

الفصل الخامس

المسؤولية في اتفاق أوسلو

الفصائل الفلسطينية واتفاق غزة ـ أريحا

إن الحديث عن مسؤولية قيادة عرفات في اتفاق غزة أريحا، وتحديد هذه المسؤولية، كما بينا، لا يلغي ضرورة الحديث في مسؤولية سائر القوى الفلسطينية.

وهذه المسؤولية، من نوعين:

الأول: مسؤولية القوى التي أيّدت خط قيادة عرفات نظرياً وعملياً، سواء من حيث الدعوة لفكرة الحل السياسي، أو اتخاذ الخطوات المؤيدة لها، داخل المؤسسات الفلسطينية، ومساندة قيادة عرفات في خطواتها الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

الثاني: مسؤولية القوى التي عارضت خط قيادة عرفات، ولكنها لم تتخذ الخطوات الضرورية لبناء القوى اللازمة لهزيمة هذا الخط.

والمسؤوليتان بالطبع مختلفتان:

فعلى الصعيد الأول، صعيد القوى التي أيّدت، هناك مسؤولية المشاركة الفعلية.

وتشمل هذه المسؤولية الفصائل والشخصيات التي خططت وعملت للدعوة لهذا الخط وتنفيذه.

وإذا حاولنا التحديد اكتشفنا أن ذلك يشمل فصائل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني (حزب الشعب فيما بعد)، والشخصيات التي شغلت عضوية اللجنة التنفيذية، على أساس تأييد هذا الخط، وكل الأحزاب والقوى التي عملت ضمن إطار خطة قيادة عرفات.

ونجد هنا أن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لعبت دوراً رئيسياً في ميدانين:

الأول: ميدان الدعوة لفكرة التسوية السياسية، وحشد المبررات النظرية والعملية لها، ومهاجمة معارضيها.

الثاني: الارتباط ببرنامج عرفات في تسلطه على المنظمة والشعب الفلسطيني.

وتفخر قيادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بأنها أسست خط التسوية السياسية، وعملت له قبل قيادة عرفات، منذ أوائل سنة ١٩٧٣ ، وأنّ عرفات تبنّى خطتها أو سرقها منها، وإن كان في النهاية، قد انحرف عن خط التسوية الوطنية إلى خط "غزة ـ أريحا".

وسواء كانت قيادة عرفات متفقة مع قيادة الجبهة الديمقراطية على الطرح الذي طرحته، أو لم تكن، فقد نبهّت قيادة الجبهة الديمقراطية إلى أنّ ما تطرحه يؤسس لخط التسوية، ويغطيه، ويقود إليه. لأن خط التسوية هو خط التصفية، ولأنّ قيادة عرفات مؤهلة لدور التصفية، كما أكدنا لدعاة "التسوية الوطنية" بحكم طبيعتها وارتباطاتها، لا أكثر ولا أقل.

ونحن نرى أن ما بادرت قيادة الجبهة الديمقراطية إلى طرحه، لا يعدو أن

يكون خط قيادة عرفات. وهذا ما ذكرناه في حينه. وأن قيادة الجبهة الديمقراطية، طرحت ما طرحت بتوجيه عرفات وقوى عربية ودولية، وبتغطية قيادة عرفات.

وتتلخص مسؤولية قيادة الجبهة الديمقراطية في التالي: -

١- الاشتراك في عمل يؤسس للمساس بالسيادة القومية على الأرض، وإضفاء الشرعية على وجود الاحتلال، حتى لو كان ذلك على الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨ .

٢- الاشتراك في تحويل م.ت.ف عن أهدافها التي دُعي الشعب إلى الالتزام بها على أساسها.

٣- الاشتراك في عملية التمويه على الملتزمين بمنظمة التحرير، وعلى جماهير الشعب "لتمرير" خط التصفية، عبر سياسات وقرارات، تدرجت من النقاط العشر سنة ١٩٧٤ ، إلى بيان الاستقلال سنة ١٩٨٩ .

ولا يغير من هذه المسؤولية كثيراً ابتعاد قيادة الجبهة الديمقراطية عن هذه السياسة أخيراً، لأن سبب الابتعاد يعود في الأساس إلى سياسة عرفات، إزاء قيادة الجبهة، وليس إلى موقف الجبهة من خط قيادة عرفات.

وتختلف مسؤولية الحزب الشيوعي الأردني الذي تحول إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني، ثم حزب الشعب، عن مسؤولية قيادة عرفات، وقيادة الجبهة الديمقراطية، لسببين:-

الأول: لأن قيادة الحزب الشيوعي الأردني، ومن ثم الفلسطيني كانت مع قرار التقسيم، منذ ١٩٤٧ ، وكانت مع القرار ٢٤٢ ، منذ ١٩٦٧ ، ولم تكن مع ميثاق المنظمة، ولا مع الكفاح المسلح. وقد أخذت قيادة الحزب الشيوعي، تشارك في أعمال المنظمة بعد إعلان قيادة عرفات عن

توجهها السياسي الاستسلامي المناقض لخط الميثاق.

الثاني: لأن دور قيادة الحزب الشيوعي في التخطيط لخط قيادة عرفات، أو تغطيته، كانت غير مباشرة، ومن خارج المنظمة. وتلك مسؤولية أخرى، لها حسابها.

وتتحمل الشخصيات التي شاركت في اللجنة التنفيذية، أو لم تشارك، وساندت هذا الخط، ودعمت قيادة عرفات مسؤولياتها كاملة، حتى لو توقفت في اللحظة الأخيرة، عن تأييد خط غزة ـ أريحا. ويجدر بالقوى السياسية المناهضة لسياسة التصفية أن تدرس أوضاع هؤلاء جميعاً، وأن تحدد طبيعة مسؤولياتهم.

وتشترك في تحمل المسؤولية فصائل وشخصيات، كانت مختلفة مع قيادة عرفات، حتى ١٩٧٩ ، وشاركت في تكوين جبهة الرفض ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ ، ولكنها عادت فانضمت إلى اللجنة التنفيذية، سنة ١٩٧٩ ، وشاركت في قيادة المنظمة، وتبني اطروحات الحل السياسي، والموافقة على برنامج إعلان الاستقلال. وتشمل هذه المسؤولية الفصائل التالية:ـ

١ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

٢ـ جبهة التحرير الفلسطينية بشقيها.

٣ـ جبهة النضال الشعبي.

وتتمثل مسؤولية هذه الفصائل فيما يلي:ـ

أ ـ مشاركة قيادة عرفات في الدعوة إلى الحل السياسي، وفي تهيئة جماهير الشعب لقبول هذه الحل.

ب ـ العمل تحت قيادة عرفات، والدفاع عن هذه القيادة في سنوات الاعداد الأساسية لإنجاز اتفاق غزة ـ أريحا.

جـ ـ تزيين خط قيادة عرفات، رغم وضوح سياسة قيادة عرفات في كل الميادين خلال هذه المرحلة.

ويزيد من خطورة هذه المسؤولية أن مشاركة هذه الفصائل في قيادة المنظمة، خلال هذه المرحلة،عززت موقع قيادة عرفات، وخاصة بعد الخروج من بيروت، سنة ١٩٨٢ ، وأضعفت احتمالات قيام جبهة واسعة مناهضة للخط الاستسلامي منذ ١٩٧٩ . وبدلاً من أن تسهم هذه الفصائل والشخصيات في إعادة بناء جبهة الرفض على أسس جديدة، أسهمت في شق جبهة القوى المناهضة للاستسلام، وفي تعزيز مواقع القوى الاستسلامية.

الثاني: مسؤولية القوى التي عارضت خط قيادة عرفات، وهي مسؤولية مختلفة في طبيعتها. لأنها مسؤولية قصور وعجز واستخفاف أكثر منها مسؤولية مشاركة.

ولكن مسؤولية القصور والعجز والاستخفاف بالنسبة للقوى السياسية العاملة مسؤولية كبرى.

إن الذي أيّد خط قيادة عرفات، يتحمل مسؤولية المشاركة في العمل الذي قامت به. ولكن مسؤولية الذين عارضوا عرفات، هي مسؤولية قصورهم وعجزهم في بناء القوى اللازمة لاحباط خط قيادة عرفات، ومواصلة النضال لتحقيق أهداف الأمة في تحرير أرضها، واسترجاع سيادتها من الغاصبين.

وتتلخص هذه المسؤولية فيما يلي:ـ

أولاً: معرفة نوايا قيادة عرفات، والتحسس بخطورة سياستها، وتلمس السياسات التصفوية العربية والدولية، دون انتهاج السياسات اللازمة لمواجهة ذلك كله.

ثانياً: عدم اتخاذ الخطوات اللازمة لبناء قوى قادرة سياسياً وعسكرياً، على تكوين البديل الضروري، والاكتفاء بسياسات اعتراض غير ناجعة، في كل مرحلة من المراحل.

ثالثاً: انتهاج سياسات داخل كل تنظيم، وفي العلاقة مع الشعب، لا تحقق الوحدة التنظيمية، ولا تبني العلاقات الجبهوية، ولا تقيم وحدة جماهير الشعب.

رابعاً: إقامة بُنى سياسية وعسكرية، لا تتناسب بأي شكل مع أهداف التحرير، وإحباط مساعي التصفية.

وشعبنا كله مطالب بمحاسبة هؤلاء جميعاً، فصائل وشخصيات، سواء كانوا من الذين أيّدوا قيادة عرفات وواصلوا المسيرة معها، حتى اتفاق غزة ـ أريحا، أو كانوا من الذين عارضوا حيناً، وأيّدوا حيناً، ليجدوا أنفسم معارضين في اللحظات الأخيرة، لتوقيع اتفاق غزة ـ أريحا.

وتنبع ضرورة هذه المحاسبة، من أمرين:

الأول: تعليم القوى السياسية بأنها مسؤولة أمام الشعب، وأنها غير مخولة بأية تنازلات في قضايا السيادة وغير مسموح لها، بأي تلاعب بقضايا الأمة، ومصير الوطن. وأن تلاعباتها السياسية في الأهداف والبرامج لا تمر مرور الكرام...

أمّا الذين اكتشفوا الخلل، وعارضوا منذ البدء، فإن محاسبتهم تنحصر في قصورهم عن انتهاج السياسات التي تعالج الخلل، وعجزهم عن تكوين البديل القادر. وهي مسؤولية كبرى يجب أن تتعلم القيادات تحمل المسؤولية بشأنها أمام الشعب، حتى لا ينبري القاصرون والعاجزون والأدعياء للقيادة، فتتعرض الأمة للمخاطر.

ولذلك ندعو، وعلى سبيل التأكيد، إلى تكوين لجان سياسية قانونية لتحديد المسؤوليات، في كل هذه الميادين، وتحديد مسؤولية الفصائل والشخصيات بدقة، حتى لو كان ذلك كله لا يقود إلى إعدام مسؤول، أو سجن مقصّر.

الفصل السادس

اتفاق أوسلو والصراع العربي ـ الصهيوني

وبعد، فإن اتفاق غزة ـ أريحا أولاً، قد تم التوقيع عليه، وها هو يخط طريقه في الميدان العملي، رغم عثراته، والعقبات التي تقف في سبيله. فكيف ننظر إليه، نحن الذين نؤمن بوحدة الأمة العربية، وحقها في السيادة على أراضيها، ونتمسك بحق الأمم في الدفاع عن سيادتها، وبواجب المواطن في الدفاع عن وطنه، ومقاومة الذين يحتلون الأرض، وينتهكون السيادة؟. وكيف نرى أفق الصراع، بعد توقيع اتفاق غزة ـ أريحا أولاً؟. هل سنشهد حلاً لمشكل الصراع العربي ـ الصهيوني ـ الإمبريالي؟. أم أن الصراع سوف يتأجج؟.

وسنحاول أن نجيب على هذه الأسئلة، وفيما يتعلق بها في ثلاث نقاط:

الأولى: تتعلق بالمنهج والمبادئ، وهي تتلخص فيما يلي:ـ

١ ـ إن نضال الأمم، من أجل بناء كيانها، وكفاح الشعوب من أجل حقوقها، قاد إلى بلورة مبادئ وقيم، لا يستطيع المجتمع البشري أن يتقدم بدونها. وهذه المبادئ والقيم، تتعلق بوجود الأمة، وحقها في السيادة على أرضها، ووجود الشعب، وحق كل فرد منه بما يُسمى حقوق المواطنة.

وألهمت هذه القيم والمبادئ الشعوب بمطامح كبيرة، وحفزت الجماهير على القيام بثورات عظيمة، هي التي أعطت لحياة الأمم أشرف معانيها.

ولذلك ارتبطت الوطنية بالدفاع عن هذه المبادئ والقيم، واعتبر الخروج

عليها خيانة وطنية، كما تنص القوانين المرعية، في كل مكان من العالم، وحرّم حتى على المؤسسات التشريعية والاستفتاءات أن تمس هذه المبادئ والقيم.

٢ـ إن تجارب التاريخ تعلمنا ثلاثة أمور:ـ

الأول: أن القوى التي التزمت بهذه المبادئ، بالنسبة لشعبها على الأقل، حمت الوطن وكرّست وجود السيادة، وقادت الشعب على طريق الانتصارات. أمّا القوى التي سلمت للعدو، فإنها لم تحفظ الأرض، ولا صانت حقوق الشعب، ولا ضمنت حقوق المواطنة، ولا أمنت الأمن والتقدم والسلام.

الثاني: أن وجود إرادة المقاومة، مقاومة العدو المعتدي، ومقاومة الحاكم الطاغي، تكرس وجود هذه القيم والمبادئ، كما تكرس القدرة على العمل والبناء لمصلحة الأمة. فإذا ما تنازل طرف عن إرادة المقاومة، وأسقط مفهوم السيادة، فإنه يرهن مصالح شعبه، وآلية تطوره بسيطرة القوى المتغلبة.

الثالث: أن قوانين قيام الدول وسقوطها، يدلنا على ما يلي:ـ

أ ـ أن الدول تقوم على الصراع، والقدرة على البناء، ولا تقوم على الاستسلام أبداً.

ب ـ أن قيام دولة، يتطلب وجود مقومات لوجودها، ولذلك هناك دول، وهناك دول بالاسم: أي لا تملك مقومات الدولة؛ ككل الدول العربية، والعديد من دول العالم الثالث. والحديث عن الدولة الفلسطينية حديث عن دولة لا مقومات لها، غير أن تبرر قيام حكم ذاتي مرتبط بالعدو الصهيوني، وسيظل كذلك حتى لو اتخذ اسم دولة فيما بعد.

فأين اتفاق غزة ـ أريحا، من هذا كله؟.

لقد تنكر لكل هذه المبادئ والقيم، وأسقط تجارب التاريخ وبناء الدول، أسقط مفهوم الوطن والمواطنة، ووحدة الأرض والسيادة، وكل مقومات بناء

الدول، وكل مقومات بقاء الأمم، وجعل الاستسلام شرعته، والاستسلام لا يبني دولاً حرة، ولا يقيم بناءً اقتصادياً اجتماعياً يحمي الشعب، ويضمن حقوقه ومصالحه.

الثانية: وتتعلق بالاتفاق، ولقد كتب عن هذه الاتفاق الكثير[1]، فلا حاجة للخوض فيه، وفي تفاصيله، ومع ذلك نرى أن نورد هنا ملاحظتين:-

١- أن نقده كان واسعاً، وهذا النقد ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ - نقد الذين يرفضون خط الاستسلام للعدو الصهيوني، وهو خط الجماهير الشعبية، وطلائعها السياسية والثقافية. وهذا الخط يرفض الاتفاق من حيث الأساس، ويناهضه في الجوهر والشكل.

ب - نقد دعاة ما يسمى "السلام العادل والشامل" الذين يرون إمكانية تحقيق مثل هذا الحل، وهو ما لا نراه بوجود الكيان الصهيوني، والذين يرون أن اتفاق أوسلو لم يحقق ما يريدون، وأبرز المواقف في هذا الخط موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

جـ - نقد بعض قيادات المنظمة التي عرفت دائماً على أنها من مجموعة السيد محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسر عرفات)، مثّل هاني الحسن[2].

٢- أن نقد الاتفاق، الأشد والأكثر علمية وموضوعية جاء من شخصيات معتدلة، مثل السيد خالد الحسن، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني[3]، أو الأستاذ برهان الدجاني الاقتصادي الأكاديمي المعروف، أو د.أحمد صدقي الدجاني، عضو المجلس المركزي، أو د. ادوارد سعيد الأستاذ الجامعي، وعضو المجلس الوطني وغيرهم. وكل هؤلاء من المعتدلين المعروفين الذين لم يرفضوا فكرة "السلام" مع العدو، ولا قاوموا قيادة م.ت.ف في الماضي، ولكنهم فوجئوا بما فعلته، ولم يستطيعوا أن يقبلوا هذا الاتفاق، لأنه لم

يتم على أساس غير "الاستسلام الكامل الشامل".

ولهذا كله دلالاته التي لا يريد فريق اتفاق أوسلو مناقشتها، ويكتفي بنقد هذه النخبة التي :

"تنصب نفسها وصياً على الشعب"[٤] باعتبار الشعب موافقاً ومسلماً في نظر هؤلاء.

وبعد هذه الملاحظات، كيف يمكن أن ننظر إلى الاتفاق؟.

إن دراسة الاتفاق دراسة متأنية، تبرز القضايا التالية:.

أولاً: إنه لم يتعامل مع مفاهيم الوطن والسيادة والاحتلال. ولذلك أسقط مبدأ سيادة الشعب على كل أرضه، وحق المواطن بوطنه، وحق الشعب بالسيادة على كل أرضه وعدم جواز الاحتلال، وأقر للكيان الصهيوني بالحق الكامل في اغتصاب الأراضي المحتلة، قبل ١٩٦٧ ، وبحق الغزاة الصهيونيين في إقامة دولة على الأراضي التي احتلوها. أمّا الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ ، والنازحون منها، وقضية القدس والمستوطنات، فتركت للمفاوضة في ظل تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي. وهذا يعني أنها محل تفاوض، ضمن إطار العلاقات الفلسطينية الجديدة، أي علاقة الخضوع، وليست موضع مقاومة[٥].

والاتفاق من حيث المبدأ، مثال لاتفاقات التسليم والخنوع، لا في رأي الثوريين، بل في رأي الحكومات ورجال القانون من كل الألوان، وفي رأي المعتدلين لا "المتطرفين".

ثانياً: إن توقيع الاتفاق، اقترن بمجموعة من الخطوات التي تحدد طبيعته وأهدافه، وترسم مسار تنفيذه المقبل وهي:

أ ـ إعلان فريق السيد عرفات، في قيادة المنظمة الاعتراف بالعدو رسمياً وباحتلاله، مقابل اعتراف العدو بعرفات وفريقه، قادة للحكم الإداري

الذاتي، وممثلين للشعب العربي في فلسطين. وعلى هذا الأساس، وفي الوقت الذي تنازل فيه السيد عرفات عن السيادة على كل فلسطين، ولو كما قيل خلال المرحلة الانتقالية، فإن رابين لم يتنازل عن السيادة على مستعمرة في الضفة الغربية أو غزة، وترك كل شيء خارج الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨ مطروحاً على مائدة المفاوضات. وهكذا يصبح الاتفاق من حيث الجوهر والشكل، اتفاق طرفين، أولهما وهو الطرف الصهيوني يملي الشروط، والطرف الثاني، أي فريق عرفات يقبل الشروط بلا تردد[٦].

ولو ناقشنا قضية الاعتراف بالسيد عرفات وفريقه، التي يراد لها أن تعتبر انتصاراً، لاكتشفنا أن العدو اعترف بعرفات، بعد أن تنازل عرفات عن الوطن والشعب، وعن حق المقاومة، وعن البرنامج الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية[٧]. وهذا يعني أن العدو اعترف برجل استسلم وتنازل عن برنامجه، وتبنّى برنامج العدو، وليس في ذلك ما يدعو إلى الفرح والتهليل، وإطلاق صيحات الانتصار. إنه ادعى إلى التجريم كما هي الحال عادة.

ب ـ إن الفريق العرفاتي، سلّم سياسياً، وقرر مع إعلان التسليم الرسمي أن يسلم أسلحته، وأن يطلب من مقاتليه ضبط الأمن لمصلحة العدو الصهيوني. وبينما يضعف هذا الموقف القدرة على المقاومة، يحقق برنامج العدو الذي يريد شق وحدة المقاتلين، وبث روح التخاذل والاستسلام.

وهكذا تلقي قوات فتح سلاحها، وهي ما زالت تفاوض، وتعلن أن الاتفاق اتفاق مبادئ، وأن قضية السيادة والقدس والمستوطنات والنازحين، ما زالت موضع تفاوض، وهي تسلم سلفاً كل أسلحتها.

ويكشف هذا الموقف أمرين:

أولهما: أن القضية قضية تسليم، لا قضية مفاوضة.

وثانيهما: أن الخط الذي اختاره فريق عرفات، هو خط التعامل والتعايش والتكامل مع العدو الصهيوني، على أساس أن :"شرعية الكيانية السياسية الإسرائيلية" "تملك كل مقوماتها، وهي ثابتة ومرعية، كما تملك معطيات واعدة"(٨)، وأن "الاتفاق ألغى الصراع"(٩).

وقاد ذلك إلى نتيجتين:

الأولى: في معسكرنا العربي عامة، والفلسطيني خاصة.

فعلى الصعيد الفلسطيني عامة انشق الموقف السياسي والعسكري والشعبي، لترفع رأسها قوى سياسية مؤيدة الاتفاق، وليسلم قسم من المقاتلين، ولترفع القوى ذات المصلحة في الاستسلام عقيرتها.

وعلى صعيد المنظمة، انقسمت الفصائل المشاركة في المنظمة إلى فريقين، فريق يدعم عرفات وهو فريق مكون من فتح، وجناح منشق من الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب الفلسطيني الذي يدعو مع فريق "فدا" المنشق عن الجبهة الديمقراطية إلى الاصلاح السياسي، ضمن إطار الاستسلام.

ومقابل هذا الفريق، هناك من فصائل المنظمة: الشعبية والديمقراطية والعربية والفلسطينية، التي تعارض هذا الاتفاق. وهناك الفصائل التي عارضت، منذ ١٩٨٣ : القيادة العامة، الصاعقة، فتح الانتفاضة، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري، وهناك حركة المقاومة الاسلامية (حماس) التي لم تكن جزء من المنظمة وحركة الجهاد الاسلامي...

وقد فتّت قرار عرفات جبهة عرفات السياسية، وزاد الأزمة في صفوفها، كما أنه زاد الصراع داخل صفوف الفصائل الفلسطينية، وزاد البلبلة داخل صفوف الشعب.

وبينما تحاول القوى التي تعارض الاتفاق تكوين جبهتها، تزداد المعارضة في صفوف الشعب الذي بات يخشى دخول شرطة عرفات المعروفة

باستسلامها للعدو، وشراستها مع الشعب، كما أثبتت تجارب الكفاح المسلح في الأردن ولبنان منذ ١٩٦٨ حتى الآن. وقد أكد دخول هذه الشرطة، فيما بعد، وسلوكها كل التوقعات المشار إليها.

الثانية: في معسكر العدو، فعلى صعيد العدو، حدث ما يلي:-

١- حصل العدو على اعتراف الفريق العرفاتي بحقه في الاحتلال، وإقامة دولة صهيونية، وحق المفاوضة على أراضي احتلها سنة ١٩٦٧ .

٢- استطاع فتح الأبواب العربية المغلقة، والتي كان معظمها مع الاستسلام، لولا حرج العقبة الفلسطينية، فجاء هذا الاعتراف ليسقط أي حرج.

٣- استطاع إتمام صفقة العمر مع الفاتيكان، وكان من قبل، ونتيجة بدء مباحثات مدريد، قد فتح أبواب الصين وفيتنام، والكثير من الدول التي كانت ترفض إقامة علاقات معه.

٤- استطاع أن يسكت أية معارضة في أوروبا والعالم، وأن يغطي كل أشكال المساعدات المالية والعسكرية التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة الأميركية والدول الأخرى.

فماذا يريد العدو أكثر من ذلك الآن..؟.

وهل كان يطلب أكثر من ذلك قبلاً..؟.

الثالثة: وتتعلق بآفاق الصراع، ونرى أن توقيع هذا الاتفاق، وما يرافقه من توقيع اتفاقات عربية، سياسية واقتصادية الخ، سيقود إلى تأجيج نار الصراع للأسباب التالية:-

أولاً: لأن هذا الاتفاق، وما يماثله من اتفاقات، يمس الحقوق القومية وقضية السيادة، ويتناقض مع الوجود القومي، ومع مصالح العرب ومطامحهم. وفي الماضي كان هناك احتلال، ولم يكن هناك اعتراف. وكان هذا الوضع لا يستفز العربي، كما يستفزه الاعتراف والصلح والعلاقات التطبيعية.

ثانياً: لأن البرنامج الأميركي - الصهيوني لم يتغير، وقد ظل برنامج احتلال ونهب وتقسيم وتفتيت. وهذا البرنامج يقدم أمثلة واضحة في الجزائر ومصر والعراق وليبيا ولبنان، من قبل، وسيزداد افتضاح هذا البرنامج الذي يستهدف الوجود العربي وضوحاً. ولذلك فإن محاربة القومية العربية ستظل في رأس جدول أعمال الصهيونية والامبريالية وخاصة الأميركية، فلا يمكن أن يتحقق برنامج أوسلو إلاّ عبر سياسة تدمير الوجود العربي. ولذلك ظلت السياسية الصهيونية تنفي وجود أمة عربية، وتتكلم عن شعوب ناطقة بالعربية، كما يقول أحد المدافعين عن الاتفاق[١٠]، وظلت السياسة الامبريالية معنية بتنفيذ هذه السياسة من بالمرستون إلى كلنتون[١١].

وستقود سياسة التفكيك المقررة، لبناء أشكال من هونغ كونغ وسنغافورة إلى تدمير بنى الاقتصاد، وإلى انتشار المجاعات والحروب، كما لم يحدث من قبل.

ثالثاً: لأن تنفيذ الاتفاق، وأي اتفاق مماثل بين أي قطر عربي والعدو الصهيوني، سيقود إلى زيادة التغلغل الصهيوني الامبريالي في كل الميادين، وإلى اتساع نطاق السيطرة السياسية والاقتصادية، وانتشار المستوطنات، لا في الضفة الغربية وغزة، بل في كل العواصم العربية التي توقع هذه الاتفاقات.

رابعاً: لأن تنفيذ هذا الاتفاق مرتبط بتنفيذ سياسات البنك الدولي التي تدمر الاقتصاد الوطني، وتبني علاقات اقتصادية أكثر اختلالاً وتبعية من ذي قبل. وهو ما سيزيد اغنياء العمالة والارتباط غنى، ولكنه سيضرب مصالح الشعب، ويزيد نسبة الفقراء في الشعب، ونسبة فقرهم.

ولكن هذا الصراع، سيأخذ أشكالاً أخرى. فلقد استأثر التوجه إلى محاربة الصهيونية والامبريالية بتوجه العرب، منذ نهاية القرن الماضي. وظل الأمر كذلك، حتى نكبة فلسطين، التي لفتت نظر العرب إلى دور الفئات الحاكمة العربية في النكبة. ولكن هذا التوجه اختنق قبل أن يحقق أهدافه،

رغم سقوط أكثر من نظام عربي من مخلفات الحرب العالمية الأولى والثانية. أمّا الآن فإن الوضع سيكون مختلفاً، لأن المشروع الامبريالي ـ الأمريكي ـ الصهيوني، يستهدف توظيف الأموال العربية، ضمن إطار خطته، وتوظيف فئات من السماسرة والعملاء والعاملين في مشاريعه وخدماته، على حساب جماهير الشعب العربي والسيادة القومية والهوية القومية.

ولذلك فإن الصراع سيأخذ شكل صراع قومي معادٍ للإمبريالية والصهيونية وعملائهما، وشكل صراع شعبي ديمقراطي معادٍ لمغتصبي السلطة، وسارقي قوت الشعب العاملين ضمن إطار المخطط الإمبريالي الصهيوني.

وستكون المعركة معركة أوسع جماهير الشعب الكادحة والعاملة والمدافعة عن مصالحها، ضد العدو الإمبريالي ـ الصهيوني، والفئات العربية المرتبطة به، العاملة ضمن إطار خطته.

كيف، متى؟؟.

إن هذا قادم، وسيكون نتيجة ولادة حركة قومية شعبية جديدة، تشارك فيها هذه الجماهير العربية، من المحيط إلى الخليج، رغم مظاهر الانتكاس الراهنة.

وستستمر المعركة في فلسطين، رغم توقيع اتفاق غزة ـ أريحا، لأن الذين يتوهمون أن توقيعهم أنهى الصراع، يسقطون أحلامهم على واقع أغنى وأكثر ثورية، مما يعرفون، وستعود قضية فلسطين إلى مكانها العربي الحقيقي، أي معركة قومية.

وهذه الأمة العربية التي قاومت الغزاة، وانتصرت عليهم، منذ أقدم العصور، وانتجت أعظم الحضارات، سوف لا يعجزها رد غزوات غزاة اليوم من الصهيونيين إلى الأميركيين.

الهوامش

١- برهان الدجاني: الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. المستقبل العربي، العدد ١٧٧ ، العدد١١ سنة ١٩٩٣ ، ص ٤ - ٤٤ .

- أحمد صدقي الدجاني: قراءة تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل: اتفاق عملي. المستقبل العربي، العدد ١٧٨ ، ١٩٩٣/١٢ .

- جميل مطر: اتفاق أوسلو: حصاد الايجابيات والسلبيات. الحياة ١/٢٣/ ١٩٩٤ .

- محمود عوض: بعد مدريد فتافيت قضية. الحياة ٩٣/١١/٧ .

٢- هاني الحسن: الدستور ١٩٩٣/١٢/٢ ، والحياة ١٩٩٣/١١/٢٩ .

٣- خالد الحسن: الحوادث ١٩٩٣/٩/٢٤،

- خالد الحسن: الشرق الأوسط ١٩٩٣/٩/٢٠ .

٤- سميح سمارة: حوار خالد الحسن - السلطة والمعارضة... نسيج الصفر في فلسطين الدولة. الأسواق ١٩٩٤/١/١٧ .

٥- د. أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص٧ .

٦- د. أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص١٢ .

٧- د.أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص٧ .

٨ـ سميح سمارة: المرجع السابق .

٩ـ سميح سمارة: المرجع السابق .

١٠ـ سميح سمارة: المرجع السابق .

١١ـ نشر الكثير من المقالات حول موت الأمة العربية، من فؤاد عجمي إلى BROWN .WILLIAM R يراجع

William R. Brown: The Dying Arab Nation. Foreign .Policy NO. 54 Spring 1989.

الفصل السابع

خاتمة: أوسلو واستمرار المقاومة

لقد حاولنا في هذا الكتاب أن نبين ما يلي:

أولاً: حقيقة مفاوضات مدريد والهدف منها. وكانت المفاوضات قد بدأت، وحددنا ما يريد العدو منها، وقلنا: إن العدو الأمبريالي ـ الأمريكي الصهيوني، يريد منها الانتقال من المقاومة إلى المفاوضة، ومن ثم تحقيق الأهداف الأخرى من المفاوضات، وهي الانتقال إلى العلاقات الثنائية، وفرض البرنامج الصهيوني ـ الامبريالي ـ الأمريكي.

وحين طالت المفاوضات، نبهنا إلى أن علينا أن ننتظر ما سيخرج من تحت عبائتها، وثنائياً، وألا ننتظر من مدريد أو واشنطن غير تأكيد خط المفاوضات..

ولقد جاءت اتفاقية أوسلو، لتؤكد ذلك كله.

ثانياً: الأساس السياسي الاجتماعي لمفاوضات مدريد، سواء ما كان يتعلق بالأنظمة العربية، أو بقيادة م.ت.ف. وقد شددنا هنا على دور الأنظمة أساساً، ومن ثم على دور المنظمة، لأن الدور الأساس هو دور الأنظمة.

ثالثاً: دور قيادة عرفات في إنهاء مرحلة، من التصفية السياسية، وبدء

مرحلة أخرى. وهو ما يمكن أن نسميه برنامج التصفية تحت عباءة المقاومة المسلحة، وبرنامج التصفية تحت عباءة مشروع السلام.

وحددنا في هذا المجال دور قيادة عرفات والفصائل المؤيدة والمعارضة، وما يبقى من فتح، بعد أوسلو وما يبقى من المنظمة.

رابعاً: آفاق الصراع العربي ـ الصهيوني، بعد اتفاق أوسلو، وأن الصراع سوف يستمر ويتصاعد وبأشكال مختلفة.

وكان الهدف من ذلك إيضاح حقيقة ما يجري وكشف ملابساته، والتنبيه إلى أن إطار مدريد، وضع لتغطية الاتصالات العربية ـ الصهيونية، ولإخراج الاتفاقات الثنائية التي تنجز سرياً.

وكان الهدف أيضاً أن نكشف لعبة العدو الصهيوني والراعي الأمريكي والقيادة الفلسطينية.

ولقد جرت الأمور، كما خطط لها العدو الصهيوني والراعي الأمريكي، لا لشيء إلا لأن القيادة الفلسطينية قبلت هذا الأسلوب، وعملت حسب التخطيط المرسوم.

وحين بينا الأساس السياسي ـ الاجتماعي لتطور عملية الاعتراف بالعدو، هدفنا إلى محاولة كشف الأسلوب الذي اتبع لإخراج عملية أوسلو، من إجراء تحول في الأوضاع العربية عامة، إلى إجراء تحول في بنية المقاومة، منذ ١٩٦٧ حتى الآن.

وأردنا من ذلك أن نبين لشعبنا وللقوى الوطنية المعنية أن اختلال ميزان القوى لمصلحة العدو، تسلسل وتراكم منذ ١٩٦٧ ، وأن تحولات جرت أمام عيوننا، غطت على بعضها بعض من الفصائل الفلسطينية، وتساهل مع بعض منها بعض الأنظمة العربية التي لم تكن من المعسكر العربي

الداعي إلى التسوية السياسية، وعجز معارضو هذه التحولات عن عمل ما يوقفها، ورغم ذلك، فإن مناهضي التسوية السياسية ظلوا يهونون الأمر، حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه.

ويجدر بنا أن نشير إلى بعض القوى التي راهنت على تسوية شاملة وعادلة بتأييد الاتحاد السوفياتي، لم تحاول أن ترى ما يجري من تحولات على الصعيدين الدولي والعربي، ولم تخف لحظة من أن يتحول مشروعها إلى مشروع غزة ـ أريحا، وما زالت حتى اليوم، ترفض أن تعترف بقصور نظرها في هذا المجال، وحتى لو كانت بريئة من اللعب بالقضية، كما أنها ما زالت ترفض أن تعترف بالخدمة التي قدمها مشروع التسوية العادلة والشاملة لمشروع أوسلو.

وكان يهمنا ونحن نحاول أن نبين هذا كله، أن نبين أيضاً أن اتفاق أوسلو لا ينهي الصراع، بل يفتحه، وأن الذين راهنوا على إطفاء جذوة الصراع باتفاق أوسلو يجهلون أو يتجاهلون أمرين:

أولاً: أن ما يجري حلقة من حلقات الصراع التي عاشها العرب، خلال تاريخهم الطويل، من أقدم الأزمان، حتى اليوم. وهي ليست أخطر من غزوات الحثيين والفرس والروم والفرنجة والانجليز والفرنسيين. ومع ذلك فقد انتصر العرب دائماً في النهاية، وهزمت هذه الغزوات. وليس اليهود أكثر عدداً من كل الغزاة السابقين، ولا يملكون إمكانات أكبر. وليس العرب اليوم في مرحلة عقيم، ولا انكفاء سكاني، وبالتالي فإن المراهنة على نكسة مؤقتة لا تغيّر الحقائق ولا طبائع الأمور.

ثانياً: إن أفق المقاومة ما زال مفتوحاً، في ظل الاحتلال، وأفق مقاومة الاستسلام والتخلف والتبعية والتجزئة ما زال مفتوحاً على الصعيد العربي، والاتفاق المعقود في أوسلو، لا يحل مشكلة الأرض والشعب، ويزيد خطر

التغلغل الصهيوني ـ الامبريالي أضعافاً مضاعفة.

إلا أن هذا كله لا يعني أن ننتظر المعجزات، لأن علينا أن ندرس طبيعة المخاطر الراهنة والمقبلة، وأن نعيد بناء قوى المقاومة الشاملة على أسس جديدة، تسمح لنا بتعبئة قوانا، وإعدادها للمعارك الظافرة.

كيف؟...

إن هذا موضوع دراسة أخرى، ولكن التصميم على مواصلة الصراع، ورفض الاستسلام، واستيعاب دروس التجارب السابقة، سيجعلنا أقوى، وسيجعل المعركة بالنسبة للعدو الامبريالي عامة، والأمريكي خاصة، صعبة وباهظة التكاليف، وأن كسبها على المدى المنظور غير ممكن... وهذه بداية كسب المعركة.

وإذا كان العدو قد خطط للمعركة، منذ ١٨٩٧ ، ليكسب المرحلة الأولى منها، سنة ١٩٤٧ ، فإن علينا أن نعلمه أنه لم يكسبها نهائياً، وحتى سنة ١٩٩٧ ، وأنه لن يكسبها حتى لو استمر الصراع إلى سنة ٢٠٤٧ أو ٢٠٩٧ .

وامتلاك إرادة مواصلة الصراع، تزداد أهمية مع نمو السكان في الوطن العربي، وتطور المدن واتساع نطاق التعليم، وتراكم الخبرات، وانهيار البنى التقليدية، تحت ضغط الخضوع للهيمنة الرأسمالية العالمية، وتمركز الدولة المحلية وازدياد حاجات المدن والحياة المدنية.

هل نحلم؟..

قد يتهيأ لـ"بعض الواقعيين" الذين لا يرون من الواقع إلا الجانب الاستسلامي ذلك. ونحن نرى ما يرون، ولكنا نرى الجانب الآخر، الذي يزخر بالقوة والأمل، نرى الشعب الذي يتزايد بلا حدود، والوعي الذي

يتراكم، والخبرات التي تتجمع والآمال التي تتحرق.. والأفواه التي تجوع، والمشاعر التي تفجع. والآلام التي تعتلج في الصدور... ولذلك كله، فإننا واثقون من استمرار المقاومة، ومن يقين النصر.

وما يسمونه "حلمنا" أكبر وأكثر واقعية من واقعيتهم، لأننا نرى الشجر ينمو ويثمر، وهم يرون الأوراق المتساقطة في الخريف، والقشور التي يدفعها النمو إلى السقوط..

وإذا كان مطلب "الواقعيين" أن نقع وأن نُسلِّم ليتكرس مطلبهم، فإننا نقول لهم: خاب فألكم، لأن إرادة الحياة في الأمة أقوى، فإذا عجز جيل نهضت أجيال، وإذا لم ترَ حكومة أو قيادة في نفسها القدرة على المواصلة، فإن هناك قيادات وحكومات ستنهض بالمسؤولية. وليس من حق الذين تعبوا أو فشلوا، أو اعتبروا المعركة ليست معركتهم، أن يحددوا مستقبل الأمة، لأن مستقبل الأمة، تحدده إرادتها، ويجسده القادرون من أبنائها.

والأمة مصممة أن تدافع عن وجودها، وأن تفرض احترام حقوقها، وفي الأمة إرادة القدرة المتجددة دائماً، رغم كل الصعوبات.

وهذا لا يعني أن توقيع اتفاق أوسلو، لا يمثل جديداً في ساحة الصراع السياسي، ففيه جديد، يجب أن ندرسه، وأن ندرس كيف نواجهه، ولكن هذا الجديد مجرد عقبة في طريق إرادة الأمة.

وإبرز ما في هذا الجديد أمران:

الأول: أن توقيع الاتفاق أعطى ذريعة للعدو، بأن يعتبر القضية انتهت، وبأن يحاول إضعاف الموقف العربي المصر على استعادة كل الحقوق. وقيمة هذه الذريعة صغيرة في صراع الأمم، وإن كانت جريمة كبيرة في

سجل الموقعين.

والثاني: أن الموقعين يحشدون قوى لفرض الاتفاق، ويقاتلون في صفوف العدو، وهذه جريمة أكبر وخطرها أكبر أيضاً، ولكن قوتها الفعلية مرهونة بمدى ما يستطيعون جمعه من قوى، وبالتأثيرات السلبية التي يفرضونها على مجرى النضال العام.

فإذا ما وحدت الأمة صفوفها، وخاضت الصراع، واستمرت فيه، لم يتمكن موقعو الاتفاق إلاّ من كسب القوى المستسلمة والنفعية مهما حاولوا.

وهذا يفرض على مناهضي الاتفاق أن يوحدوا صفوفهم، وأن يعبئوا أوسع صفوف الشعب، وأن يبنوا جبهتهم المقاتلة، وجبهتهم السياسية، ليعزلوا موقعي الاتفاق ودعاته واللاهثين وراء "الحل السلمي"، وبذلك لا يتاح لاتفاق أوسلو أن يصبح عقبة كبيرة.

وقد أشرنا إلى ذلك في المدخل، ونعود للتأكيد عليه، لأن بناء هذه الجبهة السياسية ـ القتالية على صعيد فلسطين، وعلى الصعيد العربي هو ضمان سقوط هذا الاتفاق، وكل الاتفاقات المماثلة أو الناتجة عنه، قبل أن يستفحل خطرها... وهو الرد العملي المناسب في الوقت المناسب.

فإذا لم نفعل ذلك الآن.. الآن.. وليس غداً، فإن المعركة سوف تستمر، ولكن التكاليف سوف تزداد، والمعركة ستطول نسبياً.

فلنعمل لمواصلة المعركة، بحشد كل القوى، وبإعطائها بعدها القومي أولاً، وبعدها الإسلامي ثانياً، وبعدها الدولي ثالثاً. إنها معركة قومية أصلاً، ولأن الحشد الإسلامي ضروري لها، يعزز قواها، ويفتح لها أفقاً عالمياً، ولأن عالمية الصهيونية والامبريالية، تفرض حشد كل القوى المعادية

للامبريالية عامة والأمريكية خاصة، وكل القوى المتناقضة معها، لأي سبب من الأسباب.